تقـــريـــر وقـــرارات

الدورة الثانية والعشرين

للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

لمنظمة المؤتمر الإسلامي

(اسطنبول، ٢١-٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦)

مكتب تنسيق الكومسيك

هيئة التخطيط الحكومية

أنقرة، نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٦

العـنـوان

مكتب تنسيق الكومسيك

هيئة التخطيط الحكومية

Necatibey Cad. 108
Ankara-TURKEY

Phone	:	90-312-294 55 10
		90-312-294 55 03
Fax	:	90-312-294 55 77
Website	:	http://www.dpt.gov.tr
e-mail	:	ftigli@dpt.gov.tr
		aisler@dpt.gov.tr

المـــحـــتـــويـــات

الجزء الأول

قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي التي أنشئت بموجبها اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول أعضاء المنظمة والتي تسترشد بها اللجنة في أعمالها

رقم الصفحة

١ القرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث بتأسيس لجان دائمة للمنظمة برئاسة رؤساء دول..... ٩

٢ البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الرابع بشأن إسناد رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى رئيس الجمهورية التركية..... ١١

٣ القرار ١٠/٣٠ إ ق الصادر بشأن أنشطة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك) ١٣

الجزء الثاني

قائمة الوثائق الأساسية وتقرير الدورة الثانية والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك)

١ قائمة الوثائق الأساسية المقدمة و/أو التي نظرت فيها الدورة الثانية والعشرون للكومسيك.. ٢٥

٢ تقرير الدورة الثانية والعشرين للكومسيك..... ٣١

الـــمـــرفـــقـــات

رقم الصفحة

١- قائمة المشاركين في الدورة الثانية والعشرين للكومسيك..... ٤٥

٢- الخطاب الافتتاحي لفخامة الرئيس أحمد نجدت سزر، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، في الحفل الافتتاحي..... ٧٣

٣- نص كلمة معالي البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الحفل الافتتاحي..... ٨٣

٤- نص كلمة معالي الدكتور أحمد محمد علي، رئيس البنك الإسلامي للتنمية، في الحفل الافتتاحي..... ٩١

٥- نص كلمة معالي الشيخ صالح بن عبد الله كامل، رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، في الحفل الافتتاحي..... ١٠٣

٦- جدول أعمال الدورة الثانية والعشرين للكومسيك..... ١٠٩

٧- نص العرض المقدم من سعادة الدكتور أحمد تكتك، وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية، ورئيس اجتماع كبار الموظفين..... ١١٣

٨- القرار (١) الصادر عن الدورة الثانية والعشرين للكومسيك..... ١١٧

٩- القرار (٢) حول المسائل المتعلقة بالمساعدة الاقتصادية لبعض الدول..... ١٤٧

١٠- توصيات حلقة العمل المعنية بـــ "بناء القدرات بشأن تيسير التجارة والاستثمار"... ١٦٩

١١- تقرير اجتماع لجنة الدورة..... ١٨٧

١٢- نص رسالة معالي البروفيسور الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الحفل الختامي..... ١٩٧

١٣- نص البيان الختامي لمعالي الأستاذ المشارك/عبد اللطيف شنر، نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة في الجمهورية التركية..... ٢٠٣

الجـــزء الأول

قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي التي أنشئت بموجبها
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
فيما بين الدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي
والتي تسترشد بها اللجنة في أعمالها

(١)

القرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث
بتأسيس لجان دائمة للمنظمة
برئاسة رؤساء دول
قرار رقم ٣/١٣ س (ق أ)

إن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث (دورة فلسطين والقدس) المنعقد في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ ربيع الأول ١٤٠١هـ الموافق من ٢٥ إلى ٢٨ يناير ١٩٨١م.

بعد أن استمع إلى الاقتراح الذي تقدم به جلالة الملك الحسن الثاني ، رئيس لجنة القدس بإنشاء لجان يرأسها ملوك ورؤساء الدول الإسلامية.

وانطلاقا من الإيمان العميق بضرورة تدعيم العمل الإسلامي المشترك في الميدان العلمي والتكنولوجي وفي الميدان الاقتصادي والتجاري.

ورغبة في إعطاء الإعلام والثقافة انطلاقة جديدة لتعريف الرأي العام الدولي بقضايا الأمة الإسلامية الأساسية وخاصة قضية القدس وفلسطين، ومواجهة الحملة المغرضة الموجهة ضد الإسلام والمسلمين،

يـــــقـــــــرر :

١- إنشاء ثلاث لجان دائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي، وللتعاون الاقتصادي والتجاري وللإعلام والشؤون الثقافية.

٢ - مهمة هذه اللجان متابعة تنفيذ القرارات التي اتخذها ويتخذها المؤتمر الإسلامي في المجالات المذكورة، وبحث سبل تعزيز العلاقات بين الدول الإسلامية في هذه الميادين ووضع البرامج وتقديم الاقتراحات الهادفة إلى تحقيق دعم قدرة الدول الإسلامية في تلك المجالات.

٣ - ستكون كل لجنة من ممثلي عشر دول على مستوى وزاري وبرئاسة رئيس إحدى الدول الإسلامية.

٤ - ينتخب أعضاء هذه اللجان من طرف وزراء خارجية الدول الإسلامية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

٥ - تعقد هذه اللجان اجتماعاتها بناء على دعوة رئيسها أو من غالبية الدول الأعضاء فيها، ويكون اجتماعها نظاميا إذا حضرته الأغلبية.

==========
==========

(٢)

البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الرابع

بشأن إسناد رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

إلى فخامة الرئيس كنعان افرين رئيس الجمهورية التركية

البيان الختامي رقم IS/4-84/E/DEC

"... **قرر المؤتمر إسناد رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري إلى فخامة رئيس الجمهورية التركية السيد/ كنعان افرين...**"

(٣)

قرار رقم ١٠/٣٠ – أق (ق إ)

بشأن

الأنشطة المنفذة تحت إشراف

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)

إن مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في دورته العاشرة (دورة المعرفة والأخلاق من أجل تقدم الأمة الإسلامية) في بوتراجايا بماليزيا من ٢٠ إلى ٢١ شعبان ١٤٢٤هـ (الموافق من ١٦ – ١٧ أكتوبر ٢٠٠٣).

إذ يستذكر القرار رقم ٩/٣١ – أق (ق. إ) الصادر عن الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامي ،

وإذ يذكر أيضا بالقرار رقم ٦/٢ – أق (ق إ) الصادر عن الدورة السادسة لمؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في دكار ، جمهورية السنغال من ٩ – ١١ ديسمبر ١٩٩١م ، بشأن أنشطة الكومسيك والذي ينيط بها صياغة استراتيجيات جديدة لخطة العمل الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، واتخاذ ما يلزم من إجراءات ملائمة لتنفيذها ،

وإذ يستذكر القرار رقم ٧/٨ – أق (ق إ) الصادر عن الدورة السابعة لمؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية في الفترة من ١١ – ١٣ رجب ١٤١٥هـ (الموافق ١٣ – ١٥ ديسمبر ١٩٩٤م) ، والذي صادق على الاستراتيجية وخطة العمل ،

وإذ يستذكر أيضا القرار رقم ٣١/ ٣٠ – أق، الصادر عن الدورة الثلاثين للمؤتمر لإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يذكر بالقرارات الصادرة على مستوى الاجتماعات الوزارية المنعقدة تحت رعاية الكومسيك بشأن مختلف مجالات التعاون،

وإذ يذكر أيضا بالقرارات الصادرة عن دورات الكومسيك الثمانية عشر السابقة مستهلة العمل الفعال في مجال التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء ، ولاسيما في مجال التجارة ،

وإذ يلاحظ بالتقدير أيضاً الجهود التي تبذلها الأمانة العامة وأجهزتها المتفرعة ومؤسساتها المتخصصة والمنتمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في مجال الاقتصاد والتجارة، من أجل تنفيذ قرارات الكومسيك،

وإذ يسجل بارتياح أن استراتيجية التعاون الاقتصادي والتجاري التي أقرتها الكومسيك تفسح المجال للتعاون فيما بين المجموعات الفرعية للدول الأعضاء ، وتقوم على أسس إعطاء الأولوية للقطاع الخاص وتحرير الاقتصاد والاندماج في الاقتصاد العالمي ، وحرمة البنيات الاقتصادية والسياسية والقانونية والمؤسساتية للدول الأعضاء والتزاماتها الدولية.

وإذ يسجل مع التقدير أيضاً أن خطة العمل المنقحة وثيقة سياسية عامة ومرنة وقابلة للتنقيح خلال التنفيذ تمشياً مع الأحكام المنصوص عليها في الفصل الخاص بالمتابعة والتنفيذ.

وإذ يدرك أهمية ظهور تجمعات اقتصادية عالمية وخاصة نتيجة لقيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتوقيع اتفاقات جولة أورجواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية ، وما ترتب على ذلك من اتفاقيات،

وإذ يقدر أن الكومسيك أصبحت ابتداء من الدورة الحادية عشرة ، تقوم بدور المنبر الذي يتبادل عليه وزراء اقتصاد الدول الأعضاء الأفكار حول المسائل الاقتصادية العالمية الجارية ، وأن موضوع "انعكاسات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لجولة أورجواي على التجارة الخارجية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" وكذلك "تجارب الدول الأعضاء في الخصخصة" وانعكاسات التجمعات الاقتصادية والإقليمية وخاصة الاتحاد الأوروبي على اقتصادات الدول الأعضاء والتجارة والاستثمارات البينية والاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء وأيضا "تنمية الموارد البشرية من أجل تواصل النمو وإزالة الفقر في الدول الأعضاء" و"تعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة العولمة والتحرير التجاري" ، وآثار القيود غير الجمركية على التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء، واستثمارات القطاع الخاص في الدول الأعضاء ، ودورالبنك الإسلامي للتنمية ،كانت هي موضوعات دورات الكومسيك الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة على التوالي،

وبعد الإطلاع على تقرير الأمين العام بهذا الشأن :

(١) يؤكد على ضرورة استمرار الكومسيك في إيلاء عناية فائقة لموضوع التنسيق والتعاون فيما بين الدول الأعضاء بخصوص انضمام الدول الجديدة الراغبة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وبلورة المواقف بخصوص القضايا والاتفاقيات الجديدة المطروحة ضمن نطاق منظمة التجارة العالمية ، وذلك بهدف تقوية المركز التفاوضي لهذه الدول في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف القادمة ولا سيما في نطاق برامج العمل المقررة والجديدة منه .

(٢) تعرب عن ارتياحها إزاء نجاح البنك الإسلامي للتنمية في تنفيذ المهمة المخولة له من قبل لجنة الكومسيك لتنظيم اجتماعات تنسيقية للدول الأعضاء من أجل التشاور فيما بينها والاستعداد – بشكل أفضل – للاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية التي عقدت في سنغافورة في الفترة من ٩ إلى ١٣ ديسمبر ١٩٩٦ وفي جنيف من ١٨ – ٢٠ مايو ١٩٩٨ وفي سياتل من ٣٠ نوفمبر إلى ٣ ديسمبر ١٩٩٩ وفي الدوحة من ٩ – ١٤ نوفمبر ٢٠٠١ ، و في كانكون في المكسيك من١٠ إلى ٢٠٠٣/٩/١٤ على التوالي بغية المساعدة في اتخاذ موقف جماعي موحد من القضايا المدرجة على جدول أعمال هذه الاجتماعات .

(٣) يشكر المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية على عقد اجتماع لفريق الخبراء قبل انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية لصالح الدول الأعضاء .

(٤) يشكر البنك الإسلامي للتنمية لقيامه بتنظيم اجتماع للشحذ الذهني للبعثات الكائنة في جنيف والذي انعقد في ١ – ٢ مايو ٢٠٠٣ ، وكذلك لتنظيمه لاجتماع استشاري يومي ٢٧ و٢٨ يوليو ٢٠٠٣ لمن يعملون في العاصمة من أجل الإعداد للاتصالات المتبادلة في الاجتماع الخامس لمنظمة التجارة العالمية.

(٥) يشيد أيضا ببرامج المساعدة التقنية التي يعدها البنك الإسلامي للتنمية لمساعدة البلدان الأعضاء التي تتمتع بعضوية منظمة التجارة العالمية أو لا تزال في مرحلة الانضمام للمنظمة ، وبدور البنك في الدعوة إلى عقد اجتماعات تشاوريه بين الدول الأعضاء وتنظيم الندوات وحلقات العمل لهذا الغرض.

(٦) يقدر الجهود التي تبذلها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في عقد اجتماعات للقطاع الخاص وفقاً لتوجيهات لجنة الكومسيك بهدف التنفيذ الفعال لخطة العمل .

(٧) يؤكد على الأهمية البالغة للمساهمة النشطة للقطاع الخاص في التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء ، ويقدر التعاون والدعم الإيجابي المقدم من البنك الإسلامي للتنمية لنشاطات الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ، ويدعو الغرفة الإسلامية لمواصلة جهودها لإشراك القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء .

(٨) ينظر بعين التقدير إلى قيام الجمهورية الإسلامية الايرانية باستضافة اجتماع القطاع الخاص التاسع في الفترة من ٤إلى ٢٠٠٣/١٠/٦ في طهران بالتعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة الغرفة الإيرانية للتجارة والصناعة والتعدين.

(٩) يسجل مع التقدير أن اللجنة الدائمة للتعاون الإقتصادي والتجاري (كومسيك) قد إعتمدت النظام الداخلي للمعرض التجاري للدول الإسلامية ، والذي أعده المركز الإسلامي لتنمية التجارة .

(١٠) يشكر دولة الإمارات العربية المتحدة على استضافة المعرض التجاري للدول الإسلامية التاسع في الشارقة من ٢١ إلى ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٢ حول موضوع التجارة الحرة والتنمية المستدامة ، ويعرب عن تقديره للمجهودات المتميزة التي قام بها المركز الإسلامي لتنمية التجارة وغرفة التجارة والصناعة بالشارقة لإنجاح هذا المعرض .

(١١) يرحب أيضاً بالعرض المقدم من الغرفة البحرينية لتجارة و الصناعة لإستضافة الاجتماع الحادي عشر للقطاع الخاص في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠٤ في طهران .و عرض السنغال لإستضافة الإجتماع الثالث عشر للقطاع الخاص سنة ٢٠٠٦ . وما زال عرض لاستضافة الاجتماع الثاني عشر للقطاع الخاص لسنة ٢٠٠٥ قيد الانتظار .

(١٢) يرحب أيضا بالعرض المقدم من جمهورية غينيا لاستضافة الاجتماع العاشر للقطاع الخاص والمعرض التجاري الإسلامي العاشر سنة ٢٠٠٤ ، ويدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة بفعالية في هذه التظاهرات.

(١٣) يؤكد الحاجة الماسة إلى تنفيذ خطة العمل المنقحة الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، طبقاً لمبادئ الاستراتيجية وطرائق تنفيذها وفقاً للإجراءات المقررة في الفصل الخاص بالمتابعـــة والتنفيذ .

(١٤) يؤكد أهمية التوصيات الصادرة عن إجتماع فريق الخبراء بغية التعجيل بتنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي، ويطلب إلى الدول الأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة للتعجيل بتنفيذ هذه

التوصيات من خلال ما يمكن أن يقترحه مكتب تنسيق الكومسيك من آليات ملائمة، وذلك بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات التابعه له .

(١٥) يأخذ علما بموافقة مكتب تنسيق الكومسيك على مسودة بطاقة بيانات المشروع، تنفيذا للتوصية ذات الصلة الصادرة عن اجتماع فريق الخبراء بشأن التعجيل بتنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي، ويدعو إلى استخدامها كلما ارتأوا عرض مشاريع مقترحات في إطار خطة عمل المنظمة.

(١٦) يحيط علماً مع التقدير أيضاً بالدراسة التي أجراها مكتب تنسيق لجنة الكوميسيك ، بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومركز البحوث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والجامعة الإسلامية للتكنولوجيا والبنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والإتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، بصفتها مراكز للتنسيق والإتصال، بشأن إعداد محتوى المهمة المناطة بها وأحكام وشروط هذه الولاية، تنفيذا للتوصيات ذات الصلة الصادرة عن إجتماع فريق الخبراء والتي تفوض المؤسسات المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بدراسة وتقييم وتقديم الدعم المالي والتقني اللازم لمشاريع التعاون المقترحة والمزمع في صورتها النهائية توطئة لعرضها على الدورة التاسعة عشرة للجنة الكوميسك،

(١٧) يطلب إلى الدول الأعضاء إلى المبادرة في أقرب الآجال إلى إبداء آرائها بشأن الآلية الإضافية اللازمة لتنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي والتي إقترحها مكتب تنسيق الكومسيك ، حتى يتسنى تقديمها إلى الدورة التاسعة عشرة للكومسيك.

(١٨) يطلب إلى الدول الأعضاء اتخاذ التدابير المناسبة بما فيها تلك المتعلقة بالتعاون والتنسيق والتشاور فيما بينها من أجل السعي للحصول على ما يمكن تقديمه من دعم اقتصادي وفني من جانب المجتمع الدولي وخاصة البلدان الصناعية والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية المعنية بما يتيح رفع قدراتها على إنتاج الأغذية لكي يتسنى بذلك تحقيق الأمن الغذائي الداخلي فيها وتعزيز القوة الشرائية لشعوبها.

(١٩) يدعو الدول الأعضاء إلى استضافة اجتماعات قطاعية لفريق الخبراء في مجالات التعاون ذات الأولوية الواردة فـــي خطة العمل.

(٢٠) يرحب بالعرض المقدم من جمهورية مصر العربية لاستضافة اجتماعين لفرق خبراء القطاعات في مجالات النقل والمواصلات والأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية التي احتوتها "خطة العمل".

(٢١) يتوجه بالشكرإلى المملكة العربية السعودية، على استضافتها المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء السياحة خلال الفترة من ٦ إلى ٩ أكتوبر ٢٠٠٢م.

(٢٢) يدعو البنك الإسلامي للتنمية إلى مواصلة دعمه الفعال والعاجل وذلك لضمان تنفيذ خطة العمل المنقحة بسرعة وفعالية .

(٢٣) يرحب كذلك باستضافة جمهورية السنغال لورشة عمل بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية لتعريف الدول الإفريقية الأعضاء بخطة العمل، ويوصي بعقد ندوات مشابهة في المناطق الإقليمية وشبه الإقليمية الأخرى لمنظمة المؤتمر الإسلامي .

(٢٤) يدرك أن تبادل الآراء خلال الدورات السنوية للكومسيك سيكون مفيداً لتنسيق مواقف الدول الأعضاء تجاه القضايا الاقتصادية العالمية الرئيسية.

(٢٥) يرحب بالعرض المقـــدم من جمهورية السودان لاستضافة اجتماعين لفريق خبراء القطاعات في مجالات "الطاقة والتعدين" و"تنمية الموارد البشرية".

(٢٦) يشكر جمهورية الغابون لعقد ندوة شبه إقليمية للدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في إفريقيا الوسطى والشرقية حول "دور البنك الإسلامي للتنمية في النهوض بالقطاع الخاص"، وذلك بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المعنية الأخرى في منظمة المؤتمر الإسلامي.

(٢٧) يشكر بوركينا فاسو لاستضافة ورشة العمل الإقليمية حول الصناعة للدول الإسلامية الأعضاء في إفريقيا الغربية والشرقية والوسطى، وذلك بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المعنية في منظمة المؤتمر الإسلامي.

(٢٨) يرحب بعرض الجمهورية الإسلامية الإيرانية استضافة اجتماع لفريق الخبراء حول الصحة والقضايا الصحية، والذي سيعقبه اجتماع وزاري حول نفس الموضوع.

(٢٩) يشكر الجمهورية التركية على استضافتها لاجتماع فريق الخبراء حول الإسراع في تنفيذ خطة العمل، والذي عقد يومي ٦ و٧ مايو ٢٠٠١ في اسطنبول .

(٣٠) ويرحب بعرض الجمهورية التونسية لاستضافة اجتماع لفريق الخبراء حول "تشجيع أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" في مجال الإنتاج والتصدير .

(٣١) يسجل بارتياح دخول الاتفاقية الإطارية حول نظام الأفضلية التجارية حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من طرف أكثر من عشرة من الدول الأعضاء طبقا لما تنص عليه الاتفاقية. ويرحب بعرض الجمهورية التركية لاستضافة الجولة الأولى من المفاوضات التجارية التي ستنعقد ضمن نطاق الاتفاقية الإطارية.

(٣٢) يشكر حكومة المملكة المغربية على استضافة اجتماع فريق الخبراء الحكوميين للاعداد لبدء الجولة الأولىمن المفاوضات التجارية في سياق الاتفاقية الاطارية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة، في الدار البيضاء في الفترة من ٢٤ إلى ٢٠٠٣/٦/٢٦، و المركز الإسلامي لتنمية التجارة و مكتب تنسيق الكومسيك على تنظيم الاجتماع و اعداد الوثائق اللازمة في هذا الشأن.

(٣٣) يدعو الدول الأعضاء المعنية إلى المشاركة الفعالة في الجولة الأولى من المفاوضات التجارية في إطار الاتفاقية التجارية حول نظام الأفضلية التجارية،

(٣٤) يرحب بالاقتراح الذي تقدمت به منظمة التجارة العالمية خلال الاجتماع الخاص بالحوار حول السياسات الذي ضم منظمة التجارة العالمية وممثلين عن ستة من كبريات البنوك الإقليمية الإنمائية بما فيها البنك الإسلامي للتنمية والذي عقد في مقر منظمة التجارة العالمية في جنيف يوم ٣ مايو ٢٠٠٢ ، والذي يقضي بأن تعقد البنوك الإقليمية الإنمائية اجتماعا حول حوارات

السياسات يضم وزراء التجارة والمالية على الصعيد الإقليمي والذي يمكن أن تدعى إليه كذلك منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي .

(٣٥) يرحب أيضا بالقرارات الصادرة عن الدورة الثامنة عشرة للكومسيك والتي يرى إمكانية عقد اجتماع حوارات السياسات المذكور لوزراء التجارة والمالية في البلدان الإسلامية بالارتباط مع دورات الكومسيك.

(٣٦) يرحب بعرض جمهورية إندونيسيا لاستضافة ورشة عمل دولية حول استخدام وتبادل الأيدي العاملة.

(٣٧) يرحب بعرض جمهورية مصر العربية لاستضافة اجتماع وزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي للنهوض بالتجارة البينية لبلدان المنظمة .

(٣٨) يشكر البنك الإسلامي للتنمية على تنظيمة حلقة عمل حول "استثمارات القطاع الخاص في الدول الأعضاء ودور البنك الإسلامي للتنمية" في الفترة من ١٤ إلى ١٦ سبتمبر ٢٠٠٢م في اسطنبول، وذلك بالتعاون مع المؤسسات المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. كما يشكر الجمهورية التركية على إستضافة حلقة العمل هذه.

(٣٩) يرحب بالقرار الذي اتخذته الدورة الثامنة عشرة للكومسيك، والذي يقضي باتخاذ "أثر التجارة الألكترونية واستخدام تكنولوجيا المعلومات في تعزيز وتنمية المبادلات التجارية في منظمة المؤتمر الإسلامي" ليكون منطلقا لتبادل وجهات النظر، خلال الدورة التاسعة عشرة للكومسيك.

(٤٠) يشكر الجمهورية التونسية لاستضافة أشغال حلقة عمل حول "أثر التجارة الألكترونية واستخدام تكنولوجيا المعلومات في تعزيز وتنمية المبادلات التجارية في منظمة المؤتمر الإسلامي" من ١٠ إلى ١٢ يونيو ٢٠٠٣ في تونس، وذلك بالتعاون مع مركزي أنقرة ، والدار البيضاء، والجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة، توطئة لعقد جلسة لتبادل وجهات النظر في إطار الدورة التاسعة عشرة للجنة الكومسيك .

(٤١) يسجل مع التقدير أن الدورة التاسعة عشرة للكومسيك ستعقد خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٣م في اسطنبول برئاس فخامة رئيس الجمهورية التركية ، ويدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة بكيفية فعالة ونشطة في هذا الاجتماع.

(٤٢) يأخذ علما بمبادرة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، بشأن تشكيل فريق عامل يضم مكتب تنسيق الكومسيك، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، ومركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامي، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، وأخيرا الغرفة الإسلامي للتجارة والصناعة، كمركز تنسيق واتصال، بغية الاضطلاع بدور آلية رصد تنفيذ اليوصيات الصادرة عن الاجتماعات المعنية بالقطاع الخاص.

(٤٣) يطلب من الأمين العام متابعة هذا القرار، ورفع تقرير بذلك إلى الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي.

= = = = = = = = = = =

========

الـــجـــزء الثـــاني

قائمـــــــة الوثائـــــق الأســـاســـــية
وتقرير الدورة الثانية والعشرين للكومسيك

I

قائمـــة الوثائـــق الأساســـية المقدمـــة
أو التي نظرت فيها الدورة الثانية والعشرين للكومسيك
(اسطنبول ٢١-٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٦)

الأصل:بالإنجليزية

قائمة بالوثائق الأساسية التى تم النظر فيها و/أو تقديمها أمام الدورة الثانية والعشرين للكومسيك (اسطنبول، ٢١ – ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦)

		رمز الوثيقة
١.	جدول أعمال الدورة الثانية والعشرين للكومسيك	OIC/COMCEC/22-06/A
٢.	تقرير الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى حول الوضع الراهن لبرنامج العمل العشرى بمنظمة المؤتمر الإسلامى، ٢٠٠٦	OIC/COMCEC/22-06/D(5)
٣.	متابعة القرارات الواردة فى مشروع خطة عمل المركز الإسلامى لتنمية التجارة التى خرجت بها القمة الإسلامية الثالثة لمنظمة المؤتمر الإسلامى.	OIC/COMCEC/22-06/D(7)
٤.	تقرير مرجعي مقدم من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول التعاون الإقتصادي والتجاري	OIC/COMCEC/22-06/D(1)
٥.	استعراض مقدم من مركز أنقرة للاتفاقيات واللوائح في إطار الكومسيك	OIC/COMCEC/22-06/D(2)
٦.	التقرير الإقتصادي السنوي بشأن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ٢٠٠٦- مقدم من مركز أنقرة	OIC/COMCEC/22-06/D(3)
٧.	تقرير الاجتماع الثانى والعشرين للجنة المتابعة	OIC/COMCEC-FC/22-06/REP
٨.	تقرير مقدم من الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى حول استعراض تنفيذ خطة العمل الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى بين الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى	OIC/COMCEC/22-06/D(4)
٩.	تقرير لجنة الدورة	OIC/COMCEC/22-06/Sc.Rep.
١٠.	التقرير المقدم من البنك الإسلامي للتنمية بشأن توسيع التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.	OIC/COMCEC/22-06/ D(8)
١١.	التقرير السنوي المقدم من المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ٢٠٠٦	OIC/COMCEC/22-06/ D(9)
١٢.	تقرير موجز من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة حول اجتماع ممثلي القطاع الخاص في	OIC/COMCEC/22-06/ D(10)

	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي وأنشطة الغرفة.	
١٣.	التقرير المقدم من المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول المعارض التجارية في البلدان الإسلامية.	OIC/COMCEC/22-06/ D(11)
١٤.	تقرير من الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية حول الأنشطة الخاصة بإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	OIC/COMCEC/22-06/ D(12)
١٥.	تقرير من البنك الإسلامى للتنمية حول المساعدة الفنية من مجموعة البنك الإسلامى للتنمية للدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية	OIC/COMCEC/22-06/ D(13)
١٦.	تقرير من المركز الإسلامى لتنمية التجارة حول المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية.	OIC/COMCEC/22-06/ D(14)
١٧.	خطة العمل المقدمة من منظمة المؤتمر الإسلامى حول استراتيجية تنمية التعاون بين دول منظمة المؤتمر الإسلامى المنتجة للقطن (٢٠٠٧ – ٢٠١١)	OIC/COMCEC/22-06/D(15)
١٨.	التقرير المقدم من البنك الإسلامى للتنمية حول القرارات التى خرجت بها الحلقة التطبيقية بشأن "بناء القدرات لتيسير التجارة والاستثمار".	OIC/COMCEC/22-06/D(16)
١٩.	استعراض مركز أنقرة لآلية جلسات وجهات النظر الخاصة بالكومسيك	OIC/COMCEC/22-06/D(17)
٢٠.	بناء القدرات حول تيسير التجارة والاستثمار، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	OIC/COMCEC/22-06/D(18)
٢١.	تقارير من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى حول المسائل المتعلقة بالمساعدة الاقتصادية إلى بعض الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى.	OIC/COMCEC/22-06/D(19)
٢٢.	التقارير القطرية و/أو العروض المكتوبة حول "بناء القدرات لتيسير التجارة والاستثمار فيما بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى"	OIC/COMCEC/21-05/CR

- المملكة العربية السعودية
- جمهورية قرغيزستان
- جمهورية أوغندا
- جمهورية إيران الإسلامية
- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

- دولة الإمارات العربية المتحدة
- جمهورية طاجاكستان
- المملكة الأردنية الهاشمية
- ماليزيا
- السلطة الوطنية الفلسطينية
- جمهورية الكاميرون
- جمهورية جامبيا
- الجمهورية اللبنانية
- جمهورية المالديف
- جمهورية شمال قبرص التركية

II

تقـــريـــــر

الـــدورة الثانية والعشرين

للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

فيما بين الدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك)

(اسطنبول ٢١-٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٦)

الاصل : بالانجليزية

تـــقـــريـــــر

الـــدورة الثانية والعشرين

للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي (الكومسيك)

(اسطنبول ، ٢١ – ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٦)

١- انعقدت الدورة الثانية والعشرون للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي (الكومسيك) في الفترة ٢١ – ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

٢- وقد انعقد اجتماع كبار الموظفين التابع للكومسيك في موعد سابق على انعقاد الدورة من ٢١ الى ٢٢ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٦، وترأسه معالي الدكتور أحمد تكتك، وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية، وذلك لدراسة بنود مشروع جدول الأعمال وإعداد مشاريع القرارات لعرضها على الجلسة الوزارية.

٣- وحضر الدورة ممثلون للدول التالية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي:

١- دولة أفغانستان الإسلامية الانتقالية

٢- جمهورية ألبـــانيـــا

٣- جمهورية الجزائر الديمقراطية والشعبية

٤- جمهورية أذربيجان

٥- مملكة البحرين

٦- جمهورية بنغلاديش الشعبية

٧- بروناي دار السلام

٨- جمهورية الكاميرون

٩- جمهورية تشـــــاد

١٠- جمهورية كوت دى فوار

١١- جمهورية مصر العربية

١٢- جمهورية غامبيـــا

١٣- جمهورية غينيـــا

١٤- جمهورية إندونيسيا

١٥- جمهورية إيران الإسلامية

١٦- جمهورية العراق

١٧- المملكة الأردنية الهاشمية

١٨- جمهورية كازاخستان

١٩- دولة الكويت

٢٠- جمهورية قرغيزستان

٢١- الجمهورية اللبنانية

٢٢- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

٢٣- ماليـــزيـــا

٢٤- جمهورية المـــالـــديـــف

٢٥- جمهورية مالـــي

٢٦- المملكة المغربية

٢٧- جمهورية موزمبيـــق

٢٨- جمهورية نيجيريا الاتحادية

٢٩- سلطنة عمـــــــان

٣٠- جمهورية باكستان الإسلامية

٣١- السلطة الوطنية الفلسطينية

٣٢- دولـــة قطـــر

٣٣- المملكة العربية السعودية

٣٤- جمهورية السنغـــال

٣٥- جمهورية سيراليون

٣٦- جمهورية الســـــودان

٣٧- الجمهورية العربية السورية

٣٨- جمهورية طاجاكستان

٣٩- الجمهورية التونسية

٤٠- الجمهورية التركية

٤١- جمهورية أوغنـــدا

٤٢- دولة الإمارات العربية المتحدة

٤٣- جمهورية أوزبـــاكستـــان

٤٤- الجمهورية اليمنيـــة

٤ - وشارك في الدورة، بصفة مراقب، ممثلون للبوسنه والهرسك ، والجمهورية التركية لشمال قبرص، وروسيا الاتحادية ، كما شارك فيها ، بصفة ضيف ، ممثل لجمهورية مقدونيا.

٥ - كما حضر الدورة ممثلو الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي وممثلو الهيئات المتخصصة التالية التابعة للمنظمة والمنبثقة عنها:

١- مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية (مركز أنقرة)

٢- المركز الاسلامي لتنمية التجارة

٣- الجامعة الاسلامية للتكنولوجيا

٤- مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (مركز اسطنبول)

٥- البنك الاسلامي للتنمية

٦- الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة

٧- الاتحاد الاسلامي لمالكي البواخر

٦ - كما حضر الاجتماع ممثلون للمنظمات الدولية التالية :

١- اتحاد المؤسسات الوطنية لتمويل التنمية في الدول الأعضاء في النبك الإسلامي للتنمية.

٢- منظمة التعاون الاقتصادي

٣- مجموعة الدول الثماني النامية

٤- اتحاد الاستشاريين من البلدان الإسلامية

٥- اتحاد مقاولى البلدان الإسلامية

٦- مجلس التعاون الخليجي

٧- الاتحاد الاقتصادي والمالي لغرب أفريقيا.

٨- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

(ترد قائمة المشاركين في الدورة الثانية والعشرين للكومسيك في المرفق ١).

الجلسة الافتتاحية

٧- عقد حفل الافتتاح للدورة الثانية والعشرين للكومسيك يوم ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٦ برئاسة فخامة الرئيس أحمد نجدت سزر، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك.

٨- ألقى فخامة الرئيس أحمد نجدت سيزر خطاباً افتتاحياً أعرب فيه عن ترحيبه الصادق بجميع المندوبين، وشدد على النتائج الإيجابية التي حققتها الأنشطة والمشاريع في إطار الكومسيك، ولاسيما الجهود الموجهة نحو تعزيز التجارة. كما أكد سيزر على أن التجارة البينية في منظمة المؤتمر الإسلامي آخذة في الزيادة، حيث تجاوز معدلها ١٤% في عام ٢٠٠٤، وقد دعا فخامة الرئيس الدول الأعضاء المعنية للتوقيع على البريتاس والمصادقة عليه، كما شدد على أهمية بناء القدرات لتيسير التجارة والاستثمار، وذلك لتحويل المدخرات إلى استثمارات فعلية، بما يحسن مناخ الاستثمار ويجتذب رأس المال الأجنبي.

٩- وعند تعرضه للتأزم الراهن في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، ألقى فخامة الرئيس سيزر الضوء على أهمية الزراعة كمصدر رزق لما يقرب من نصف البشرية، كما أبرز قضية الدعم الزراعي الذي يصل إلى ما يقرب من ٣٨٠ مليار دولار أمريكي كمثار جدل واسع ومصدر قلق بالنسبة للبلدان النامية.

١٠- فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، والمعاناة الإنسانية الشديدة في فلسطين ولبنان والعراق، أعرب فخامته عن أمله في مستقبل يسوده السلام في المنطقة. وقد لفت فخامة الرئيس نجدت سزر انتباه الجمع الموقر إلى العزلة الظالمة المجحفة المفروضة على جمهورية شمال قبرص التركية. واختتم فخامته كلمته موجهاً الشكر إلى كافة البلدان الأعضاء، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والمؤسسات المعنية التابعة لها على إسهاماتهم في عمل الكومسيك، متمنياً كل النجاح والتوفيق للجنة الكومسيك في دورتها الثانية والعشرين.

(يرد نص الخطاب الافتتاحي لفخامة الرئيس أحمد نجدت سزر، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك في المرفق ٢).

١١ – ألقى معالي البروفسور/ أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي كلمة في الجلسة الافتتاحية أعرب فيها عن عميق امتنانه لفخامة الرئيس أحمد نجدت سزر رئيس الجمهورية التركية، ورئيس الكومسيك، على دعمه الكريم ، وحرصه واهتمامه الشديد بأنشطة الكومسيك؛ كما تقدم بالشكر إلى حكومة الجمهورية التركية لاستضافتها اجتماعات الكومسيك بصفة منتظمة كل عام منذ تأسيسها. كما أعرب عن أمله في أن تسهم هذه الدورة إسهامًا كبيرًا في تحقيق التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المؤتمر.

١٢– كما أعرب معاليه عن أن تنفيذ برنامج العمل العشري من شأنه أن يعزز تنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي،والعكس صحيح. وفي هذا الصدد، أكد معالي الأمين العام على أن مبادرة القطن تعتبر مثالاً للتعاون الناجح، وأضاف أن اعتماد بروتوكول خطة التعريفات التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (بريتاس) يؤذن بعهد جديد في جهود الدول الأعضاء الرامية إلى توسيع نطاق التجارة البينية فيما بينها. وفي هذا المضمار، أشار كذلك إلى أن برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي قد كلف الكومسيك باستحداث تدابير لرفع نسبة التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء إلى ٢٠% بحلول عام ٢٠١٥. وأخيرًا، اختتم كلمته بالتأكيد على ضرورة التوقيع على اتفاقيات منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري.

(يرد نص كلمة البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في المرفق رقم ٣).

١٣ – ألقى رؤساء وفود دولة قطر وجمهورية الكاميرون وجمهورية إيران الإسلامية كلمات بالنيابة عن الدول الأعضاء في المجموعات العربية والإفريقية والآسيوية، على التوالي، حيث أعربوا عن شكرهم للجمهورية التركية على استضافتها الكريمة للوفود بمناسبة الدورة الثانية والعشرين للكومسيك. وشددوا على أهمية التوقيع والتصديق على بروتوكول خطة التعريفات التفضيلية الذي اعتمدته الجلسة الخاصة للجنة المفاوضات التجارية، ثم تم فتحه أمام الدولة الأعضاء للتوقيع عليه فالدورة الثانية والعشرين للكومسيك. كما أبرزوا دور الكومسيك في تنمية الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي. وفضلاً عن ذلك، فقد ذكروا أن مجتمع منظمة المؤتمر الإسلامي يتمتع بموارد مالية واقتصادية كافية،

والتي اذا تم حشدها عن طريق زيادة التعاون فيما بينهم، فمن شأنها أن تسهم في رفع مستوى المعيشة داخل المجتمع. كما أعربوا عن شكرهم لمعالى البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى، ومكتب تنسيق الكومسيك، والمؤسسات المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامى على جهودهم المكثفة من أجل زيادة تعزيز التعاون فيما بين البلدان الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى.

١٤ – ألقى معالي الدكتور أحمد محمد علي رئيس البنك الإسلامي للتنمية كلمة أمام الجلسة الافتتاحية، حيث قدم موجزاً عن التطورات الخاصة بمختلف الأنشطة التي ينفذها البنك. وأحاط رئيس البنك الحضور علماً بأن البنك حافظ على مكانته الخاصة بالتصنيف الائتماني AAA للأجل الطويل، و (A-1+) للأجل القصير للعام الخامس على التوالي.

(يرد نص كلمة رئيس البنك الإسلامي للتنمية في المرفق ٤).

١٥ – ألقى معالي الشيخ صالح بن عبد الله كامل، رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ، كلمة، أشار فيها إلى الآليات الجديدة التي طرحتها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة لدعم وتعزيز التعاون بين القطاع الخاص في البلدان الإسلامية، مشيرًا إلى تحقق ما يزيد على ٣٠% من الخطة العشرية للغرفة الإسلامية للصناعة والتجارة..

(يرد نص كلمة رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في المرفق رقم ٥).

١٦– وعقب الحفل الافتتاحي، استقبل فخامة الرئيس أحمد نجدت سيزر رؤساء الوفود.

جلسة العمل الوزارية

١٧– عقدت جلسة العمل الوزارية للدورة الثانية والعشرين للكومسيك يوم ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٦، برئاسة البروفيسور / عبد اللطيف شنر، نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة في الجمهورية التركية.

١٨– وفي بداية الدورة، وقع البنك الإسلامي للتنمية منتدى الشباب للحوار والتعاون التابع للمؤتمر الإسلامي، في حفل خاص، على مذكرة تفاهم من أجل التعاون.

١٩– اعتمدت الدورة مشروع جدول أعمال الدورة الثانية والعشرين للكومسيك.

(يرد نص جدول أعمال الدورة الثانية والعشرين للكومسيك في المرفق ٦).

٢٠- عقدت جلسة لتبادل وجهات النظر حول "بناء القدرات بشأن تيسير التجارة والاستثمار" تحت البند رقم (١٠) من جدول الأعمال. وقدم معالي الدكتور أحمد تكتك، وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية، ورئيس اجتماع كبار الموظفين، عرضاً موجزاً حول ما خلصت اليه المداولات التي أجراها كبار الموظفين حول موضوع " بناء القدرات بشأن تيسير التجارة والاستثمار".

(يرد نص عرض معالي الدكتور / أحمد تكتك في المرفق رقم ٧)

٢١- في جلسة تبادل وجهات النظر، قام رؤساء وفود كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الكويت، جمهورية العراق، جمهورية تونس، جمهورية غينيا، المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، جمهورية الكاميرون، سلطنة عمان، جمهورية لبنان، الجمهورية التركية، المملكة المغربية، جمهورية قرغيزيا، الجمهورية التركية لشمال قبرص، جمهورية إيران الإسلامية، والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بتقديم عروض حول بناء القدرات لتيسير التجارة والاستثمار في بلدانهم.

(التقارير القطرية التي تم تقديمها كتابةً متوافرة بصورة منفصلة)

٢٢- ثم اعتمدت الدورة القرار OIC/COMCEC/22-06/RES(1) والقرار OIC/COMCEC/22-06/RES(2)

(يرد القرار (١) والقرار (٢) في المرفقين ٨ و٩ ، وفي سياق القرار (١):

ترد توصيات الحلقة التطبيقية المعنية بـــ "بناء القدرات لتيسير التجارة والاستثمار " في المرفق ١٠).

٢٣- اعتمدت الدورة أيضاً التقرير OIC/COMCEC/22-06/Sc.Rep الصادر عن الاجتماع التاسع للجنة الدورة الذي عقد يوم ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

(يرد التقرير OIC/COMCEC/22-06/Sc.Rep الصادر عن اجتماع لجنة الدورة في المرفق ١١).

الجلسة الختامية

٢٤- عقدت الجلسة الختامية للدورة الثانية والعشرين للكومسيك يوم ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦ برئاسة معالي الأستاذ الدكتور المشارك، عبد اللطيف شنر، نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة بالجمهورية التركية.

٢٥- في مستهل الجلسة، قدم سعادة الأستاذ سيد إفتكار حسين شاه، سفير جمهورية باكستان في تركيا ومقرر الكومسيك، عرضاً حول القرارات التي تم اعتمادها في الجلسة الوزارية. وفي العرض الذي قدمه، لخص سعادة السفير وقائع الجلسة، مسلطاً الضوء على نقاط الاتفاق الهامة التي تضمنتها القرارات.

٢٦- ألقى سيادة الأستاذ توري ليمانجانا، مساعد الأمين العام للشئون الاقتصادية، بياناً نيابة عن معالي البروفيسور الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام للمنظمة، حيث أشار إلى الاختتام الموفق للجولة الأولى للمفاوضات التجارية التي جرت بين الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية تحت مظلة اتفاقية الإطار الخاصة بإنشاء نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وذكر معالي الأمين العام في رسالته أن الاجتماع الأول للجولة الثانية من المفاوضات التجارية للجنة المفاوضات التجارية شكل مبادرة جديدة نحو جهود الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لزيادة نسبة التجارة البينية لتصل إلى ٢٠% خلال عشر سنوات كما ورد في برنامج العمل العشري في منظمة المؤتمر الإسلامي. وفي ختام كلمته، وجه معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو مناشدة حثيثة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي لم توقع أو تصادق حتى الآن على اتفاقيات المنظمة أن تقوم بذلك في أسرع وقت ممكن.
(يرد نص الرسالة التي ألقاها أكمل الدين إحسان أوغلو في المرفق رقم ١٢)

٢٧- ألقى معالي السيد أحمد محمد زيني، وزير الشئون الاجتماعية والأسرة في جمهورية تشاد، كلمة بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء المشاركة، وجه فيها الشكر إلى كل من فخامة الرئيس، أحمد نجدت سيزر، رئيس الجمهورية التركية، ومعالي الدكتور المشارك عبد اللطيف شنر نائب رئيس الوزراء، ووزير الدولة بالجمهورية التركية، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وجميع الأطراف المعنية على مشاركتهم في أعمال الدورة.

٢٨- كما ألقى معالي الدكتور المشارك، عبد اللطيف شنر، نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة بالجمهورية التركية، كلمة ختامية في الدورة شدد فيها على الدور الإيجابي المتمثل في تخصيص موارد كبيرة لتمويل التجارة بغرض زيادة التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي شهدتها السنوات الأخيرة. كما أكد على أنه، إلى جانب تمويل التجارة، يجب اتخاذ بعض التدابير الأخرى: مثل إنشاء نظام الأفضليات التجارية وغيرها من تدابير تيسير التجارة. وفي هذا الصدد، أبرز معالي الدكتور شنر أهمية بروتوكول خطة التعريفات التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (البريتاس)، كما أعرب عن أمله في أن تؤدي الجولة الثانية إلى التعجيل بعملية التوقيع والتصديق على البريتاس، وأن يدخل هذا الاتفاق الهام حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن.

٢٩- كما أعرب معالي الدكتور المشارك شنر عن تقديره لاعتماد خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن التعاون في مجال القطن أثناء الجلسة، وتوجه بالشكر إلى جميع من ساهم في إعداد هذه الخطة، واختتم كلمته معرباً عن خالص شكره لجميع الوفود، والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، والمنظمين، والمترجمين الفوريين والتحريريين لإسهاماتهم القيمة في الدورة العشرين للكومسيك.
(يرد نص البيان الختامي لمعالي الدكتورعبد للطيف شنر في المرفق رقم ١٣).

٣٠- أقيم حفل للتوقيع في الجلسة الختامية، وفي أثناء هذا الحفل، قام رؤساء وفود كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورة الكاميرون، وجمهورية بنجلاديش الشعبية بالتوقيع على بروتوكول خطة التعريفات التفضلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (بريتاس). كما وقع رؤساء وفود كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورة اليمن وجمهورية جامبيا النظام الداخلي لمعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية.

المـــرفـقـــــات

المرفق
(١)

Original: English

الأصل بالانجليزية

قائمة المشاركين
في الدورة الثانية والعشرين للكومسيك
(اسطنبول ٢١ – ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٦)

A. MEMBER STATES OF THE OIC

ISLAMIC REPUBLIC OF AFGHANISTAN

- H.E. Dr. MOHAMMAD JALIL SHAMS
  Minister of Economy

- Mr. ABDUL QUDUS KHALIL
  Director, Ministry of Foreign Affairs

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

- H.E. SMAIL ALLAOUA
  Ambassador of Algeria to Turkey

- Mr. ABDELHAMID BELAHDA
  Sub-Director, Ministry of Commerce

- Mr. LARBI LATROUCHE
  Consul General in Istanbul

REPUBLIC OF AZERBAIJAN

- Mr. NIYAZI SAFAROV
  Deputy Minister of Economic Development

- Mr. PERVIZ GADIMOV
  Consul of the General Consulate of Azerbaijan in Istanbul

- Mr. ELSEN MEMMEDZADE
  Head of Section, ministry of Economic Development

KINGDOM OF BAHRAIN

- Mr. HASAN JASIM RABIAH
  Head of International Affairs
  Ministry of Finance

- Mr. FOUAD SALMAN AL-MAAWADA
  First Secretary at International Organization Dept.
  Ministry of Foreign Affairs

- Mr. SHAIKH FERAS A. AL KHALIFA
  Senior Economist Ministry of Finance

PEOPLE'S REPUBLIC OF BANGLADESH

- H.E. Major General REZAQUL HAIDER
  Ambassador of Bangladesh to Turkey

BRUNEI DARUSSALAM

- H.E. DATO PADUKA HAJI ADNAN BIN HAJI ZAINAL
  Ambassador of Brunei Darussalam in Abu Dhabi

- Mr. MOHAMMED HAKASHAH BIN HAJI ABDUL SAMAD
  Special Duties Officer, Ministry of Foreign Affairs and Trade

REPUBLIC OF CAMEROON

- H.E. Mrs. AMA TUTU NUMA
  Secretary of State, Ministry of Commerce

- H.E. Dr. MOHAMADOU LABARANG
  Ambassador of Cameroon in Saudi Arabia,
  Permanent Representative by the OIC

- Mr. M. HAYATOU OUMAROU
  Chargee de Mission, Prime Minister's Office

- Ms. MBAJON MARTHE CHANTAL
  Chargee de Mission, Presidency of the Republic

- Mrs. BOUBAKARI T.MBUR ANNE
  Sub-Director of OIC, Ministry of External Relations

- Mr. BOUBA AOUSSINE
  Sub-Director for the Commercial Exchanges,
  Ministry of Commerce

- Mr. MOHAMADOU LAWAL
  Ministry of Economy and Finance

REPUBLIC OF CHAD

- H.E. AHMAT MAHAMAT ZENE
  Minister of the Social Action and the Family

- Mr. OUMAR ABDERAMANE
  Head of Division of Foreign Trade,
  Ministry for the Trade and Handicrafts

- Mr. MOUSSA AHMAD TADJADINE
  Division of Economic and Financial Relations,
  Ministry of Foreign Affairs
  African Integration and the International Co-operation

REPUBLIC OF COTE D'IVOIRE

- H.E. ADOM KACOU HOUADJA LEON
  Deputy Minister

- H.E. HAMZA SALLAH
  Ambassador to Kingdom of Saudi Arabia,
  Permanent Representative to OIC

- Mr. M. LOWA BEUGRE ABRAHAM
  Deputy Director of Trade Exchanges,
  Ministry of Commerce

ARAB REPUBLIC OF EGYPT

- H.E. RASHEED MOHAMMED RASHEED
  Minister of Trade and Industry

- Mr. SAYED ELBOUS
  Advisor of Minister of Trade and Industry

- H.E. OMAR METWALLY
  Ambassador of Egypt to Turkey

- Mr. YASER MOHAMED ATEF
  Minister Plenipotentiary,
  Consulate General in İstanbul

- Mr. MOHAMED SALAMA
  Minister Plenipotentiary,
  Consulate General in İstanbul

- Ms. ABEER KAMAL
  Vice Consul Commercial,
  Consulate General in İstanbul

- Mr. SHERIF SEIF
  Third Secretary in Egyptian Embassy

REPUBLIC OF THE GAMBIA

- H.E. SUSAN WAFFA OGOO
  Secretary of State (Minister) for Trade, Industry and Employment

- H.E. LAMIN KITI JABANG
  Ambassador to Kingdom of Saudi Arabia

- Mr. A. K. SECKA
  Deputy Permanent Secretary,
  Department of State for Finance and Economic affairs

REPUBLIC OF GUINEA

- Mr. SENY CAMARA
  Head of Section, Directorate of Commerce and Concurrence
  Ministry of Trade

- Ms. BARRY AISSATOU SOW
  Head of Section, Charge of OIC to Ministry of Foreign Affairs

REPUBLIC OF INDONESIA

- Mr. RIZAR INDOMO NAZAROEDIN
  Director for Bilateral and Multilateral Cooperation
  Investment Coordination Board

- Mr. TOTO WASPODO
  Charge d'Affaires, Embassy Indonesia

- Mr. PURNOMO AHMAD CHANDRA
  Deputy Director International Organization of Developing Countries
  Ministry of Foreign Affairs

- Mr. MUHAMMAD SENANG SEMBIRING
  Director for Trade and membership Affairs
  Jakarta Stock Exchange

- Mr. WIBISONO
  Chief Eonomic Analyst, Bank Indonesia

- Mr. KAHFI ZULKARNAEN
  Senior Eonomic Analyst, Bank Indonesia

- Mr. HARRIMAWAN
  Deputy Director, license AMPM

- Ms. ANDANTE WIDI ARUNDHATI
  First Secretary for Economic Affairs,
  Indonesian Embassy in Ankara

- Mr. ROCHMANA MAS WINATA
  Head of Section for Trade and Department
  Ministry of Trade

- Mr. PUDJIYANTO
  Head of Section for Bilateral Cooperation,
  Ministry of Trade

- Mr. ANDRE NORMAN AKBAR
  OIC Desk Officer
  Ministry of Foreign Affairs

ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN

- H.E. Dr. DAVOOD DANESH GAFARI
  Minister of Economic Affairs and Finance

- H.E. GHOLAMREZA BAGHERII MOGHADDAM
  Ambassador of Iran to Turkey

- Mr. MOHAMMED KHAZAEE
  Deputy Minister of Economic Affairs and Finance and President of OIETAI

- Mr. GOOLMOHAMMED ILYASI
  Parlamenter

- H.E. MOSTAFA SARMADI
  Deputy Minister of Commerce for International Affairs

- Mr. SEYED KAMAL YASINI
  Consul General in Istanbul

- Mr. ABOLGHASEM BAYYENAT
  Senior Expert from Plenipotentiary Trade
  Representative Office, Ministry of Commerce

- Mr. AKBAR GHAHREMANI
  Head of Department, Ministry of Economic Affairs and Finance

- Mr. MASUME HAGGANI
  Expert, Ministry Economic Affairs and Finance

- Mr. HOSEIN ALIZADEH
  Ministry of Foreign Affairs

- Mr. IBRAHIM HEIDARPOOR
  Security

REPUBLIC OF IRAQ

- H.E. Dr. ABDULFALAH AL-SOUDANI
  Minister of Trade

- H.E. SABAH J. OMRAN
  Ambassador of Iraq to Turkey

- Mr. MUHANAD AHMED SALEH
  Director General for Foreign Economic Relations,
  Ministry of Trade

- Mr. ABDULHADI KADHUM A-HIMYARI
  Director of Developing Private Sector Department
  Ministry of Trade

- Mr. MAYTHEM WAHAB HASSAN
  Superintendant in the COMCEC Section,
  Ministry of Trade

- Ms. BAYDA KAREEM ABDULSADI
  Personel Secretary,
  Ministry of Trade

- Ms. HENA HABIB KADHIM
  Assistant of the Secretary at the Minister's Office

- Mr. HANAA TABIR
  Secretary of Minister

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN

- H.E. MUNTASER OKLAH
  Secretary General, Ministry of Industry and Trade

- Mr. NIDAL AL-ABBADI
  Foreign Trade Policy and Relations Department,
  Ministry of Industry and Trade

REPUBLIC OF KAZAKHSTAN

- Mr. ABUTALIP AKHMETOV
  Consul General in İstanbul

- Mr. GANI BEKENOV
  Ass. Consul General in Istanbul

STATE OF KUWAIT

- H.E. BADER MISHARI AL-HUMAIDHI
  Minister of Finance

- H.E. ABDULLAH AL-DUWAIKH
  Ambassador of Kuwait to Turkey

- Mr. ISHAQ ABDELGANI ABDULKARIM
  Director, International Economic Cooperation Department,
  Ministry of Finance

- Mr. MISH'AL AL-ARDHI
  Head of OIC Affairs Section

- Mr. RAED AL-THERBAN
  Vice Consul at the Consulate General in Istanbul

- Mr. BARAAQ AL-MUBARAKI
  Assistant Director of H.E. Minister's Office

- Mr. WALEED BADER ALQENALE
  Controler, Minister's Office Department,
  Ministry of Finance

- Mr. SAAD MOHAMMAD AL-RASHIDI
  Economic Researcher,
  Ministry of Finance

- Mr. SALEM AL-BATHER
  Economic Researcher,
  Ministry of Finance

- FAISAL AL-BAKR
  Diplomatic Attache at the Consulate General in Istanbul

KYRGYZ REPUBLIC

- H.E. MEDETBEK KERIMKULOV
  Minister of Trade, Industry and Tourism

- Mr. ERMEK MAMYRKALIEV
  Secretary General of the Ministerial Apparatus and Advisor to the Minister

REPUBLIC OF LEBANON

- H.E. GEORGES SIAM
  Ambassador of Lebanon to Turkey

- Mr. Dr. TANNOUS AOUN
  Consul General in Istanbul

- Mr. MALEK ASSI
  Head of External Trade Department,
  Ministry of Economy and Trade

- Mr. HUSSEIN EL HADI
  Advisor to the Minister of Economy and Trade

GREAT SOCIALIST PEOPLE'S LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA

- H.E. ALTAIB ALSSAFI
  Secretary of People's General Committee for Economy, Trade and Investment (Minister)

- H.E. MOUHAMMED ALMANGOUSH
  Secretary of Libya People's Bureau in Ankara

- Mr. JUMA MOHAMED RAHUMA
  Head of International Organization Department,
  General Directorate of Foreign Trade
  People's General Committee for Economy, Trade and Investment

- Mr. ASSADK ALFITOURU
  Consellor and Responsible of Centres and Establishment Economic Islamic in Islamic Department at the Secretary of People's General Committee for Foreign Laisons and International Corporation

- Mr. MOHAMED ABDULKADIER
  Manager, General Directorate of Customs

- Mr. HOUSAIN ALHAMROUNI
  From Secretary of People's General Committee for Economy, Trade and Investment

- Mr. MOHAMED MAHMOUD AL-AYYAN
  General Directorate Economy Relations,
  People's General Committee

- Mr. KHALID MOHAMED AL-NAAS
  General Directorate Islamic Relations,
  The Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation

MALAYSIA

- Dr. REBACCA FATIMA STA MARIA
  Deputy Secretary General
  Ministry of International Trade and Industry

- Ms. JALILAH BABA
  Deputy Director General
  Malaysian Industrial Development Authority (MIDA)

- Ms. ZAIREEN OMAR
  Assistant Director
  Ministry of International Trade and Industry

- MR. IDZHAM ABDUL HAMID
  Trade Commissioner,
  Malaysian External Trade Development Corporation (MATRADE)

- Ms. HANUM AMRAN
  Charge d' Affaires, Embassy of Malaysia

REPUBLIC OF MALDIVES

- H.E. MOHAMED JALEEL
  Minister of Economic Development and Trade

- Mr. MOHAMED HUSSEIN MANIK
  Managing Director, State Trading Organization

- Ms. ABDULLA THAWFEEQ
  Deputy Director, International Trade Policy,
  Ministry of Economic Development and Trade

REPUBLIC OF MALI

- H.E. NAKOUNTE DIAKITE
  Ambassador of Mali in Riyadh

- Mr. AHIMIDI DAOUDA SAMAKE
  Counselor, Embassy of Mali

- Ms. SANGARE NIAMOTO BA
  Ministry of Economy and Finance

KINGDOM OF MOROCCO

- H.E. MUSTAPHA MECHAHOURI
  Minister of Foreign Trade

- Mr. MOHAMED CHAKIB BENELMALIH
  Economic Counsellor to Turkey in Ankara

- Ms. HANANE BENYSSEF
  Counsellor Minister of Foreign Trade

REPUBLIC OF MOZAMBIQUE

- Ms. ANA MARIA RAQUEL ALBERTO
  Permanent Secretary of Ministry of Industry and Trade

- Ms. CERINA BANU MUSSA
  Director of International Relations,
  Ministry of Industry and Trade

- Mrs. ODETE TSAMBA
  Deputy Director Of Commerce
  Ministry of Industry and Trade

FEDERAL REPUBLIC OF NIGERIA

- H.E. ADAMU AJUJI WAZIRI
  Ambassador of Nigeria to Turkey
- Mr. AHMED D. MANZO
  Minister at the Embassy of Nigeria in Riyadh

SULTANATE OF OMAN

- H.E. Dr. ABDULMALIK AL-HINAI
  Undersecretary for Economic Affairs,
  Ministry of National Economy

- H.E. MOHAMMED BIN NASSER AL-WOHAIBI
  Ambassador of Oman to Turkey

- Mr. SULTAN RASHID AL-QATBI
  First Secretary, Oman Embassy, Ankara

- Mr. AL - MOATASIM BIN HILAL AL-HOSNI
  Economic Researcher, Ministry of National Economy

ISLAMIC REPUBLIC OF PAKISTAN

- Mr. NASIM QURESHI
  Additional Secretary
  Ministry of Commerce

- H.E. Lt. General (Retd.) SYED IFTIKHAR HUSSAIN SHAH
  Ambassador of Pakistan to Turkey

- Mr. SHAUKAT ALI KHAN
  Deputy Secretary, Ministry of Commerce

- Mr. MURAD ASHRAF JANJUA
  Consul, Consulate General of Pakistan, Istanbul

STATE OF QATAR

- H.E. YOUSEF HUSSAIN KAMAL
  Minister of Finance and Acting Minister of Economy and Commerce

- H.E. ABDUL RAZZAK AL ABDULGHANI
  Ambassador of Qatar to Turkey

- Mr. SAOUD JASSEM AL-JUFERY
  Director of Economic Affairs Department,
  Ministry of Economy and Commerce

- Mr. AHMED SALEH AL-MOHANNADI
  Head of Arab and Islamic Economic Affairs,
  Economic Affairs Department,
  Ministry of Economy and Commerce

- Mr. HASSAN ABDULLAH AL-MOHANNADI
  Economic Specialist,
  Ministry of Economy and Commerce

- Dr. MOHAMED ISHTEYE
  Ministry of Economy and Commerce

PALESTINIAN NATIONAL AUTHORITY

- H.E. Dr. MOHAMMAD ISHTEYE
  Advisor of President of Palestinian National Authority

- H.E. NABIL MAAROUF
  Ambassador of Palestine to Turkey

- Mr. ABDELKARIM ALKHATIB
  Economic Department, Paletine Embassy in Ankara

KINGDOM OF SAUDI ARABIA

- H.E. Dr. HASHIM BIN ABDULLAH BIN HASHIM YAMANI
  Minister of Industry and Trade

- H.E. Dr. MOHAMED RAJA AL HUSSAINI
  Ambassador of Custodian of the Two Holy Mosques to Turkey

- H.E. ABDULLAH AL HAMOUDI
  Deputy Minister for Foreign Trade,
  Ministry of Commerce and Industry

- Mr. ABDULLAH BIN ABDULWAHAB AL-NAFISAH
  Director General of Foreign Trade,
  Ministry of Commerce and Industry

- Mr. KHALID BIN ISMAIL AKBAR
  Commercial Attache in Turkey

- Dr. MOHAMMED BIN ABDULRAHMAN AL SHAMMARI
  International Economic Relations Department,
  Ministry of Foreign Affairs

- Mr. NASSER BIN MOHAMMED AL MUTLAQ
  Senior Specialist,
  Ministry of Finance

- Mr. ABDULLAH BIN MOHAMMED AL-LAHEM
  Economy Specialist at the Ministry of Finance

- Mr. TALAL BIN AHMAD AL-AMIR
  Secretary of H.E. the Minister of Commerce and Industry

- Mr. BAKHEET MOHAMMED M. AL ZAHRANI
  Office of Deputy Minister for Foreign Trade
  Ministry of Commerce and Industry

- Mr. HUSAYN BIN EID AL RASHEED
  Economy Specialist, Ministry of Commerce and Industry

- Mr. ABDULGADER ALMAZROA
  Ministry of Foreign Affairs

REPUBLIC OF SENEGAL

- H.E. M. BABACAR CARLAOS MBAYE
  Ambassador of Senegal to Turkey

- Mr. MBAGNICK NIANG
  Director of Marketing and Sales

REPUBLIC OF SIERRA LEONE

- H.E. HAJA ALARI COLE
  Ambassador of Sierra Leone to Iran
  Accredited to the Republic of Turkey

- Mr. HAJA MEMUNATI M. KOROMA
  Deputy Minister of Social Welfare and Children

REPUBLIC OF SUDAN

- H.E. SELMAN SULEIMAN ELSAFI
  State Minister of Foreign Trade

- Mr. GAFFER ELRAYAH ALI
  Director General of International Relations,
  Ministry of Foreign Trade

- Mr. ABDELGADIR ABDALLA MOHAMED
  Councellor, Sudan Embassy in Ankara

SYRIAN ARAB REPUBLIC

- H.E. Dr. AMER HUSNI LUTFI
  Minister of Economy and Trade

- Ms. RIMA KADRI
  Director of International Relations,
  Ministry of Economy and Trade

REPUBLIC OF TAJIKISTAN

- H.E. ZAID SHEROVICH SAIDOV
  Minister of Industry

REPUBLIC OF TUNISIA

- H.E. MONDHER ZENAIDI
  Minister of Commerce and Handicrafts

- H.E. GHAZI JOMAA
  Ambassador of Tunusia to Turkey

- Ms. BECHIRA LEJMI
  Head of Division, Ministry of Trade and Handicrafts

- Mr. KHALED SALHI
  Economic Counsellor, Embassy of Tunisia in Ankara

REPUBLIC OF TURKEY

- H.E. Assoc. Prof. Dr. ABDÜLLATİF ŞENER
  Minister of State and Deputy Prime Minister

- Dr. AHMET TIKTIK
  Undersecretary of State Planning Organization

- Mr. LÜTFİ ELVAN
  Deputy Undersecretary of State Planning Organization

- Mr. ZEYNETTIN KASIMOGLU
  Deputy Secretary General of State Planning Organization

- Mr. MEHMET VEHBİ GÜNAN
  Director General of Restructuring,
  Ministry of Industry and Trade

- Mr. ASIM ARAR
  Deputy Director General,
  Ministry of Foreign Affairs

- Dr. TALAT ŞENTÜRK
  Deputy Director General,
  General Directorate of Agricultural Production and Development,
  Ministry of Agriculture and Village Affairs

- Mr. ATİLLA GÖKHAN KIZILARSLAN
  Head of Department, Under secretariat of Foreign Trade

- Mr. MEHMET ALİ ERKAN
  Head of Department, Under secretariat of Foreign Trade

- Mr. ALİ MURAT BAŞÇERİ
  Advisor for Foreign Affairs, President's Office

- Mr. HÜSEYİN ÜZÜLMEZ
  Deputy President of Union of Chambers of Commerce & Exchange of Turkey

- Ms. ŞULE YILDIRIM
  Head of Department, Export Promotion Center of Turkey

- Mr. VURAL ÇEKİNMEZ
  Head of Section, Export Promotion Center of Turkey

- Mr. ALİ ÇEVİK
  Expert, Under secretariat of Treasury

- Mr. AHMET M. YENER
  Expert, Under secretariat of Foreign Trade

- Mr. ORHAN ÇAKIROĞLU
  Expert, Under secretariat of Foreign Trade

- Ms. NURSEN COŞAR
  Assistant Manager, Export Credit Bank

- Mr. CANER SANNAV
  Deputy Expert, Under secretariat of Foreign Trade

- Mr. MURAT ALTUN
  Inspector, Ministry of Industry and Trade

- Mr. HASAN DEMİRCİ
  Expert, Union of Chambers of Commerce & Exchange of Turkey

Sessional Committee

- Assoc. Prof. Dr. YUSUF BALCI
  President of Turkish Patent Institute

- Mr. MEHMET ÇAĞLAR
  Deputy Director General, Ministry of Energy

- Mr. HAYRİ BEYGÜ SOLMAZ
  Acting Manager of Technology Development Center,
  Middle East Technical University (METU),
  Small and Medium Industry Development Organization of Turkey

- Prof. Dr. YUSUF SUAT HASÇİÇEK
  Director, TURKSAT

- Mr. TAMAY ÖZSOY
  Head of Department, Turkish Patent Institute

- Ms. FUSÜN ATASOY
  Head of Section, Turkish Patent Institute

- Doç. Dr. F. SANCAR OZANER
  Advisor, The Scientific and Technical Research Council of Turkey

- Mr. MEHTİ EMER
  Engineer, Ministry of Energy

- Mr. KADRİ YAVUZ ÖZBAY
  Expert, Turkish Patent Institute

- Dr. TARIK ÖZKUL
  Director, TURKSAT

- Dr. HALİT KAPLAN
  Director, TURKSAT

- Mr. CEVDET COŞKUN AYDIN
  Advisor, TURKSAT

- Mr. AYHAN DOĞAN
  Advisor, TURKSAT

- Mr. ŞAHABETTİN KUTLU
  Assistant Expert, TURKSAT

- Mr. YAŞAR KELEŞ
  Assistant Expert, TURKSAT

REPUBLIC OF UGANDA

- H.E. FRED JACHAN OMACH
  Minister of State for Finance, Planning and Economic Development (General Duties)

- Mr. J. C. OGOL
  Senior Finance Officer/Counsel

- Mr. NURH BYARUFU
  Counselor OIC Desk, Foreign Affairs

- Mr. YUSUF ATIKU ABDALLA
  Senior Principal Economist, Bank of Uganda

STATE OF THE UNITED ARAB EMIRATES

- H.E. ABDALLAH AHMAD AL - SALIH
  Deputy Minister, Ministry of Economy

- Mr. WALEED FALAH AL - MANSOURY
  Director General of UAE Commission for Specifications & Standards

- Dr. KHALID AHMAD MUHAMMAD AL-MULLA
  Minister Plenipotentiary at the Organizations &
  International Conferences Administration

- Mr. OMAR AHMAD AL-MAHRAMY
  Expert at the Ministry of Economy
- Mr. ESSA ABDULLA MASSOUD
  Consul General in Istanbul

- Mr. SULTAN SAEED AL-MUHAIRI
  Directorate of Customs

REPUBLIC OF UZBEKISTAN

- H.E. ULFAT KADYROV
  Ambassador of Uzbekhistan to Turkey

- Mr. NADIR HASHIMOV
  Commercial Counsellor, Uzbekhistan Embassy

REPUBLIC OF YEMEN

- H.E. Dr. KHALED RAJEH SHEIK
  Minister of Industry and Trade

- H.E. HISHAM SHARAF ABDULRAHMAN
  Deputy Minister of Planning and International Cooperation

- Mr. ABDULWALI ABDULLAH AL-AGEL
  Advisor to Minister of Planning and International Cooperation

- H.E. NORIA ABDULLA AL-HAMAMI
  Ambassador of Yemen to Turkey

- Mr. JELAL MOHAMED MOULA
  Director General of Regional and International Organization,
  Ministry of Planning and International Cooperation

- Mr. ABDULQADER AHMED AL-HARITHY
  Director General of Commercial and Industrial Registration,
  Ministry of Industry and Trade

- Mr. ABDULMALEK ABDULGHANI ALAGHBARI
  Undersecretary at the Embassy of Yemen in Ankara

- Mr. BANDAR ABUDULLAH AL-ERYANI
  Third Secretary, Ministry of Foreign Affairs

B. OBSERVERS

BOSNIA-HERZEGOVINA

- Mr. NUSRET CANCAR
  Ambassador at Large to the Ministry of Foreign Affairs

- Mr. TINJAK HAMDO
  Secretary of the Ministry of Foreign Trade and Economic Relation

RUSSIAN FEDERATION

- Mr. DOKU G. ZAVGAYEV
  Deputy Minister of Foreign Affairs

- Mr. VENIAMIN V. POPOV
  Ambassador at the Ministry of Foreign Affairs

- Mr. RINAT S. GUBAYDULLIN
  Assistant to the Chairman of Budget Committee
  (Russian Federation Assembly)

- Mr. D. K. ZYKOV
  Russian Embassy in Ankara

- Mr. DENIS A. KLYUKIN
  Second Secretary, Ministry of Foreign Affairs

TURKISH REPUBLIC OF NORTHERN CYPRUS

- H.E. ENVER ÖZTÜRK
  Minister of Economy and Tourism

- Mr. GÜLTEKİN BOĞAÇHAN
  Acting Undersecretary of Ministry of Economy and Tourism

- Ms. NERGİS AVCI
  Expert, Ministry of Economy and Tourism

- Mr. HASAN SARICA
  Coordinator, President's Office

- Mr. FERIDUN KEMAL FERIDUN
  Director of Economic, Cultural and Social Affairs Department
  Deputy Prime Ministry and Ministry of Foreign Affairs

- Mr. CANEV OKTAY
  Head of Social Planning Department,
  State Planning Organization, Prime Ministry

C. GUEST

REPUBLIC OF MACEDONIA

- Mr. ZORAN PETROV
  Acting Minister of Foreign Affairs

- Mr. ILYAZ SABRIU
  Deputy Undersecretary, Ministry of Foreign Affairs

- Mr. YANI BOGOEVSKI
  Deputy Secretary General, Ministry of Foreign Affairs

- Mr. IGOR POPOV
  Consul General in Istanbul

D. THE OIC GENERAL SECRETARIAT

- H.E. Prof. Dr. EKMELEDDİN İHSANOĞLU
  Secretary General

- H.E. TORI LIMANGANA
  Assistant Secretary General for Economic Affairs Department

- H.E. Ambassador THIERNO NABIKA DIALLO
  Advisor to the Secretary General for Economic Affairs

- H.E. CHEIKH OUMAR T. SOW
  Director General for Economic Affairs Department

- Mr. ALBARAA TARABZOUNI
  Professional Officer in Economic Affairs Department

- Mr. NAGHI JABBAROV
  Professional Officer in Economic Affairs Department

- Mr. AMANUL HACQ
  Assistant to H.E. the Secretary General

E. OIC SUBSIDIARY ORGANS

STATISTICAL, ECONOMIC AND SOCIALRESEARCH AND TRAINING CENTER FOR ISLAMIC COUNTRIES (SESRTCIC)

- Dr. SAVAŞ ALPAY
  Director General

- Mr. Z. İLHAN UĞUREL
  Advisor

- Dr. MEHMET BARCA
  Advisor

- Mr. YAKUP KARACA
  Senior Researcher

- Mr. NABIL DABOUR
  Senior Researcher

ISLAMIC CENTER FOR DEVELOPMENT OF TRADE (ICDT)

- Mr. ALLAL RACHDI
  Director General

- Mr. EL HASSANE HZAINE
  Director Studies of Training Department

- Mr. AYMEN KACEM
  In Charge of Trade Promotion

ISLAMIC RESEARCH CENTER FOR HISTORY ART AND CULTURE (IRCICA)

- Mr. HALİT EREN
  Director General

- Ms. ZEYNEP DURUKAL
  Head, Corporate Research

- Mr. MUHAMMED TEMIMI
  Head, Cultural Heritage

- Mr. ZELİH MARUF

ISLAMIC UNIVERSITY OF TECHNOLOGY (IUT)

- Prof. Dr. Md. FAZLI ILAHI
  Vice - Chancellor

F. SPECIALIZED ORGANS OF THE OIC

ISLAMIC DEVELOPMENT BANK (IDB)

- H.E. Dr. AHMED MOHAMED ALI
  President, IDB Group

- Dr. SELİM CAFER KARATAŞ
  IDB Executive Director

- Mr. ABDUL AZIZ M. AL-KELAIBI
  Director, Cooperation Office

- Mr. N. NAJIB HUSAIN
  Deputy Director, Trade Finance & Promotion Department

- Mr. EL MANSOUR FETEN OULD BABAH
  Advisor, Office of the President

- Mr. AHMED ABDULWASIE
  Operation Officer, Cooperation Office

- Mr. SALEH JELASSI
  IDB, WTO Officer

- Mr. MUSTAFA WADI
  Press Officer, Bank Secretariat

G. AFFILIATED ORGANS OF THE OIC

ISLAMIC CHAMBER OF COMMERCE AND INDUSTRY (ICCI)

- H.E. SHAIKH SALEH BIN ABDULLAH KAMEL
  President, ICCI

- Ms. ATTIYA NAWAZISH ALI
  Assistant Secretary General

- Ms. AALA DULIMY
  Incharge Media

ORGANIZATION OF ISLAMIC SHIPOWNERS ASSOCIATION (OISA)

- Mr. OSMAN EL- AMIN ELHAG
  Director Cabinet

THE ASSOCIATION OF NATIONAL DEVELOPMENT FINANCING INSTITUTIONS (ADFIMI)

- Mr. NURİ BİRTEK
  Secretary General

H. <u>OTHER INTERNATIONAL INSTITUTIONS</u>

GULF COOPERATION COUNCIL (GCC)

- Mr. MUHAMMED BIN ALI AL-RASHEED
  Head of Department of International Organization and Regional Cooperation

ECONOMIC COOPERATION ORGANIZATION (ECO)

- Mr. MUSTAFA DEMİREZEN
  Deputy Secretary General

FEDERATION OF CONSULTANTS FROM ISLAMIC COUNTRIES (FCIC)

- Mr. IZZAT SAJDI
  President, Jordan

- Dr. YAHYA EL SAIE
  Vice President of Region, Egypt

- Mr. MONCEF BOUSSABAH
  Vice President of Region, Tunisia

- Mr. PAPA AMADOU CISSE LO
  Vice President of Region, Senegal

- Mr. LEVENT GELGİN
  Vice President of Region, Turkey

- Mr. FAISAL AL SHAWAF
  Vice President of Region, Saudi Arabia

- Mr. KHAJA MOINUDDIN
  Vice President of Region, Pakistan

- Mr. SYED M. ADNAN ALHABSHI
  Vice President of Region, Malaysia

- Dr. TOURADJ AMIRSOLEYMANI
  Vice President of Region, Iran

- Mr. DATUK HJ. ZAKARIA HASHIM
  Immediate Past President, Malaysia

- Ms. ELIF YONAT
  Secretary General, FCIC

FEDERATION OF ISLAMIC COUNTRIES' CONTRACTORS (FICC)

- Mr. ABDERRAHIM LAHJOUJI
  President

- Mr. ABDELHAMID BENAMAR
  Director General

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION (UNIDO)

- Mr. CELAL ARMANGİL
  Director of UNIDO Centre for Regional Cooperation in Turkey

- Mr. LALITH GOONATILAKE
  Officer in Charge TCB

DEVELOPING EIGHT (D- 8)

- H.E. Ambassador KIA TABATABAEE
  Director

- Ms. AYŞE KESKİNKILIÇ
  Foreign Trade Expert

WEST AFRICA ECONOMIC AND MONETARY UNION (WAEMU)

- Mr. ALAIN FAUSTIN BOCCO
  Director of Commerce and Competition

J. COMCEC COORDINATION OFFICE
General Directorate of Foreign Economic Relations,
State Planning Organization of the Republic of Turkey

- Mr. FERRUH TIĞLI
  Acting Director General,
  Head of COMCEC Coordination Office

- Mr. BAŞAK KAYIRAN
  Expert, Press Relations

- Mr. EBUBEKİR MEMİŞ
  Expert, Coordinator for Organization

- Mr. METİN EKER
  Expert, Coordinator for Drafting

- Mr. FATİH ÜNLÜ
  Coordinator for Drafting

- Mr. NAZIM GÜMÜŞ
  Coordinator for Protocol

- Mr. ALP TOLGA ŞİMŞEK
  Expert, Drafting

- Mr. GÖKTEN DAMAR
  Assistant Expert, Drafting

- Mr. ALİ İŞLER
  Assistant Expert, Drafting

- Mr. SELÇUK KOÇ
  Assistant Expert, Drafting

- Ms. SEMA HİMA
  Coordinator of Documentation

- Ms. BİGE HAMURDAN
  Assistant Coordinator of Registration Office

- Ms. BİLGE GÜLLÜ
  Coordinator of Registration Office

- Ms. ŞERİFE MENGİ
  Executive Secretary

- Mr. ŞAKİR DİLSİZ
  Assistant Coordinator of Documentation

- Mr. KEMAL ARSLAN
  Coordinator of Meeting Rooms

- Ms. İLKNUR ARABACI
  Executive Secretary

J. PROTOCOL SERVICES

- Mr. SADİ ALTINOK
  Head of Department, Ministry of Foreign Affairs

L. DEPARTMENT OF ADMINISTRATIVE AND FINANCIAL AFFAIRS OF THE STATE PLANNING ORGANIZATION

- Mr. YAŞAR GÜLSOY
  Head of Department

- Mr. MEVLÜT YAŞAR
  Coordinator of Transport Relations

- Mr. NURETTİN AYDIN
  Accommodation Relations

- Mr. TAYFUR YÜKSEL
  Protocol Relations

- Mr. CAFER ERDOĞAN
  Treasurer

- Mr. SEYİT AMBARKÜTÜK
  Technician

المرفق
(٢)

الأصل: التركية

الكلمة الافتتاحية لفخامة الرئيس أحمد نجدت سيزر،
رئيس الجمهورية التركية
ورئيس اللجنة الدائمة للتعاون التجاري والاقتصادي
(الكومسيك)
في حفل افتتاح الدورة الثانية والعشرين

أصحاب المعالي الوزراء،
سعادة الأمين العام،
المندوبون الموقرون،

إنه لمن دواعي سروري أن التقي بكم مجددًا في الدورة الثانية والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك)؛ وبهذه المناسبة يسعدني أن أرحب بكم في تركيا؛ وأن أعرب لكم جميعًا عن خالص تحياتي.

إن اجتماع الكومسيك هذا العام هو الأخير خلال فترة ولايتي كرئيس للجمهورية؛ وعلى مدى الاثنين وعشرين عامًا الماضية نجحت الكومسيك في إرساء حجر الأساس لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بيننا. ولقد تمخضت جهودنا الرامية إلى تعزيز التجارة فيما بيننا عن نتائج ملموسة خلال هذه الفترة، وذلك بفضل الأنشطة التي تقوم بها الكومسيك، حيث إن حجم التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي لم يكن يتعدى ١٠%، قد زاد ليصبح ١٤%. وأود في هذا الصدد أن أتوجه بالشكر إلى كافة الدول الأعضاء التي أسهمت بشكل جوهري في هذه الجهود، وخصصت موارد كبيرة لتمويل التجارة فيما بين الدول الإسلامية، بالإضافة إلى عدد من الهيئات يأتي على رأسها البنك الإسلامي للتنمية، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وجميع المؤسسات التابعة لها.

إن اتفاقية الإطار بشأن نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الإسلامية قد دخلت حيز النفاذ، كما اختتمت الجولة الأولى من المفاوضات التجارية أعمالها بنجاح خلال هذه الفترة؛ حيث إنه في

نهاية تلك الجولة تم طرح بروتوكول خطة التعريفات التفضيلية (البريتاس) للتوقيع عليه من قبل الدول الأعضاء؛ ويعد هذا البروتوكول بمثابة خطوة هامة وملموسة إلى الأمام في مجال التجارة التفضيلية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، كما أنه ينطوي، في الوقت نفسه، على تخفيض لبعض التعريفات الجمركية. وإلى الآن لم يوقع على البروتوكول سوى سبع دول، ولم تصدق عليه إلا واحدة من بين الدول السبعة المشار إليها. وأود في هذا المحفل أن أدعو جميع الدول الأعضاء المعنية إلى توقيع البريتاس والتصديق عليه، بحيث يدخل هذا الاتفاق الهام حيز النفاذ فورًا، ويغدو نظام الأفضليات التجارية ساريًا ومعمولاً به، مما يخلع أهمية كبرى على الجولة الثانية من المفاوضات التجارية المزمع عقدها غدًا بمشاركة وزراء الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية.

أصحاب المعالي الوزراء،

المندوبون الموقرون،

إن الاقتصاد العالمي الذي حقق نموًا بنسبة ٤,٩% في عام ٢٠٠٥، ينتظر أن ينمو بنسبة ٥,١% في عام ٢٠٠٦. كما إنه من المتوقع أن ينمو حجم التجارة العالمية ليصل إلى نسبة ٨,٩% في ٢٠٠٦ مقارنةً بنسبة ٧,٤% في عام ٢٠٠٥.

لقد استفادت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أيما استفادة من النمو الذي شهده الاقتصاد العالمي، حيث ارتفع نصيب الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في الاقتصاد العالمي من ٤,٦% عام ٢٠٠١ إلى ما يربو على ٥% في ٢٠٠٤؛ كما إنه من المتوقع أن تستمر الزيادة بهذا المعدل خلال الفترة المقبلة.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن مشكلة الدين الأجنبي القائمة، والتوترات الدولية، وقضايا الأمن، والأزمة المالية الطاحنة، وممارسات الدول المتقدمة التي تتولد عنها المنافسة غير العادلة في التجارة العالمية، كل ذلك يعيق الدول النامية والدول الأقل نموًا عن التقدم، تلك الدول التي تعد دولنا جزءًا لا يتجزأ منها.

أصحاب المعالي الوزراء،

المندوبون الموقرون،

من المقرر أن تناقش الكومسيك في هذا الاجتماع برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي من شأنه الإسهام في التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء، ونظام الأفضليات التجارية، وبرنامج بناء القدرات للتخفيف من حدة الفقر، والتدابير اللازمة لتعزيز التجارة والتطورات الخاصة بأنشطة منظمة التجارة العالمية.

من البديهي أنه ثمة علاقة مباشرة بين النمو الاقتصادي من خلال آليات التجارة الحرة والرفاهة. إن منظمة التجارة العالمية التي تضطلع بدور هام في تحرير التجارة العالمية تتألف الآن من ١٥٠ عضواً، منها ٣٩ دولة من بين الدول الأعضاء الـ٥٧ في منظمة المؤتمر الإسلامي،بينما تستعد ١٢ دولة من الدول الأعضاء في المنظمة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

إن الزراعة، باعتبارها مصدراً للعيش لأكثر من نصف سكان العالم، تحتل أهمية كبرى في المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف التي تجرى داخل أروقة منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، تعد قضية الدعم الزراعي السنوي الممنوح لمنتجي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ، والذي يبلغ ٣٨٠ مليار دولار، من أهم القضايا التي تتم مناقشتها باستمرار في منظمة التجارة العالمية، مما قد تسبب في وصول المفاوضات في بعض الأحيان إلى طريق مسدود، حيث يؤدي هذا الوضع إلى إيجاد مناخ تنافسي غير عادل في السوق العالمية بشكل يضر بالمنتجين الزراعيين في البلدان النامية والأقل نمواً، كما يؤدي الإنتاج المفرط إلى استنزاف الموارد الطبيعية بشكل سريع.

لذا، فكلنا أمل في أن تتوصل جميع الأطراف إلى وسائل مرضية للتعامل مع هذه القضية وغيرها من المشاكل المماثلة، وذلك بمشاركة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

أصحاب المعالي الوزراء،

المندوبون الموقرون،

سيتم في هذا الاجتماع تبادل وجهات النظر بين الوزراء حول موضوع "بناء القدرات لتيسير التجارة والاستثمار" ، فلقد قدر إجمالي تدفق رأس المال الخارجي في عام ٢٠٠٤ بستة مليار دولار، بينما بلغ مستوى الاستثمار الأجنبي تريليون و٤٠٠ مليار دولار في عام٢٠٠٠ إلا إنه

انخفض بشكل ملحوظ، ثم عاود الارتفاع في عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ٩٠٠ مليار دولار، في الوقت الذي يتزايد فيه حجم التجارة العالمية بشكل ثابت، فالتجارة تمثل حوالي ٣٠% من إجمالي الإنتاج العالمي، ومن المتوقع أن ترتفع تلك النسبة لتبلغ ٥٠% بحلول علم ٢٠٢٠.

إن قواعد التجارة الفاعلة لا شك تتطلب استثمارات مستدامة، فهي تعتبر مصدراً هاماً لتجميع الموارد لأغراض الاستثمار. وسوف يسهم تبادل وجهات النظر حول تيسير التجارة والاستثمار المرتبطين ارتباطًا مباشرًا في تحويل المدخرات في بلادنا إلى استثمارات فاعلة، علاوة على تهيئة بيئة ملائمة للاستثمار، وبناء القدرات بغية زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لبلادنا.

وإن تركيا على استعداد تام لمشاركة معرفتها وخبراتها مع بلدان المنظمة باعتبارها مصدر جذب هام لرؤوس الأموال الأجنبية.

أصحاب المعالي الوزراء،

المندوبون الموقرون،

إن هدفنا الرئيسي يتمثل في توفير ظروف عمل ملائمة للقطاع الخاص، وكذا وضع المشاريع المطروحة على جدول الأعمال حيز التنفيذ في أسرع وقت ممكن عن طريق إيجاد البنية التحتية وإطار العمل الخاص بالتعاون الإقليمي على المستوى الحكومي بأنشطة الكومسيك. وإنه لمن الأهمية بمكان أن تكون هناك جهود مشتركة ومساهمات من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر والمؤسسات ذات الصلة من أجل تطوير سبل التعاون بين الدول الأعضاء وزيادة فعالية الكومسيك فيما بينها.

إن أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي لديهم الكثير من الاختلافات الجوهرية فيما يتعلق بمستويات التنمية، كما أن حوالي ٣٠ % من إجمالي سكان الدول الأعضاء في المنظمة ينتمون للبلدان الأقل نموا، حيث تتعاظم الحاجة للدعم الفني، بغية تطوير البنية التحتية وتخفيف حدة الفقر في العديد من المناطق على اختلافها من صناعية إلى زراعية. ولهذا الغرض، فقد قامت الوكالة التركية للتعاون والتطوير مؤخراً بزيادة الدعم الفني المقدم للبلدان الأعضاء في المنظمة. ولذلك أدعو البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لتوسيع حجم الدعم الفني الذي يقومون بتقديمه للدول الأخرى الأعضاء في المنظمة.

أصحاب المعالي الوزراء،

المندوبون الموقرون،

إن المفاوضات المتعلقة بانضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي لا تزال جارية، فقد اختتمت عملية الفحص بنجاح، كما تم إحراز تقدم ملحوظ في بعض النقاط، ولا شك في أن الروابط الأخلاقية والتاريخية والثقافية الوثيقة بين البلدان الأعضاء في المنظمة والجمهورية التركية تدعم مساعينا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ويحدونا الأمل في أن يكون حصول تركيا على عضوية الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يتيح فرصاً لعلاقاتنا بالدول الإسلامية على نحو أفضل.

وإيماناً من تركيا بأن التعاون الإقليمي الفعال هو السبيل إلى تحقيق السلام والاستقرار والرخاء على مستوى العالم، فإنها تولي أهمية كبيرة لعلاقتها بالدول الإسلامية، وستعمل على مواصلة دعمها لمنظمة المؤتمر الإسلامي وأنشطة الكومسيك، في هذا الصدد.

أصحاب المعالى الوزراء،

المندوبون الموقرون،

أود أن أشير بإيجاز إلى بعض القضايا السياسية ذات الاهتمام بالنسبة لمنظمة المؤتمر الإسلامى.

توجه منظمة المؤتمر الإسلامى دعوة قوية لوضع حدٍ لكافة القيود ورفع حالة العزلة التى يتعرض لها القبارصة الأتراك من كل جانب وذلك منذ عام ٢٠٠٤. ولقد عبرت المنظمة مرة أخرى بكل عزمٍ عن موقفها الثابت حيال هذه القضية فى الاجتماع الذى عقده وزراء الخارجية فى باكو فى يونيو من هذا العام.

ونحن نتوقع من الدول الأعضاء المضى قدماً فى تنفيذ القرارات التى أُتخذت فى هذا الشأن من أجل تعزيز الاحترام والمصداقية التى تتمتع بها منظمة المؤتمر الإسلامى أمام المجتمع الدولى، ونتوجه بالشكر لكافة الدول الأعضاء التى أخذت خطوات إيجابية فى هذا الاتجاه.

يجب إنهاء هذا العقاب الظالم الواقع على القبارصة الأتراك منذ أن عبروا عن إرادتهم فى تحقيق السلام والمصالحة في الاستفتاء الذي جرى يوم ٢٤ أبريل ٢٠٠٤ وتم تسجيل موقفهم الإيجابي فى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة فى ٢٨ مايو ٢٠٠٤. إن اندماج القبارصة الأتراك مع العالم ينبغي ألا توضع أمامه العراقيل، كما ينبغي دعم كفاحهم الذي حظي بقبول دولي من أجل تحقيق

المساواة وتطوير علاقاتهم بالعالم الخارجي فى كافة المجالات مع التركيز بصفة خاصة على مجالات النقل المباشر والتجارة والسياحة والثقافة والرياضة.

أصحاب المعالي الوزراء،

المندوبون الموقرون،

إننا نتابع باهتمام التطورات التى تحدث فى العراق التى تمثل إحدى دول الجوار ذات الأهمية حرصًا منا على الحفاظ على ميزان القوى في الشرق الأوسط والذى يشهد تدهوراً فى الوضع الأمنى وترتفع فيه وتيرة العنف الطائفي.

ويحدونا الأمل فى إقامة دولة ديمقراطية فى العراق تتمتع بالشفافية والحكم الصالح الذي يكفل حماية سلامة أراضيها ووحدتها السياسية لكى تنعم بالعيش فى سلام مع شعبها وجيرانها. وإدراكًا لهذه الغاية فسوف نواصل تقديم المساعدة إلى كافة الأطياف الإثنية والدينية من أجل إضفاء الصبغة المؤسسية على العملية الديمقراطية في العراق.

كما تدعم منظمة المؤتمر الإسلامى الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين فى العراق وفى منطقتنا وتوفير الحماية لهما. وقد لاحظنا فى هذا الصدد التطور الإيجابي الذى تمثل فى الإعلان عن الدعوة لإيقاف العنف فى أعقاب اجتماع قادة السنة والشيعة فى العراق والذى عقد فى مكة المكرمة يومي ١٩ و٢٠ أكتوبر ٢٠٠٦ بمبادرة من منظمة المؤتمر الإسلامى سعياً لوقف العنف الطائفي الذى يشكل احدى العوائق الأساسية التى تحول دون تحقيق الاستقرار فى العراق المجاورة. ونأمل فى أن يلقى هذا الاجتماع ودعوة السلام التى أعقبته استجابة الفصائل العراقية في العراق ويساعد على تحجيم العنف الدائر فى البلاد.

وثمة قضية أخرى تشغل اهتمامنا فى العراق ألا وهى الوضع المستقبلي لكركوك، حيث نرى أن الاستفتاء المزمع إجراؤه بنهاية عام ٢٠٠٧ بهدف تحديد الوضع فى كركوك بما يتفق مع الدستور سيكون محل نزاع بسبب إيفاد المواطنين إليها؛ الأمر الذى سيزيد المشكلة تفاقماً. ونحن نؤمن بضرورة حسم هذا الوضع فى كركوك من دون أن يشكل أى ضغوط زمنية وبحيث تقدم كل الأطياف العراقية حلولاً وسطًا بدلاً من إجراء استفتاء إجباري فيها، ونعتقد أن الأمم المتحدة من المقرر أن تلعب دوراً فاعلاً فى هذا الإطار.

أصحاب المعالى الوزراء،

المندوبون الموقرون،

إن عام ٢٠٠٦ الذى كان يحمل فى طياته آمالاً كبيرة لإحياء عملية السلام فى الشرق الأوسط قد شهد تطورات سلبية جاءت مخالفة لكل التوقعات. ففى أعقاب انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني فى ٢٥ يناير ٢٠٠٦ وعلى ضوء التطورات التى شهدتها مرحلة ما بعد إجراء الانتخابات تم تضييق صلاحيات السلطة التنفيذية للحكومة الوطنية الفلسطينية وازدادت المعاناة التى يعيشها الشعب الفلسطيني وأصبحت عملية السلام يكتنفها الكثير من الغموض. كما شهد هذا الصيف تحول وتيرة العنف المتأجج إلى الأراضى اللبنانية حيث اندلعت فيها حربٌ كاسحة، أودت بحياة الكثيرين وأخلفت دماراً واسع النطاق كما تسببت فى تشريد أكثر من ربع سكانها.

إن قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ الذي تم اعتماده بالإجماع بناءً على المبادرة المقدمة من المجتمع الدولي والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بالإضافة إلى دول المنطقة قد نجح في إنهاء القتال الدائر.

وهنا أود أن أعبر عن عميق الأسى والحزن بسبب جريمة الاغتيال المروعة التي راح ضحيتها وزير الصناعة اللبناني، بيير الجميل.

كما أود أن أفصح عن شعوري بالحنق والسخط الشديد لهذا الهجوم على السلام والاستقرار في لبنان؛ كما أتقدم بعميق التعازي إلى أسرة بيير الجميل وإلى جميع أفراد الشعب اللبناني.

أصحاب المعالي الوزراء

المندوبون الموقرون،

تشير المستجدات الحالية مجددًا إلى تشابك المشكلات والأزمات في الشرق الأوسط وإلى تحتل المشكلة الفلسطينية مكانة القلب منها. وفي الوقت نفسه، فإنه من الواضح أن المشكلات السياسية المعلقة يستحيل حلها عسكريًا، كما أن المبادرات أحادية الجانب لن تسهم في إرساء الأمن والاستقرار الدائمين.

وعلى الرغم من الظروف غير المستقرة والمتوترة في المنطقة، يجب أن يتم التشجيع على إيجاد منهج بناء أكثر فعالية يفتح الباب للحوار والتقريب بين وجهات النظر. وفي هذا الصدد، فإنه من

الضروري إطلاق مبادرة شاملة من شأنها المساعدة على إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط والتعامل مع الأسباب الجذرية للمشكلات والأزمات الإقليمية.

إن تركيا تدعم عملية حل النزاع الفلسطيني/الإسرائيلي على أساس قرارات الأمم المتحدة وخارطة الطريق، وذلك بناءً على المبدأ القائل بدولتين تعيشان جنبًا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعتـــرف بها، ولن تتوقف تركيا عن مواصلة جهودها البناءة في هذا الصدد.

أصحاب المعالي الوزراء،

المندوبون الموقرون،

أتمنى أن تكون إسهاماتكم القيمة في إطار الدورة الثانية والعشرين للكومسيك ذات جدوى بالنسبة لدولنا في سعيها إلى تحقيق السلام والرفاهة المشتركين. وأود في الختام أن أعبر لكم عن خالص تمنياتي لكم جميعًا بالتوفيق.

المرفق
(٣)

الأصل بالإنجليزية:

كلمة البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو
الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي
في افتتاح الدورة الثانية والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)

اسطنبول- الجمهورية التركية

٢٣ نوفمبر ٢٠٠٦

بســـــــم الله الرحمن الرحيم

فخامة الرئيس أحمد نجدت سيزار،

رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك

أصحاب المعالي،

معالي الوزراء،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إنه لمن دواعي سروري أن أشارك في الدورة الثانية والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري. واسمحوا لي في البداية أن أعرب عن عميق تقديري لفخامة الرئيس أحمد نجدت سيزار، رئيس الجمهورية التركية، ورئيس اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري(الكومسيك) لدعمه الكريم وحرصه على الاهتمام بأنشطة منظمة المؤتمر الإسلامي والكومسيك على وجه الخصوص، وكذا أعرب عن تقديري الكبير لتركيا حكومة وشعباً لرعاية الكومسيك واستضافة دوراتها السنوية بصفة منتظمة وبكل كفاءة، وللترحيب الحار والسخي الذي يحاط به كل المندوبين منذ حلولهم باسطنبول، تلك المدينة التاريخية الجميلة.

وقد واصلت الكومسيك تحت القيادة الحكيمة لفخامة رئيس الجمهورية التركية، تقديم مساهمات هامة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة.

فخامة الرئيس،

معالي الوزراء،

المندوبون الموقرون،

إن الدورة الحالية للكومسيك تتسم بأهمية خاصة، حيث تأتي بعد إنعقاد الدورة الثالثة الاستثنائية لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية، في ديسمبر ٢٠٠٥، بدعوة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، عاهل المملكة العربية السعودية . وقد ركزت قمة مكة المكرمة في الأساس على التحديات التي تواجه العالم الإسلامي واعتمدت البرنامج العملي تحت عنوان "برنامج العمل العشري" لمنظمة المؤتمر الإسلامي والذي يتيح الفرصة للعالم الإسلامي للتصدي لهذه التحديات.

دعت قمة مكة الاستثنائية الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بينها للتعجيل بالتنمية المستدامة في بلادهم، ومكافحة الفقر، والتصدي لتحديات العولمة. وأكدت قمة مكة، على وجه الخصوص، على ضرورة تعزيز التبادل التجاري فيما بين الدول الأعضاء. ولذلك فقد قررت رفع حجم التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من ١٤% في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠% بحلول عام ٢٠١٥.

كما يهدف البرنامج، بين جملة أمورٍ أخرى، إلى إنشاء صندوق خاص داخل البنك الإسلامي للتنمية للتخفيف من حدة الفقر. كما نص البرنامج أيضاً على النهوض بالأنشطة الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأفريقية. وتحقيقاً لهذا الهدف فقد اعتمد برنامجاً خاصاً لتنمية أفريقيا. وأود هنا أن أوضح أن هذه القضية تتصدر قائمة أولوياتنا.

وفي هذا الصدد، أو أن أعرب لكم عن تقديري العميق لحكومتّي تركيا وماليزيا، لتضامنهما مع الدول الأقل نمواً، خاصة في أفريقيا، وقيامهما بتعزيز وتوطيد علاقات متميزة معها، كما أود أن أشيد بالمبادرة التركية تحت عنوان "استراتيجية التنمية الأفريقية"، والمبادرة الماليزية الخاصة ببرنامج بناء القدرات من أجل التخفيف من حدة الفقر. ويهدف هذان البرنامجان إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية، خاصة في أفريقيا، والتخفيف من حدة الفقر في البلدان الأقل نمواً من بين أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، من خلال تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري وبناء القدرات في هذه البلدان.

فخامة الرئيس،

معالي الوزراء،

المندوبون الموقرون،

استضافت تركيا مؤخرا الاجتماع الثالث لفرق الخبراء المعني بالقطن في أنطاليا في الفترة من ٨ إلى ١٣ أكتوبر ٢٠٠٦، وذلك بفضل التعاون الوثيق والدعم الكبير الذي تلقته من البنك الإسلامي للتنمية. وحول هذا الموضوع عقد في إزمير بالجمهورية التركية الاجتماع الثاني لفرق الخبراء حول تعزيز كفاءة الإنتاج والقدرة التنافسية الدولية في البلدان المنتجة للقطن أعضاء المنظمة، وذلك في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ مارس ٢٠٠٦، حيث تم تطوير برنامج عمل يهدف إلى إيجاد طرق ووسائل عملية لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجال إنتاج القطن وتجارته. وإنني لعلى ثقة أن هذه الجهود ستفضي إلى تعاون أوثق بين الدول الأعضاء المصدرة للقطن والمستوردة له بُغية تخفيف تقلبات أسعار القطن العالمية وإزالة آثاره السلبية على البلاد المنتجة له. وإنني لأهيب في هذا الصدد بالدول الأعضاء أن تولي الاعتبار الواجب لبرنامج العمل الخاص باستراتيجية تنمية التعاون فيما بين الدول المنتجة للقطن الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي تم رفعها أمام الدورة الثانية والعشرين للكومسيك للنظر فيها.

ومن هنا أناشد البنك الإسلامي للتنمية أن يكون سبّاقا في المبادرة بايجاد منافذ، أو إنشاء صناديق خاصة لتمويل قطاع القطن في إطار الشراكة مع بعض الدول الأعضاء والمنظمات الدولية أو الإقليمية. كما أنه من الأهمية بمكان التأكد من إعطاء أولوية الحصول على التمويل للمصدرين والمستشارين والمقاولين من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كي يتمكنوا من توفير التوريدات والمعدات والخدمات.

وقد أثلج صدورنا الاختتام الناجح للجولة الأولى من المفاوضات التجارية بين الدول المشاركة تحت مظلة اتفاقية الإطار بشأن نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي. ومن المقرر عقد الاجتماع الأول من الجولة الثانية للجنة المفاوضات التجارية، على هامش دورة الكومسيك الحالية، في اسطنبول في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٦. وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن امتناني العميق للجمهورية التركية لنجاحها في تنظيم هذه المحادثات التجارية في أنطاليا، وللبنك الإسلامي للتنمية لمساهمته في تمويل هذه الجولة.

إن اعتماد بروتوكول خطة التعريفات التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (بريتاس) في الدورة الحادية والعشرين للكومسيك

والتي عقدت في نوفمبر ٢٠٠٥ قد أذنت بعهدٍ جديد فيما يتعلق بجهود الدول الأعضاء في المنظمة لتوسيع التجارة البينية فيما بينها.

ولقد أسعدني ما لاحظته من نجاح حققه بروتوكول خطة التعريفات التفضيلية (البريتاس) في تنفيذ نظام الأفضليات التجارية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بيد أنني أشعر بالقلق لأنه لم توقع سوى ست دول فقط على البروتوكول من مجموع سبعة عشر دولة مشاركة. وعلى الرغم من أن عاماً واحداً فقط قد انقضى على إبرام (البريتاس) من قبل المفاوضين التجاريين من الدول الأعضاء المشاركة، إلا أنه لم يتم استيفاء الشرط الذي يقضي بمصادقة عشر دول مشاركة كحد أدنى على هذا البروتوكول، الأمر الذي حال دون تنفيذه.

ولهذا فإنني أهيب بالدول الأعضاء المشاركة والتي لم تصادق بعد على البروتوكول أن تبادر إلى ذلك في أسرع وقتٍ ممكن، حيث أن هذا سيُعجل بتنفيذ نظام الأفضليات التجارية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

إن التبكير في تنفيذ (البريتاس) يعد أمراً ضرورياً لتعزيز التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، كما سيكون محفزاً للدول الأعضاء غير المشاركة كي تدخل في إطار تلك الترتيبات الخاصة بالتعريفات التفضيلية. وإنني لأرحب في هذا السياق بمشاركة الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا في أعمال الدورة الثانية والعشرين للكومسيك، وكذا الجولة الثانية لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وكما هو معلوم لدينا جميعاً، فإن (للبريتاس) مزايا اقتصادية كبيرة ستعود على كافة الدول المشاركة.

واعتقد أن تدشين الجولة الثانية من المفاوضات التجارية سوف يسهم بشكل واسع في رفع مستوى التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء بالمنظمة إلى نسبة ٢٠% حسبما ينص عليه برنامج العمل العشري للمنظمة. وإنني أتقدم بالشكر للحكومة التركية على تكرمها بعرض استضافة الجولة الثانية من المفاوضات التجارية.

بالإضافة إلى ذلك، فلقد تم إبرام العديد من الاتفاقيات والأنظمة الأساسية الأخرى حول المسائل الاقتصادية، بهدف تعزيز العلاقات والتبادل الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء. ومنذ اضطلاعي بمهام الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أوليت اهتماماً وأولوية كبيرة للتوقيع على تلك الاتفاقيات والمصادقة عليها. ودائماً ما أدعو قادة الدول الأعضاء خلال اتصالاتي معهم لأن يبادروا إلى ذلك أيضاً. ومرة أخرى أود أن أكرر ندائي للدول الأعضاء التي لم توقع أو تصادق بعد على هذه الاتفاقيات والنظم الأساسية أن تبادر إلى ذلك في أقرب وقت ممكن.

إن أحد أهم الأولويات التي يتضمنها برنامج عمل المنظمة يتمثل في قطاع السياحة، الذي استقطب اهتماما كبيراً والتزاماً من الدول الأعضاء في السنوات الأخيرة. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأشكر حكومة جمهورية أذربيجان لاستضافتها الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في باكو يومي ١١-١٢ سبتمبر ٢٠٠٦، وللمملكة العربية السعودية لاستضافة المؤتمر الدولي حول السياحة والحرف اليدوية في البلدان الإسلامية والنشاطات ذات الصلة، بالتعاون مع مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا) في الرياض في الفترة من ٧ إلى ١٤ نوفمبر ٢٠٠٦.

وأود أن أعرب عن تقديري للحكومة التركية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة على تنظيمهما الناجح لمعرض السياحة الأول في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

فخامة الرئيس،

معالي الوزراء،

المندوبون الموقرون،

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعرب عن تقديري للدور المحمود الذي يقوم به البنك الإسلامي للتنمية في دعم مشاريع ملموسة سوف تسهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء. كما أتوجه بجزيل الشكر إلى الأجهزة الفرعية التابعة للمنظمة والمؤسسات التابعة المتخصصة المعنية بالأمور الاقتصادية والتجارية، وهي تحديداً : مركز أنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، واتحاد المستشارين من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، واتحاد المقاولين من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ان منظمة المؤتمر الاسلامي قد دخلت عهدا جديدا باعتمادها برنامج العمل العشري في القمة الاستثنائية الثالثة التي عقدت في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥، حيث أن اجراءات التنفيذ الفاعل لمختلف بنود البرنامج قد جعلت من المنظمة محطاً لاهتمام الفاعلين الدوليين الاساسيين، كما اكسبها اعترافاً دولياً بقدراتها الهائلة على الاسهام في السلام والرخاء العالميين. وباعتبارها ثاني أكبر منظمة حكومية، وقد شرعنا في بذل جهود فعالة بغية تهيئة المنظمة بما يمكنها من تلبية احتياجات الالفية الجديدة لتفسح لنفسها مكانا ضمن المنظمات الدولية التي لها نفس الشأن .

يتعين علينا الآن ألا ندخر وسعاً في السعي حثيثاً إلى تعزيز مكانة المنظمة، وتفعيل دورها بما

يتناسب مع القدرات الحقيقية للعالم الإسلامي. ونحن بحاجة لتعزيز فعالية المنظمة ومصداقيتها وزيادة قدرتها على التأقلم مع الظروف والتوقعات الجديدة، كما كان الحال مع منظمات دولية وإقليمية أخرى مماثلة.

وفي الختام، أعرب لكم عن قناعتي الراسخة بأن الدورة الحالية للكومسيك ستحقق نتائج فاعلة ومثمرة، متمنياً لها كل النجاح والتوفيق في هذا الشأن.

وأشكر لكم حسن انتباهكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المرفق

(٤)

الأصل بالعربية:

كلمة معالي الدكتور أحمد محمد علي

رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في الحفل الافتتاحي

للدورة الثانية والعشرين (٢٢) للكومسيك

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

فخامة الرئيس احمد نجدت سزر رئيس جمهورية تركيا

رئيس اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

معالي البروفسور اكمال الدين احسان اوغلي

الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وأعضاء الوفود

الأخوة والأخوات الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أنه لشرف عظيم ومن هذا المقا الكريم ان اخاطب جمعكم المهيب باسم مؤسستكم البنك الإسلامي للتنمية ، معربا عن صادق العرفان والتقدير للجمهورية التركية رئيساً وحكومة وشعباً لما لقيه وفد البنك من حسن استقبال وكرم ضيافة وما تقدمه من دعم ومساندة لاعمال لجنتكم الموقرة وما تحضى به من رعاية كريمة والتي اسهمت بعد توفيق الله في انجاح فعاليات الاجتماعات السابقة للجنتكم الموقرة وما تحقق من انجازات على المستوى الاقتصادي والتجاري لصالح دولنا الاعضاء وشعوب امتنا الاسلامية جمعاء.

والشكر موصول لامانة الكومسيك لدعوتها البنك الإسلامي للتنمية للمشاركة في هذا الاجتماع الهام والذي نسأل الله العلي القدير ان تكلل اعماله بالنجاح والتوفيق.

فخامة الرئيس،

ان المقترحات النيرة والافكار السديدة التي تضمنها خطابكم الضافي امام هذا المحفل الهام ستكون هادياً ومرشداً لهذا الاجتماع للتوصل الى نتائج وتوصيات بناءة تساهم في تعزيز وتوثيق عرى التعاون الاقتصادي المشترك بين الدول الأعضاء .

كما اود ان اشيد بالكلمة الضافية التي القاها الاخ العزيز معالي البروفسور اكمال الدين احسان اوغلي ، الامين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، لما تضمنته من رؤية شاملة لواقع العمل الاسلامي المشترك وما يواجهه من تحديات غير مسبوقة في مسيرة التعاون بين الدول الأعضاء ، وانه لمن دواعي الفخر والاعزاز ان تكون مؤسستكم البنك الإسلامي للتنمية جزءاً من هذه المنظومة المباركة وسنداً لها في جهودها الرامية لتعزيز التضامن الاسلامي في كافة المجالات وعلى رأسها العمل الاقتصادي المشترك .

فخامة الرئيس،

اصحاب المعالي والسعادة،

الاخوة والاخوات،

يأتي عقد هذه الدورة للجنتكم الموقرة في ظل متغيرات وتطورات متلاحقة تحيط بامتنا الاسلامية وتؤثر تأثيراً مباشراً على اقتصادات دولنا الاعضاء مما يستوجب اعادة النظر في مسيرة العمل الاسلامي الاقتصادي المشترك لدولنا الاعضاء وترسيخ مفهوم التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بينها الشيء الذي يتطلب تضافر الجهود على جميع الاصعدة ومضاعفة المسؤولية الملقاة على عاتق لجنتكم الموقرة للخروج بتصور مشترك حول ما يحسن اتخاذه والخروج بالتوصيات المناسبة لمواكبة هذه المتغيرات.

ويحفل جدول اعمال هذه الدورة بالعديد من المواضيع المصيرية والهامة التي تهدف الى تفعيل وتعزيز العمل الاقتصادي والتجاري المشترك والارتقاء به ويأتي في مقدمتها تعزيز وتشجيع وزيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء وذلك تمشياً مع قرارات القمة الاسلامية في دورتها الاستثنائية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة ٧-٨ ديسمبر ٢٠٠٥م والتي كان من ثمارها المصادقة على برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي .

ان مؤسستكم البنك الإسلامي للتنمية وكما عهدتموها حريصة كل الحرص على المشاركة والمساهمة الايجابية والفاعلة في دعم هذه المسيرة المباركة حيث ساهم البنك منذ المرحلة الاولى في اعداد خطة العمل المشترك لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول

الأعضاء بما في ذلك المساهمة في الالية التكميلية للاسراع في تنفيذها والعمل على تنفيذ كافة التوصيات التي صدرت من قبل لجنتكم الموقرة حول المواضيع التي يعنى بها البنك.

فخامة الرئيس،
اصحاب المعالي والسعادة،
الاخوة والاخوات،

تمشياً مع التكليف الكريم الصادر من الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الاسلامي ضمن برنامج العمل العشري لمواجهة تحديات الامة الاسلامية في القرن الحادي والعشرين والخاص بدعم البنك الإسلامي للتنمية اعتمد مجلس المحافظين للبنك العديد من القرارات الهامة في هذا المجال والتي يأتي في مقدمتها الموافقة على مضاعفة رأس المال البنك المصرح به الى ٤٠ مليار دولار امريكي وزيادة رأس المال المكتتب فيه الى حوالي ٢١ مليار دولار امريكي كما قرر المجلس انشاء صندوق مكافحة الفقر بموارد تصل الى خمسة مليارات دولار كما تم الاعلان رسمياً عن انشاء المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة حيث وقع ممثلو (٤٣) دولة عضو بالبنك على اتفاقية تأسيس المؤسسة، برأسمال مصرح به قدره ثلاثة مليارات دولار امريكي ، ورأسمال معروض للاكتتاب قدره (٥٠٠) مليون دولار امريكي ويأتي انشاء هذه المؤسسة تجاوباً مع مبادرة المملكة العربية السعودية الخاصة بتشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، التي طرحها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال القمة الاسلامية العاشرة بماليزيا ، وتمشياً مع اقتراح دولة الامارات العربية المتحدة الذي تقدمت به خلال الاجتماع السنوي (٢٩) لمجلس محافظي البنك الذي عقد بطهران (جمادى الاولى ١٤٢٦هـ) .

وستقوم المؤسسة الجديدة بجميع انشطة تمويل التجارة التي تضطلع بها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تحت سقف واحد ، باعتبارها الكيان الوحيد الذي يقوم بتمويل التجارة ، وتهدف هذه المؤسسة الى:

- تعزيز وتيسير التجارة البينية بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ، وذلك باستخدام وسائل اسلامية شرعية.
- تطوير وتنويع الوسائل المالية والمنتجات المتوافقة مع الشريعة الاسلامية في مجال تمويل التجارة .
- تيسير نفاذ الدول الأعضاء والمؤسسات الى اسواق رأس المال العالمية .

- تفعيل وتطوير الفرص الاستثمارية ، وتعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال التوظيف .

- تقديم مساعدات فنية وتدريب للبنوك المحلية في الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية ذات الصلة بتمويل التجارة .

- تقديم الخدمات الاستشارية للدول الاعضاء والمؤسسات بشأن المسائل التي ترتبط باهدافها الاساسية .

فخامة الرئيس،
أصحاب المعالي والسعادة،
الاخوة والاخوات،

اود ان انتهز هذه الفرصة السانحة لالقاء الضوء وبصورة موجزة على بعض مساهمات البنك الإسلامي للتنمية في هذا المجال وما حققه من انجازات منذ انشاءه عام ١٩٧٥م من خلال برامجه ونوافذه المتعددة التي اضحت علامة بارزة في مسيرة العمل الاسلامي المشترك بفضل من الله ودعم ومساندة لجنتكم الموقرة جهود البنك الذي تجسد في العديد من المبادرات والتي يندرج من ضمنها على سبيل المثال لا الحصر انشاء المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وغيرها من المبادرات القيمة وهو خير دليل على الدور المميز والجهد المقدر الذي قامت به وتقوم به لجنتكم الموقرة لتعزيز دور البنك ورفع شأنه وخير شاهد على ذلك ما حصل عليه مؤخراً من تصنيف عالمي للمرة الخامسة على التوالي من قبل مؤسسة استاندر آند بورز العالمية (Standard and Poors) لخدمات التصنيف وهي احدى وكالات تصنيف مخاطر الائتمان الدولية المشهورة حيث تم تأكيد التصنيف الائتماني AAA للاجل الطويل و +A1 للاجل القصير وهو اعلى تصنيف ائتماني ضمن فئة بنوك التنمية متعددة الاطراف الخالية من المخاطر . اضافة الى ذلك ولاول مرة حصل البنك الإسلامي للتنمية مؤخراً (٢٠٠٦/٦/٣١م) اعلى تصنيف ائتماني من قبل وكالة دولية اخرى تعنى بتصنيف مخاطر الائتماني وهي مؤسسة موديز (MOODYS) ومقرها نيويورك وتعتبر من اعرق الوكالات الدولية في هذا المجال حيث حصل البنك على AAA للاجل الطويل و P-1 للاجل القصير وهذه اضافة جديدة لمكانة البنك .

وادراكاً منه باهمية تعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء وفي مجال تعبئة الموارد ولغرض تمويل عمليات التجارة ، اعتمد البنك الخطوط الارشادية المعدلة للتمويل الجماعي والتمويل بالمرابحة على مرحلتين . كما زيد في حدود المبالغ المعتمدة ومكونات سلة العملات اضافة الى ذلك اصبح من الممكن الآن استخدام الموارد المعبأة بهاتين الصيغتين لتمويل

الواردات من مجموعة متنوعة من مصادر التوريد كما تم اعتماد ٢٤,١٢ بليون دولار امريكي خلال الفترة ١٣٩٧ – ١٤٢٦هـ ضمن نطاق نوافذ التمويل الاربع في البنك حيث اعتمد لعام ١٤٢٦هـ ما يقارب ١,٧٢ بليون دولار لهذا الغرض .

من جهة اخرى ، تم ادراج تمويل التجارة ضمن الاولويات الست التي سوف تمكن مجموعة البنك من تحقيق اهدافها الاستراتيجية خلال الخمس سنوات القادمة وقد وصل المجموع التراكمي لما اعتمده البنك حتى نهاية ١٤٢٦هـ لتمويل المشروعات والمساعدات الفنية وعمليات التجارة الى ما يزيد على ٤٧,٨ مليار دولار امريكي لتمويل ٤٩٨٠ عملية وبالاضافة الى ما تم اعتماده في الاشهر الاولى من عام ١٤٢٧هـ يصل المجموع التراكمي للتمويل الذي اعتمدته مجموعة البنك حتى تاريخه حوالي ٤٩ مليار دولار امريكي .

فخامة الرئيس،
اصحاب المعالي والسعادة،
الاخوة والاخوات،

كما تعلمون يتزامن عقد لجنتكم الموقرة مع انطلاق الجولة الثانية من المفاوضات لانشاء نظام الافضليات التجارية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي . ويسعدني في هذا المقام الكريم احاطتكم بموافقة البنك على المساهمة في تمويل هذه الجولة من المفاوضات على غرار ما تم في الجولة الاولى ، واذ يقدر البنك للجمهورية التركية استضافتها لهاتين الدورتين ، يحث ويناشد الدول التي لم توقع بعد على هذه الاتفاقية وتلك التي لم تصادق عليها، المبادرة في استكمال الاجراءات اللازمة للمشاركة في هذه الجولة لما فيه خير شعوب امتنا الاسلامية ، كما ادعوها من هذا المنبر الى وضع ما تم الاتفاق عليه موضع التنفيذ في اقرب فرصة ، وسيواصل البنك دعمه المعنوي والمالي للمساهمة في انجاح هذه الجولة وغيرها من الجولات في المستقبل .

وتمشياً مع قرار لجنتكم الموقرة في دورتها الحادية والعشرين نظم البنك حلقة عمل حول بناء القدرات في مجال تيسير التجارة والاستثمار بمقره بجدة خلال الفترة ٢٦-٢٨ يونيو ٢٠٠٦م بمشاركة (١٥) دولة عضو والامانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وبعض المؤسسات التابعة لها ذات الصلة وخبراء من بعض المنظمات الدولية وسيمثل تقرير وتوصيات حلقة العمل المعروضة على حضراتكم باللغات الرسمية للبنك (العربية ، الانجليزية والفرنسية) محور المناقشات في جلسة العمل حول تبادل الاراء بهذا الخصوص في هذه الدورة للجنتكم الموقرة وسيسهم البنك باذن الله اسوة بالمؤسسات الاخرى التابعة للمنظمة في تنفيذ ما يتم

الاتفاق عليه من توصيات حول هذا الموضوع ومتابعة ذلك بصورة دقيقة كما جـرت عليـه العادة .

فخامة الرئيس،
اصحاب المعالي والسعادة،
الاخوة والاخوات،

يعتز البنك الإسلامي للتنمية كل الاعتزاز بالتعاون الوثيق بينه وبين لجنتكم المـوقرة . وكمـا تعلمون فان المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) انشئت استجابة لتوجيه كريم من لجنتكم الموقرة . وتحتفل هذه المؤسسة بمقر البنك بجدة بمضي عشر سنوات على تأسيسها وهي تواصل سعيها الحثيث لاداء رسالتها المتمثلة في دعم تدفق صادرات الدول الأعضاء واستقطاب الاستثمارات اليها.

كان الغرض من انشاء هذه المؤسسة الاسهام في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء ، وتوسيع نطاق التبادل التجاري فيما بينها ، وتشجيع تدفق الاستثمارات بتوفير التأمين ضد المخـاطر . ولقد حظيت هذه المؤسسة بدعم متواصل من لجنتكم الموقرة منذ انشائها قبل عقد من الزمن . وقد تواصل النمو المطرد في اعمال المؤسسة خلال عام ١٤٢٦هـ ، وبلغت التزامات التأمين في النصف الاول من ١٤٢٧هـ ٧٣٦ مليون دولار امريكي ، حيث ازدادت التزامات التأمين الجديدة بنسبة ٧٠% لتصل الى ٨٠٨ مليون دولار امريكي ، كما ارتفع حجم اعمال التـأمين الفعلية بنسبة ٨٣% ليبلغ ٦١٨ مليون دولار امريكي . وبهـذا وصـلت التزامـات التـأمين الاجمالية الى ٢,٤ مليار دولار وبلغت اعمال التأمين الفعليـة الاجماليـة ١,٤ مليـار دولار امريكي .

وتعكف المؤسسة حالياً على تنفيذ برنامج التعاون الفني لترويج الاستثمار (ITAP) والذي يهدف الى بناء قدرات مؤسسات ترويج الاستثمار الوطنية بالدول الأعـضاء وذلـك بالتعـاون مـع المؤسسات الدولية المختصة في هذا المجال مثل منظمة الامـم المتحـدة للتنميـة الـصناعية (UNIDO) ووكالة ضمان الاستثمار متعدد الاطراف التابعة لمجموعة البنك الدولي (MIGA) والمؤسسة الماليزية لتطوير الصناعة (MIDA's) .

واناشد من هذا المقام الكريم الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد الى المؤسسة ان تبادر الى ذلك في اقرب فرصة ممكنة . كما اغتنم هذه المناسبة للتأكيد على ان المؤسسة تتطلع الى دعمكـم المتصل ومساندتكم الفاعلة لتعزيز دورها في دعم الاستثمار المشترك والتجارة البينية للـدول الاعضاء .

وضمن اطار جهود البنك لدعم القطاع الخاص انشأ العديد من نوافذ التمويل لتقديم التسهيلات المالية للقطاع الخاص والتي كان من ابرزها انشاء المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص والتي اكملت هذا العام ست سنوات من العمل منذ تأسيسها في ١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) ، واصبح عدد الدول الأعضاء التي وقعت على الاتفاقية الاطارية (٥٠) دولة منها (٤٤) دولة صادقت عليها واصبحت عضواً كاملاً في المؤسسة . وان البنك ، اذ يعرب عن شكره وتقديره للدول الاعضاء على الدعم الفاعل الذي قدمته لهذه المؤسسة الفتية ، ليتطلع الى ان تنضم اليها الدول الأعضاء كافة، في اقرب وقت ممكن ، لتتاح للقطاع الخاص فيها فرصة الاستفادة من خدماتها.

لقد تسارع نمو اعمال المؤسسة خلال عام ١٤٢٦هـ فاعتمدت مبلغا يناهز ١٧٦ مليون دولار امريكي ، لتمويل ٢٦ عملية وهو ما يمثل زيادة قدرها ٦٧% ، مقارنة مع ما تم اعتماده في عام ١٤٢٥هـ . وبهذا يصل المبلغ التراكمي للتمويل الذي قدمته المؤسسة للقطاع الخاص في الدول الأعضاء منذ تأسيسها ، الى حوالي ٤٠٧ مليون دولار امريكي لتمويل ٦٨ مشروعا. كما نظم البنك مشاركة مع لجنتكم الموقرة المؤتمر الاقتصادي لدول منظمة المؤتمر الإسلامي بالتزامن مع اجتماع لجنة الكومسيك في وحدتها العشرين (٢٣-٢٧ نوفمبر ٢٠٠٦م) والذي اصدر العديد من التوصيات الهامة التي من شأنها تعزيز العمل الاسلامي المشترك. اضافة الى ذلك يشارك ويساهم البنك في تمويل العديد من الفعاليات والانشطة التي تعقد ضمن اطار اعمال منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا المجال .

فخامة الرئيس،
اصحاب المعالي والسعادة،
الاخوة والاخوات،

لقد ادت التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي في السنوات الاخيرة الى تغيير في طبيعة ومجالات المعاملات في التجارة الدولية خاصة في اعقاب قيام منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥م والتي وضعت الاسس والمبادئ لنظام تجاري متعدد الاطراف مبني على مجموعة من القواعد والنظم، الامر الذي ساهم في خلق فرص وتحديات جديدة بالنسبة للكثير من الدول ومن بينها بالطبع الدول النامية ، مما استدعى تعبئة الخبرات والموارد وايجاد مؤسسات فاعلة في شتى مجالات الاختصاص خاصة وان النظام التجاري الجديد لم يعد قاصراً فقط على تيسير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء عن طريق خفض مستويات التعرفة الجمركية كما كان عليه الحال ابان الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (الجات) ، ولكنه امتد ليشمل مواضيع اكثر تعقيداً مثل حماية الملكية الفكرية وتجارة الخدمات والجوانب الفنية وتدابير الاستثمار ، ومواصفات الانتاج المحلي وجوانب الصحة والصحة النباتية ، ونظراً للموارد البشرية والمالية

المحدودة للعديد من الدول النامية بما فيها الدول الأعضاء وضعف امكاناتها لمواجهة هذه التحديات والتي تقف حائلاً دون مشاركتها الفاعلة في هذا النظام . وتمشياً مع قرارات لجنتكم الموقرة وادراكاً منه لاهمية هذا الموضوع ، فقد انشأ البنك الإسلامي للتنمية برنامجاً خاصاً لتقديم المساعدة الفنية للدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (١٩٩٧م) ، حول القضايا المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية ، بهدف رفع قدراتها البشرية والمؤسسية ، والذي يشمل العديد من الفعاليات والانشطة التي يندرج من ضمنها تنظيم الدورات والندوات ، وحلقات العمل ، واعداد الدراسات ، وتقديم المساعدة الفنية المباشرة للدول الاعضاء ، وفي هذا الاطار، نظم البنك قرابة ٤٠ فعالية ، ما بين دورة ، وندوة وحلقة عمل . كما وفر البنك ايضاً منبراً تشاورياً يتم من خلاله تبادل وجهات النظر ، والسعي نحو تنسيق المواقف قدر الامكان حول المواضيع المطروحة على جدول اعمال المؤتمرات الوزارية للمنظمة .

فخامة الرئيس،
اصحاب المعالي والسعادة،
الاخوة والاخوات،

ايماناً من البنك باهمية المبادرة التي اطلقتها ماليزيا لوضع برنامج متكامل لبناء وتعزيز وتطوير القدرات في الدول الأعضاء وبالدور الكبير الذي يمكن ان تضطلع به في تسريع النمو في الدول الأعضاء بتمكينها من الافادة من تجارب بعضها البعض ، بدأ البنك التنسيق مع ماليزيا ومع عدد من الدول الأعضاء لاعداد وتنفيذ مشاريع نموذجية في هذا الاطار في كل من سيراليون وبنجلاديش وموريتانيا واندونيسيا. وقد شكلت لجنة للاشراف على هذا البرنامج ، عقدت اجتماعين كان آخرهما في ٨ و٩ اكتوبر ٢٠٠٥م بمقر البنك الإسلامي للتنمية في جدة . وتجرى المتابعة مع الدول الأعضاء المرشحة للاستفادة من هذا البرنامج في مرحلته الثانية بغرض استيفاء جميع المتطلبات الخاصة بتلك المشاريع في كل من غينيا والاردن والمالديف واليمن حيث سيتم اعتماد تلك المشاريع في ٢٠٠٧م كما ان هناك امكانية لاضافة عدد من المشاريع الاخرى في البلدان الاعضاء. كما شارك وساهم البنك في تمويل منتدى توسيع التجارة والاستثمار في قطاع القطن في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في اوجادوجو، بوركينافاسو (١٨-١٩ ابريل ٢٠٠٥م) واجتماعات الخبراء حول رفع الكفاءة الانتاجية والتنافسية الدولية للدول المنتجة للقطن في منظمة المؤتمر الإسلامي والتي كان اخرها الاجتماع الثالث الذي عقد في انطاليا، تركيا (٩-١٢ اكتوبر ٢٠٠٦م) .

فخامة الرئيس،
اصحاب المعالي والسعادة،
الاخوة والاخوات،

ان مؤسستكم ، البنك الإسلامي للتنمية ليفتخر بالتعاون المثمر والدائم مع لجنتكم الموقرة ، وسيواصل باذن الله سعيه وعمله الدؤوب على هذا النهج لتحقيق الاهداف المرجوة وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء والعمل سوياً على مواجهة التحديات والصعوبات التي تحد من عجلة النمو الاقتصادي في دولنا الاعضاء .

وختاماً ، اسمحوا لي مرة اخرى ان اتقدم بخالص الشكر والعرفان لفخامتكم وحكومة بلدكم العزيز على ما قمتم به من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة والترتيبات المميزة كما هو العهد بكم في مثل هذه المناسبات والشكر موصول لاصحاب المعالي الوزراء لمساندتهم ودعمهم لانشطة البنك الإسلامي للتنمية وللامانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات التابعة لها على دعمها وتعاونها المثمر مع مجموعة البنك .

والله اسأل ان يوفقنا لكل ما يحبه ويرضاه لصلاح وخير دولنا الاعضاء وشعوب امتنا الاسلامية جمعاء كما اسأله جلت عظمته ان يكلل جهودكم وان يحالفها التوفيق والسداد انه سميع عليم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

المرفق
(٧)

وأود أن أشدد على أن الانطلاقة التى حققتها التجارة البينية فى دول منظمة المؤتمر الإسلامى بفضل الدعم الذى وفرته فرص التمويل سالفة الذكر سوف تقتضى وضع تدابير جادة بخلاف التمويل لضمان استدامتها. كما يجدر بي فى هذا السياق التأكيد على أهمية بروتوكول خطة التعريفات التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى (بريتاس). ومن المقرر أن تبدأ الجولة الثانية لمحادثات التجارة التفضيلية فعالياتها اليوم بمشاركة وزراء التجارة بالدول الأعضاء فى لجنة المفاوضات التجارية. وإننى ليحدونى الأمل أن يتم التعجيل بعملية التوقيع على البريتاس والتصديق عليه بنهاية هذه الجولة، كما أتمنى أن تدخل هذه الاتفاقية الهامة حيز النفاذ فى أسرع وقتٍ ممكن. إن الاهتمام الكبير الذى توليه الدول الأعضاء لهذه المفاوضات يعزز من توقعاتها الإيجابية.

وفى هذا السياق، فإن استمرار استثمارات القطاع الخاص، وتطوير أنظمة الإنتاج وتحديثها، وضمان تنوع المنتجات، وتأسيس بنية تحتية مالية وإدارية، وضمان الجودة والاعتمادات كل ذلك يعد من العوامل المهمة. وإننى على ثقة بأن الهدف الذى نتطلع إلى بلوغه بالنسبة للتجارة البينية فى منظمة المؤتمر الإسلامى سوف يتمخض عن استحداث مجالات جديدة فى التجارة فيما بين بلداننا وفتح أسواق جديدة ستسير متوازية مع الزيادة العامة التى حققتها التجارة.

أصحاب المعالى،

المندوبون الموقرون،

لقد أُعتمدت خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامى بشأن التعاون فى مجال القطن وتم البدء فى تنفيذها. وفيما يتعلق بهذا المنتج، فإن الخطة تستشرف التعاون فى الكثير من المجالات مثل: التجارة ومراقبة الجودة والبحث والتطوير وتعزيز إنتاجية المنتج وجودته، ورفع القدرات وإنشاء المحالج.

تصل حصة الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى إلى ٢٨% من الإنتاج العالمي للقطن و٢٤% من استهلاكه. ولقد حققت الدول الأعضاء فى المنظمة ٣٦% من صادرات القطن العالمية بينما يصل نصيبها من واردات القطن إلى ٢٧%. ويشكل القطن أهم المدخلات فى قطاع المنسوجات فى الكثير من الدول الأعضاء، كما أنه يشكل عنصراً تصديرياً حيوياً فى البلدان التى لم يتطور فيها هذا القطاع بعد، وهو بمثابة أداة هامة للتخفيف من حدة الفقر. وأود ان اتوجه بالشكر إلى كل من ساهم فى إعداد الخطة وآمل أن تكون "خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامى بشأن التعاون فى مجال القطن" ذات فائدة لبلداننا الشقيقة.

المرفق

(٦)

ومسؤولون معاً عن سعادة الدنيا بأكملها .. فرسولنا صلى الله عليه وسلم أرسل رحمة للعاملين ، وديننا إنما جاء مكملاً وخاتماً لأديان السماء ، وهو دستور الحق والخير والرخاء.

ومابكم من نعمة فمن الله ، ومابكم من مصيبة فمن عند أنفسكم ، والله لايغيرُ مابقوم حتى يُغرُوا مابأنفسهم.
فدعونا يرعاكم الله جميعاً .. نواصل التغير .. في زمن لايعترف الناسُ فيه الآ بالاقوياء ولايحترمون إلا صُناع الحياة ، المتعاطفين المتكانفين .. الساعين لخيرهم وخير الناس أجمعين .

وفقنا الله وإياكم لما يحب ويرضى ...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

==========

=======

استثمارية بدلاً من بقائها راكدة في قيعان الخزائن .. لصالح الاستثمار وايجاد سوق اوراق مالية اسلامية .

- وبفضل الله وتوفيقه سوف يتم الاعلان في اليوم الثامن والعشرين من شهرنا هذا ، عن تأسيس الهيئة العالمية للزكاة من قبل معالي السيد / عبدالله بدوى رئيس وزراء دولة ماليزيا بهدف نوظيف مفهوم الزكاة كوسيلة لتعزيز الاقتصاد في دول المنظمة ليشمخ كيان معاصر مستمد من الاحكام :

- الفقهية لفريضة الزكاة ، مُبرزاً الدور الاجتماعي التكافلى والابعاد الاقتصادية التنموية لها ، وتوزيعها على مصارفها وفق منظور معاصر يتدرج
- من القرية او الحي الى المدينة فالدولة وتحت اشرافها ومراقبتها .
- كما تم بحمد الله انشاء اتحاد أصحاب الاعمال في الدول منظمة المؤتمر الاسلامي والذي من شأنه ان ييسر لاصحاب الاعمال فرص الربط الشبكي ، وفي نفس الوقت الاستفادة القصوى من التسهيلات والخدمات التي توفرها الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة .
- وفي سياق الانجازات ذاته :

فقد تمت الموافقة على إتفاقية التأشيرة المفتوحة لصالح مجتمع الأعمال من قبل عشر دول إسلامية والبقية تأتي ان شاء الله .. بينما يتم الآن إستكمال الاجراءات التفصيلية بغية الشروع في التنفيذ .

فخامة الرئيس – الاخوة والاخوات

بقدر سعادتي بما تُم إنجازه بخصوص أربع من آليات الخطة

- الهيئة العالمية للزكاة
- بنك الاسخلاف
- اتحاد اصحاب الاعمال
- والموافقة على نظام التأشيرة المفتوحة..

الأمر الذي يشكل تحقيقاً لما يزيد على ٣٠% من أهداف الخطة العشرية للغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة..

بقدر ما أستبشر المزيد من الخير بإنعقاد لجنتكم الموقرة هنا في اسطنبول على الارض التركية النابضة بالعطاء والانجاز على مر العصور ..

مؤكد لفخامتكم أننا في القطاع الخاص ، نعترف أنه لولا عونُ الله اولاً ثم دعم حكوماتنا في دول منظمة المؤتمر الاسلامي وتشجيع وتوجيه قادتها الأكرام ، لكان علينا أن ننتظر فترة أطول لتحقيق نسبة أقل .. وذلك أننا في حقيقة الأمر شريكان متعاضدان ، فيما يتعلق بمصير أمتنا ، ونماء منطقتنا ،

- التركيز على سُبل ووسائل تنمية التجارة والاستثمار فيما بين الدول الاسلامية ، وزيادة التبادل العمالي والسياحي، والتعاون العلمي في مجالات البحوث وتنمية الموارد البشرية، وإقامة روابط إعلامية فيما بين دول المنظمة والدول الغربية كافة.
- وتحت الاهداف العامة: تسعى الغرفة الاسلامية الى تركيز أنشطتها نحو تعزيز وتنشيط العلاقات مع المنظمات الدولية الأخرى. وتشجيع التعاون في المجال المصرفي والمساهمة في تسوية النزاعات التجارية من خلال التحكيم.

وبلوغاً لهذه الأهداف بحول الله .. رصدت الغرفة في خطتها إثنتي عشرة ألية.. تسهم جميعُها بعون الله في تفعيل الأدوار المكنونة في المعاملات الاسلامية، وتوظيف الموارد الشرعيه في مصارفها الانسانية لتعزيز اقتصاد دول منظمة المؤتمر الاسلامي ، وتمويل مشارع البنية التحتيه، وتيسير فرص الترابط لأصحاب الأعمال ضمن منظومة متشابكه بما يتيح لهم الانتفاع والاستفادة من التسهيلات والخدمات التي توفرها آليات الغرفة الاسلامية.

وبتوفيق من الله عز وجل تمكنت من عرض خطتها أهدافاً وتحديات وآليات على إثنى عشر زعيماً من قادة الدول الاسلامية الكرام ، وأحمد الله على نيل تشجيعهم جميعاً وعلى ما منحوني وأياها من مباركة ودعم وتشجيع ، وهو ما سيدفعني راضياً قانعاً لإستكمال عرضها على بقية قادتنا وزعمائنا في الدول الإسلامية.

وفي خط مواز لهذا الشرف، سعدت بعقد عدة لقاءات مع اخواتي وزملائي أصحاب الاعمال فيما يزيد على عشرين .... إسلامية، رغبةً في تفاعلهم الذي أضمنه ..... واثقاً أنهم جميعا سيعتبرون الخطة خطتهم والغرفة بالطبع غرفتهم.

لأنه من الأهمية بمكان ، ان يتوفر للخطة العشرية بكل تفاصيلها الدعم والتأييد بشقية الرسمي والخاص، حتى تصبح خطة الامة كلها لأنها في الاصل وضعت لخير الأمة كلها.

فخامة الرئيس الاخوة الأعزاء

اسمحو لي ان اعتبر شهر نوفمبر من هذا العام شهرا مميزا في تاريخ الغرفة الأسلامية للتجارة والصناعة راجيا الله ان يجل كل ايامنا بركة وخير.

فبالامس القريب بدأنا في تأسيس بنك الأستخلاف تيمنا باستخلاف الله لنا في الأرض.

برأس مال متنوع الأسهم ، شكلت فيه أسهم الادارة مبلغ بليون دولار امريكي ، وأسهم الاستثمار العام بقيمة عشرة بلايين دولار وأسهم الإستثمار المخصص مئة بليون دولار ثم تجيئ الصكوك والتي نستطيع ان شاء الله بواسطتها جمع عشرات البلايين من الدولارات ، لصبها في مجالات

الأصل: بالعربية

كلمة سعادة الشيخ صالح بن عبدالله كامل
رئيس الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة
في الدورة الثانية والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
اسطنبول، ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٦

فخامة الرئيس أحمد نجدت سيزار
رئيس الجمهورية التركية
رئيس اللجنة الدائمة للتعاون الإقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي
أصحاب الدولة والمعالى، أصحاب السعادة ، السيدات والساده.
الإخوة والأخوات
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أشكر الله أولاً وأخيراً على ما بارك لنا في أوقاتنا ومجهوانتها منذ لقائنا الماضي. وجعل منها حقبة طيبة مثمرة ، منذ الإنطلاقة الأولى، والتي بدأت بإجتماع اللجنة التحضريه المُشكلةً من مفكرين وعلماء الأمة للتحضير للقمة الإسلامية الإستثنائية التي عقدت بمكة المكرمة وتم بحم الله اصدار الخطة العشرية لمنظمة المؤتمر الاسلامي والتي تضمنت الخطوط العريضة لخطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة.

وعلى الفور قدمت الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة خطتها التفصيلية الى اجتماع الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الاسلامي لوزراء الخارجية الذي عقد في باكو بجمهورية اذربيجان في يونيو٢٠٠٦ وتم بحمد الله اعتمادها مع دعوة الدول الاعضاء والمؤسسات المعنية الى دعمها ومساندة اهدافها وتدعيم الياتها لمواجهة تحدياتها التي تتمحور في انخفاض معدل التنمية الاقتصادية والفقر والبطالة وانخفاض معدل التبادل التجاري وأخيراً انخفاض درجة التعاون الاقتصادي بين دول المنظمة. في الوقت الذي حاصرت فيه الخطة العشرية هذه التحديات بتحديد أهداف وآليات.

حيث تتلخص الأهداف في ستة عشر هدفاً تتوزع مابين أخلاقية وعملية وعامة. غرضها على التوالي:

- التركيز على أهمية الناحية الاخلاقية في التعامل التجاري لتشرق من جديد صورة التاجر المسلم الذي كان مبعث ثقة واطمئنان لدينا.

المرفق
(٥)

الأصل: بالإنجليزية

نص العرض المقدم من سعادة الدكتور أحمد تكتك
وكيل وزارة هيئة التخطيط الحكومية فى الجمهورية التركية ورئيس اجتماع كبار الموظفين
حول نتائج اجتماع تبادل وجهات النظر المتعلق
بموضوع "بناء القدرات حول تيسير التجارة والاستثمار"
(اسطنبول، ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثانى ٢٠٠٦)

سيادة الرئيس،

أصحاب المعالي،

المندوبون الموقرون،

أود ان أطرح أمام هذا الجمع الموقر عرضاً موجزاً حول المداولات التى أجراها كبار المسؤولين حول الموضوع المدرج على جدول اجتماع تبادل وجهات النظر هذا العام تحت عنوان "بناء القدرات من أجل تيسير التجارة والاستثمار".

وأبدى كبار المسؤولين، في أثناء هذه المداولات، عدداً من التوصيات القيمة على النحو التالي:

١- حث الدول الأعضاء على التعامل مع الحواجز الجمركية وغير الجمركية عن طريق الانضمام إلى اتفاقية الإطار بشأن نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وبروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (بريتاس).

٢- تشجيع الدول الأعضاء على النظر في تبني مواقف مشتركة في المداولات المتعلقة بالتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، متى كان ذلك ممكناً.

٣- مطالبة الدول الأعضاء بتعزيز التعاون فيما يتعلق بتيسير النقل متعدد الوسائل، وتيسير التجارة والعبور، علاوة على الدخول طرفاً في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتيسير النقل والتجارة.

٤- تشجيع الدول الأعضاء على دعم الجمعيات المتخصصة، وتبسيط إجراءات تأسيس الشركات، وتحديث نظام الجمارك، وضمان الكفاءة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الالكترونية، وتطوير الخدمات التأمينية.

٥- دعوة الدول الأعضاء إلى تيسير حرية انتقال مجتمع الأعمال داخل البلدان الاسلامية عن طريق إصدار تأشيرات متعددة الدخول.

٦- توصية الدول الأعضاء على تشجيع إقامة روابط أوثق فيما بين الشركات، والجامعات، والمؤسسات البحثية، مع التركيز بصورة أكبر على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ووضع سياسة وإطار تنظيمي مناسبين لهذا الغرض.

٧- مطالبة الدول الأعضاء بتعزيز قدرات البورصات وكفاءتها وفتحها أمام المستثمرين الأجانب.

٨- حث الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي على تدعيم برامج تعزيز القدرات والقيام بأنشطة للتدريب والتوعية، وذلك بالاشتراك مع المنظمات الدولية المعنية مثل منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمنظمة العالمية للجمارك، ومركز تيسير التجارة والأعمال الإلكترونية التابع للأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، أوصى كبار الموظفين أيضاً بتأسيس آلية مناسبة لمتابعة تنفيذ هذه التوصيات.

أصحاب المعالي،

المندوبون الموقرون،

تم إدماج النقاط المتفق عليها وكذلك التوصيات التي خلصت إليها مناقشات كبار المسؤولين في مشروع القرار رقم واحد، المتوافر لديكم بثلاث لغات.

وبهذا أختتم العرض الذي أقدمه حول نتائج جلسة تبادل وجهات النظر التي تم عقدها هذا العام على مستوى كبار المسؤولين.

ولكم جزيل الشكر.

المرفق

(٨)

الأصل: بالانجليزية

القـرار (١)
الصـادر عن الـدورة الثانية والعشرين للكومسيك
(اسطنبول، ٢١ – ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٦)

إن الدورة الثانية والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك)، المنعقدة في اسطنبول في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٦ ؛

إذ تـذّكـر بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمرات قمة منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤتمرات الإسلامية لوزراء الخارجية ؛

وإذ تـذّكـر بالاستراتيجية وخطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي وافقت عليها الكومسيك في دورتها العاشرة، واعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي السابع؛

وإذ تأخذ في اعتبارها القرارات الصادرة عن الدورات السابقة للكومسيك، وتوصيات الاجتماع الثاني والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عنها؛

وإذ تستذكر إعلان مكة الذي تبنته الجلسة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامية المنعقد في مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية من ٦إلى ٧ ذي القعدة ١٤٢٦ هـ (٧-٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥)؛

وإذ ترحب باعتماد برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي للتصدي للتحديات التي تواجهها الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين؛

وإذ تلاحظ أن برنامج العمل العشري يعطي للأمة الإسالمية رؤية لاستشراف المستقبل تمك العالم الإسلامي من مواجهة التحديات الجديدة في القرن الحادي والعشرين بالتعويل على الإرادة الجماعية والعمل الإسلامي المشترك؛

وإذ تؤكد مجددا التزامها بالعمل على تذليل جميع العوائق بغية توثيق التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء؛

وإذ نظرت في الوضع العالمي الراهن وآثاره الاقتصادية والمالية على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي؛

وإذ تأخذ في اعتبارها القرار الصادر عن الكومسيك في دورتها العاشرة والذي يدعو إلى عقد اجتماعات تبادل وجهات النظر خلال الدورات السنوية للكومسيك حول التطورات الاقتصادية العالمية المهمة التي تعني بها الدول الأعضاء ؛

وإذ تدرك ضرورة متابعة النتائج التي تخلص إليها الاجتماعات المخصصة لتبادل وجهات النظر وتنسيق مواقف الدول الأعضاء في المجالات التي تغطيها هذه الاجتماعات في المحافل الدولية ذات الصلة؛

وإذ تؤكد مجدداً التزام الدول الأعضاء بتعزيز التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال التعاون الاقتصادي المتبادل والتحرير التدريجي للتجارة، بغية تطوير البنية الأساسية الاقتصادية والتجارية؛ **وتذكر** بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الكومسيك والقاضية بإدراج هذا الموضوع كبند دائم على جدول أعمالها؛

وإذ تقر، في هذا الصدد، بالحاجة لتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بما يكفل زيادة نصيبها في التجارة العالمية وبلوغ الهدف الرامي إلى زيادة نسبة التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى ٢٠% بنهاية عام ٢٠١٥؛

وإذ تعرب عن ارتياحها لدخول اتفاقية الإطار بشأن نظام الافضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حيز النفاذ، وفتح باب التوقيع على بروتوكول خطة التعريفات التفضيلية الخاصة بنظام الافضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي (بريتاس) والاختتام الموفق للجولة الأولى للمفاوضات التجارية وبذل الجهود المكثفة والتحضيرات لتدشين الجولة الثانية.

وإذ تلاحظ التقارير المرجعية، وتقارير سير العمل، وأوراق العمل، والدراسات المقدمة من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية (مركز أنقرة)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والبنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، بشأن بنود جدول الأعمال ؛

وإذ تقدر الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري، وهي مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية بأنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة،الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، والبنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والاتحاد

الإسلامي لمالكي البواخر، **وتناشد** الدول الأعضاء تقديم الدعم والعون اللازمين لهذه المؤسسات والوفاء بالتزاماتها المالية نحو هذه المؤسسات بما يمكّنها من الاستمرار في أداء مهامها بفعالية.

١- استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي فيما يتصل بالتعاون الإقتصادي (البند الثالث من جدول الأعمال)

عرضت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي آخر التطورات حول تنفيذ برنامج العمل العشري للتعاون الاقتصادي.

معلومات مرجعية

١- أقرت الدورة الاستثنائية الثالثة التي عقدت يومي ٧-٨ ديسمبر /كانون الأول ٢٠٠٥ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٢- اجتمعت كافة أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي في الخامس من مارس / آذار ٢٠٠٦، حيث استعرضت باستفاضة النصوص التي وردت في برنامج العمل العشري للمنظمة. وقد حضر الاجتماع ممثلو اللجان الثلاثة الدائمة للمنظمة: اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)، واللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك)، واللجنة الدائمة للإعلام والشئون الثقافية (كومياك). وأقر هذا الاجتماع التنسيقي الخريطة الاسترشادية المعنية بتنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٣- أوصى الاجتماع الثاني والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك بأن يكون استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي بنداً دائما على جدول أعمال الكومسيك.

٤- أكد المؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثون لوزراء الخارجية الذي عقد في باكو، بجمهورية أذربيجان، في يونيو /حزيران ٢٠٠٦ على أن اتفاقية الإطار الخاصة بإنشاء نظام الأفضليات التجارية وبروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي سيشكلان الأساس لوصول التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء بالمنظمة إلى هدف نسبة ٢٠%.

قرارات

١- **تدعو** الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم السياسي والمعنوي والمالي الكامل، بهدف تنفيذ برنامج العمل العشري.

٢- **تلاحظ** مع التقدير الخطوات التي اتخذها الأمين العامة بالفعل، بما في ذلك عقد اجتماع تنسيقي للمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بهدف تنفيذ برنامج العمل العشري؛

٣- **كما تلاحظ أيضًا** الأعمال التي قامت بها بالفعل الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المعنية لتنفيذ البرنامج؛

٤- **تزجي الشكر** إلى الدول الأعضاء التي أعلنت عن إسهاماتها في موارد صندوق تخفيف حدة الفقر، مع تقدير خاص لخادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، عاهل المملكة العربية السعودية، لمساهمته الكريمة بقيمة ١ مليار دولار لصالح هذا الصندوق، وكذا دولة الكويت التي أعلنت عن إسهامها بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي، ويحث جميع الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك حتى الآن أن تعلن عن إسهاماتها المالية السخية لصالح الصندوق.

٥- **تطلب** من البنك الإسلامي للتنمية أن يقوم، بالتعاون مع كل من الأمانة العامة ومركز أنقرة، بإعداد تقرير لرفعه إلى الكومسيك في دورتها الحادية والثلاثين حول السبل والوسائل التي يجب إتباعها للدمج بين كل من برنامج منظمة المؤتمر الإسلامي للتنمية في أفريقيا، ومبادرة أواجادوجو التي تقدم بها البنك الإسلامي للتنمية بالنسبة لأفريقيا وبرنامج نيباد.

٦- **كما تدعو** الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، ومركز أنقرة، والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية ذات الصلة، إلى تنظيم اجتماعات في غرب ووسط أفريقيا في أقرب وقت ممكن، وذلك لعرض المشروعات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية للنظر فيها في إطار برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي والبرنامج المستقى من إعلان أواجادوجو الذي بادر به البنك الإسلامي للتنمية لصالح أفريقيا، وكذا البرامج القطاعية المعنية بتوسيع التجارة والاستثمارات في قطاع القطن في الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٧- **ترحب** بعرض بوركينا فاسو لاستضافة أحد هذه الاجتماعات الإقليمية.

٨- **تطلب** من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى والبنك الإسلامى للتنمية والمركز الإسلامى لتنمية التجارة ومركز أنقرة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة لتنظيم منتدى حول السبل والوسائل لتنشيط التجارة والاستثمار فى الصناعات الغذائية فى إفريقيا فى إطار برنامج العمل العشرى لمنظمة المؤتمر الإسلامى.

٩- **تطلب** من المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي مواصلة جهودها المبذولة التي تكفل تنفيذ برنامج العمل العشري للمنظمة على نحو سريع وفعال.

١٠- **تهيب** بالمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بوضع برامج وخطط العمل الرامية إلى تحقيق الأهداف التي أرساها برنامج العمل العشري للمنظمة، **وتكلفها** برفع تقرير إلى الدورات السنوية للكومسيك وغيرها من المحافل المعنية التابعة للمنظمة.

١١- **تحث** جميع الدول الأعضاء على الإعلان عن مساهماتهم في زيادة رأس مال البنك الإسلامي للتنمية المكتتب فيه طبقًا لما قرره مجلس إدارة البنك الإسلامي للتنمية.

١٢- **تقدر** توقيع ٤٦ دولة من الدول الأعضاء على الاتفاقية الخاصة بإنشاء المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة، وتناشد الدول الموقعة بالإسراع في التصديق على الاتفاقية، كي تدخل حيز النفاذ، وكذا تناشدهم بعقد الاجتماع الأول للجمعية العمومية في أقرب وقت ممكن.

٢- تقارير (البند الرابع من جدول الأعمال)

أولاً: - تقرير مرجعي حول التعاون الاقتصادي والتجاري (البند ٤-١ من جدول الأعمال)

قدمت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي تقريراً حول آخر التطورات والأنشطة المختلفة التي قامت بها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال التعاون الاقتصادي .

معلومات مرجعية

١- عقد المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء السياحة في مدينة باكو بأذربيجان في الفترة من ٩-١٢ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٦.

٢- تم تنظيم المؤتمر الدولي للسياحة والحرف اليدوية في الفترة من ٧ إلى ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٦ في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية بالاشتراك مع اللجنة العليا للسياحة ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية .

الأنشطة المستقبلية

١- سينعقد المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء السياحة في دمشق عام ٢٠٠٨ .

٢- سيعقد اجتماع فريق الخبراء المعني بتطوير السياحة لإعداد خطة استراتيجية لتطوير السياحة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في تركيا في الربع الأول من عام ٢٠٠٧.

القرارات

١- **تأخذ علماً** بالتقرير المرجعي المقدم من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن التقدم الذي حققته الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي العاملة فى مجال التعاون الاقتصادي والتجاري .

٢- **تقر** بأهمية السياحة مجالاً للتعاون فيما بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى وترحب بالتزام الدول الأعضاء فى المنظمة واهتمامها بهذا المجال الذي تبدى في عقد خمسة اجتماعات وزارية بشأنه.

٣- **تحث** الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على المشاركة بفعالية في المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء السياحة المقرر عقده في دمشق عام ٢٠٠٨، كما **تحث** اجتماع فرق الخبراء المزمع عقده في تركيا في ٢٠٠٧ ، والمعنى بتنمية السياحة على إعداد خطة استراتيجية لتنمية السياحة داخل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٤- **تدرك** أهمية قطاع القطن لاقتصادات العديد من الدول الأعضاء، **وتعتمد** خطة عمل لقطاع القطن في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، كما **تحث** الدول الأعضاء المعنية بالإسراع في تنفيذ هذه الخطة.

٥- **تلاحظ التقرير** الذي أعده مركز أنقرة والذي يتناول الاتفاقيات واللوائح القائمة في منظمة المؤتمر الإسلامي المعنية بالتعاون الاقتصادي والتجاري والفني من حيث احتياجات الدول الأعضاء.

٦- **تحث** الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق بعد على هذه الاتفاقيات على الإسراع في استكمال الإجراءات القانونية اللازمة في هذا الصدد، وتيسير تنفيذها في وقت قريب.

٧- **تطلب** من الأمانة العامة للكومسيك مراجعة هذه الاتفاقيات بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة المتابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بغية جعلها مواكبة للتطورات الحديثة التي تشهدها البيئة العالمية سريعة التغير.

ثانياً : التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي (البند ٤-٢ من جدول الأعمال)

قدم مركز أنقرة تقريراً حول التطورات الاقتصادية الأخيرة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

معلومات مرجعية

خلص تقرير مركز أنقرة بالنتائج الهامة التالية:

أ- ظل متوسط الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء في مجموعها أدنى من أداء الدول النامية؛ مما يجعلها أكثر عرضة لمجابهة الصدمات الخارجية العكسية، مثل التقلبات غير المتكهن بها في التجارة العالمية وعدم استقرار التدفقات المالية.

ب- إن النصيب الكبير من المنتجات الأولية في المخرجات والصادرات من تلك الدول يزيد من مخاطرة تعرضها لتقلبات الأسعار في أسواق السلع العالمية كما يؤثر سلبًا على نموها الاقتصادي المستدام وصنع السياسات على المدى الطويل.

قرارات

١- **تشدد** على ضرورة بذل المزيد من الجهود لزيادة انتاجية الأرض والموارد المائية في مجال الزراعة ونقل المعرفة الفنية وتكنولوجيات الزراعة المستدامة، مثل نظم الري وتقنياته عالية الكفاءة.

٢- **وكذا تبرز** أهمية بذل المزيد من الجهود الرامية إلى إتباع استراتيجيات تنموية أكثر تماسكًا وعملية تقوم على أساس تنويع القطاعات والإصلاحات الهيكلية، وذلك بالمشاركة الفاعلة من جانب القطاع الخاص من أجل تعظيم أوجه التكامل بين اقتصاداتها، وزيادة التجارة البينية والاستثمار.

٣- **تكلف** مركز أنقرة بالاستمرار في رصد التطورات الاقتصادية العالمية وآثارها على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى الدورات السنوية للكومسيك يتضمن مجموعة من التوصيات المتصلة بالسياسات.

ثالثًا : تقرير لجنة المتابعة (البند ٤-٣ من جدول الأعمال)

قدم مكتب تنسيق الكومسيك تقريراً إلى الاجتماع الثاني والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك.

معلومات مرجعية

١- عقد الاجتماع الثاني والعشرين للجنة المتابعة في تركيا من ٢٣-٢٥ مايو/آيار ٢٠٠٦ في إزمير.

قرارات

١- **تلاحظ التقرير** الذي أعدته لجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك في اجتماعها الذي عقد في الفترة من ٢٣-٢٥ مايو/ آيار ٢٠٠٦؛ و**تعتمد** التوصيات الصادرة عن لجنة المتابعة في اجتماعها الثاني والعشرين؛

رابعاً: استعراض تنفيذ خطة العمل (البند ٤-٤ من جدول الأعمال)

قدمت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة تقارير حول استعراض تنفيذ خطة العمل وتقرير الاجتماع التاسع للجنة الدورة.

معلومات مرجعية

١- تم التوقيع على مذكرة التفاهم بين المعهد التركي لبراءات الاختراع والمركز الإسلامي لتنمية التجارة حول تنفيذ مشروع " التعاون الفني بين مكاتب البراءات في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" أثناء الاجتماع الثاني والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك.

أنشطة مستقبلية

١- سينظم المعهد التركي لبراءات الاختراع والمركز الإسلامي لتنمية التجارة مؤتمراً حول " التعاون الفني بين مكاتب الملكية الصناعية في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي" في أنقرة من ١٤-١٦ ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٦.

القرارات

١_ **تطلب** من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي الاستمرار في تقديم استعراض دوري لتنفيذ خطة العمل إلى الدورات السنوية للكومسيك.

٢ – **تناشد** الدول الأعضاء أن تتقدم بمقترحات لاستضافة اجتماعات قطاعية أو مشتركة بين القطاعات لفرق الخبراء في المجالات ذات الأولوية المدرجة في خطة العمل، والتي لا يكون قد انعقد اجتماع لفريق خبراء بشأنها بعد، وكذا **تطلب من** الدول الأعضاء التطوع

لاستضافة الاجتماعات القطاعية لفرق الخبراء في مجالات التعاون ذات الأولوية الواردة في خطة العمل التي اشتملت على عروض باستضافة تلك الاجتماعات، إلا أن تنظيم هذه الاجتماعات قد تم تأجيله لمدة طويلة؛ ولا تزال الفرصة مفتوحة أمام الدول الأعضاء لاستضافة هذه الاجتماعات وفقاً للموعد النهائي (مايو/ آيار ٢٠٠٦) والذي حددته دورة الكومسيك السابقة والتوصيات ذات الصلة للاجتماع الثاني والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك.

٣ – **كما تحث** الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية التنفيذ المبكر للمشروعات المدرجة على جدول أعمال الكومسيك، **وتحث** المؤسسات المنسقة التابعة للمنظمة بالإسراع في تشكيل لجان للمشاريع على النحو المنصوص عليه في خطة العمل، كما كان الحال بالنسبة لمشروع التعاون الفني بين مكاتب براءات الاختراع في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٤ – **تؤكد مجددا** على الحاجة الملحة إلى تطوير مشاريع إقليمية تتولاها مجموعة من الدول الأعضاء في منطقة معينة، بغية الحصول على دعم المؤسسات الإقليمية، ومن ثم، **تشدد** على أهمية ضمان المشاركة الفاعلة من جانب التكتلات الإقليمية مثل منظمة التعاون الاقتصادي، ومجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا في الاجتماعات المقبلة لفرق الخبراء.

٥– **تلاحظ** تقرير سير العمل المقدم من المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول اللجنة الإقليمية للمشاريع حول "التنمية السياحية المستدامة في المتنزهات الواقعة عبر الحدود والمحميات في غرب افريقيا" ، **كما تناشد** الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالمشاركة الفعالة في هذا المشروع.

٦– و**تدعو** الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية في منظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري تحت رعاية الكومسيك لمواصلة تقديم المساعدة اللازمة للدول الأعضاء في هذا الصدد.

٣– توسيع التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (البند الخامس من جدول الأعمال)

أولاً: تقريرا البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة بشأن توسيع التجارة البينية فيما بين أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي (البند٥– ١ من جدول الأعمال)

قدم البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة تقريرين بشأن توسيع التجارة البينية لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.

معلومات مرجعية

١- قام البنك الإسلامي للتنمية بتعبئة الموارد اللازمة من خلال خططه التشغيلية الواردة في البرامج الأربعة لتمويل التجارة، ألا وهي: تمويل تجارة الواردات، وبرنامج تمويل الصادرات، ومحفظة البنوك الإسلامية، وصندوق استثمار الوحدة، وآليتي المرابحة على خطوتين والتمويل الجماعي. وتقدر الجهود المتواصلة للبنك الإسلامي للتنمية في هذا الصدد ما يمكنه من توفير مبلغ قدره ٦,٦٩ مليار دولار لتمويل التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من عام ١٤٢٠ هـ إلى ١٤٢٦هـ (١٩٩٩-٢٠٠٦)؛ وهو ما يشكل ٧٦% من عمليات تمويل التجارة المعتمدة التي تصل قيمتها في الإجمالي ٨,٨٢ مليار دولار.

٢- رصد البنك الإسلامي للتنمية إجمالي مبلغ ٢,١٤ مليار دولار أمريكي من خلال آليتي المرابحة على خطوتين والتمويل الجماعي منذ ١٤٢٠ هـ (١٩٩٩م)، حيث تم رصد حوالي ٥٦٢ مليون دولار أمريكي منها عام ١٤٢٦ هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٦م) فقط في إطار نفس الآليتين.

٣- كما خصص البنك الإسلامي للتنمية اعتمادات بلغت جملتها ١,٧٢ مليار دولار أمريكي عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٦م)، و ٢٤,١٢ مليار دولار أمريكي (صافي) اعتبارًا من ١٣٩٧هـ إلى ١٤٢٦هـ في إطار أنظمته الأربعة لتمويل التجارة.

٤- وقعت حتى اليوم ٤٦ دولة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية وأربع مؤسسات مالية عقد اتفاق المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قرارات

١- **تلاحظ** جهود البنك الإسلامي للتنمية في إنشاء المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، وهي كيان جديد مستقل لتمويل التجارة يتبع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، يبلغ رأس ماله المرخص ٣ مليار دولار، ورأس المال المكتتب فيه ٥٠٠ مليون دولار، **وتدعو** الدول الأعضاء أن تدعم تأسيس تلك المؤسسة وأنشطتها التجارية.

٢- **تهيب** بالدول الأعضاء استكمال إجراءات المصادقة الخاصة بعقد اتفاق المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة في أقرب وقت ممكن.

٣- **كما تلاحظ** ما يبذله البنك الإسلامي للتنمية من جهود موازية من أجل زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك من خلال تمويله للمشروعات المتصلة بالتجارة وما يقدمه من مساعدات فنية، وتحث الدول الأعضاء على دعم برنامج المؤسسة الإسلامية للتأمين على الاستثمار وائتمان الصادرات، وغير ذلك من الخطط الداعمة للبنك الإسلامي للتنمية والتي تهدف إلى تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٤- **تحث** الدول الأعضاء، التي لم تساعد بفعالية في تحديد العمليات التجارية القابلة للتطبيق ليقوم البنك الإسلامي للتنمية بتمويلها، بأن تبادر إلى دعم البنك الإسلامي في جهوده الرامية إلى زيادة معدل تمويل التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة.

٥- **تطلب من** البنك الإسلامي للتنمية أن يواصل تقديم المعونة الفنية، بغية بناء القدرات في الدول الأعضاء.

٦- **تلاحظ** التقرير السنوي للمركز الإسلامي لتنمية التجارة حول "التجارة بين الدول الأعضاء"، كما تلاحظ أن التجارة البينية للدول الإسلامية قد سجلت نتائج إيجابية منذ أن زادت حصتها من إجمالي التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من (١٣,٥% عام ٢٠٠٣ إلى ١٤,٥ عام ٢٠٠٤)، ووصل حجم هذه التجارة إلى ما يقرب من ١٠٣ مليار دولار عام ٢٠٠٤.

٧- **تطلب** من الدول الأعضاء أن تواظب على تزويد المركز الإسلامي لتنمية التجارة ببيانات عن إحصائيات التجارة والاستثمار ولوائحها.

٨- **تكلف** البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة بمتابعة موضوع التوسع في التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتقديم تقرير بشأنها إلى الكومسيك والمحافل الأخرى في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٩- **تطلب** من مركز أنقرة بالتعاون مع المركز الإسلامي لنممية التجارة دراسة التقارير والمقترحات التى خرجت بها اجتماعات فرق الخبراء حول السوق الإسلامية المشتركة والإبلاغ بنتائج هذه الدراسة أمام الدورة التالية للكومسيك، وذلك وفقاً للقرار ذى الصلة الصادر عن المؤتمر الإسلامى الثالث والثلاثين لوزراء الخارجية.

ثانيًا: اجتماعات ممثلي القطاع الخاص في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي (البند ٥-٢ من جدول الأعمال)

قدمت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة تقريرها حول أنشطة القطاع الخاص.

معلومات مرجعية

١- أعدت الغرفة الإسلامية خطة عملها العشرية المتماشية مع برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والتي تركز أساساً على تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي عن طريق زيادة التبادل التجاري والاستثمار في المشروعات المشتركة. وفي هذا الصدد، طرحت عدة مشروعات سيتم تنفيذها من خلال تأسيس الشركات.

٢- بغية تعريف القطاع الخاص بالمشروعات التي تقيمها الغرفة ودعوتهم للمشاركة فيها، طرح رئيس الغرفة الإسلامية برنامجاً مكثفاً لإيفاد البعثات إلى مختلف المناطق التابعة للدول الأعضاء في المنظمة، وذلك من أجل الالتقاء بممثلي القطاع الخاص وإشراكهم بفعالية في تلك المساعي، والحصول في الوقت ذاته على دعم الحكومات.

الأنشطة المستقبلية

١- تضطلع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بعقد المنتديات التالية:

- المنتدى الثاني لسيدات الأعمال في الدول الإسلامية في ماليزيا من ٨-١٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦.
- منتدى القطاع الخاص الأول للسياحة في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٧.
- المؤتمر الدولي الثالث للاستثمار والخصخصة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في جمهورية إيران الإسلامية عام ٢٠٠٧.
- المنتدى الثالث لسيدات الأعمال في قطر عام ٢٠٠٧.
- الاجتماع السادس لمجموعة العمل التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جزر المالديف في ٢٠٠٧.

٢- تم تأجيل عقد الاجتماع الثاني عشر لممثلي القطاع الخاص والذي كان من المزمع انعقاده في السنغال عام ٢٠٠٦ ، ليعقد في عام ٢٠٠٧.

قرارات

١- **تؤكد من جديد** على الدور الذي تقوم به الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة باعتبارها الممثل الوحيد للقطاع الخاص في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٢- **تلاحظ** برنامج عمل الغرفة الإسلامية الذي أقره المؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثين لوزراء الخارجية الذي عقد في باكو في يونيو/حزيران ٢٠٠٦. وتناشد الدول الأعضاء بتشجيع غرفها التجارية والقطاع الخاص فيها للمشاركة بفعالية في الأنشطة التي تنفذها الغرفة.

٣- **تهيب** بالدول الأعضاء إيلاء الاهتمام الواجب بالأنشطة والمشروعات التي تتبناها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، **كما تلاحظ** مبادرة "تأشيرة مكة المفتوحة" لرجال الأعمال وإنشاء مؤسسة الخيرات، التي تقدم تمويل متناهي الصغر لإقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة، **وكذا تهيب** بالدول الأعضاء مناشدة القطاع الخاص في بلدانهم للنظر في المساهمة في بنك الاستخلاف وللانضمام إلى عضوية جمعية أصحاب الأعمال.

٤- **تطلب من** الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة أن تمضي قدماً في تنفيذ مبادرتها بالاتصال بالقطاع الخاص، وذلك بزيارة الدول وتشجيعها على أن يكون لها دور أكثر فعالية في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٥- وبالإضافة إلى تقرير الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، **تلاحظ** اللجنة، مع الارتياح، إقامة المعرض التجاري وانعقاد المنتدى الدولي للأعمال بالتزامن مع دورتها الحالية، تحت رعاية الجمعية التركية المستقلة لرجال الأعمال والصناعة (موسياد) مدعومةً في ذلك بكل من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية وبمشاركة ١٥٠٠ رجل أعمال أجنبي من الدول الإسلامية بالأساس؛ كما **ترحب** بالعرض المقدم من الجمهورية التركية لاستضافة هذه الفعاليات كل عامين كنشاطٍ يُجرى على هامش الاجتماعات السنوية للكومسيك.

ثالثا: المعارض التجارية في البلدان الإسلامية (البند ٥-٣ من جدول الأعمال)

قدم المركز الإسلامي لتنمية التجارة تقريراً بشأن التقدم الذي تم إحرازه في الإعداد للأنشطة القادمة الخاصة بإقامة معارض تجارية.

معلومات مرجعية

١- نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة المعرض التجاري العاشر للدول الإسلامية في المنامة في مملكة البحرين في الفترة من ٥-٩ فبراير/ شباط ٢٠٠٥ تحت عنوان "دور القطاع الخاص في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء".

٢- نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة معرض الأنشطة الزراعية التجارية الأول للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في قصر المعارض " Pins Maritime" في الجزائر، تحت عنوان "قطاع الأنشطة الزراعية التجارية: نموذج الشراكة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في الفترة من ١٧-٢٠ أبريل / نيسان ٢٠٠٥.

٣- نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالاشتراك مع الاتحاد التركي لوكلاء السياحة، ومركز المعارض في اسطنبول المعرض السياحي الأول للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في الفترة من ٢٤-٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥ في اسطنبول.

٤- سوف يقام معرض الأنشطة التجارية الزراعية لدول منظمة المؤتمر الإسلامى فى إيران بالتعاون مع المركز الإسلامى لتنمية التجارة عام ٢٠٠٧.

أنشطة مستقبلية

١- سينظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة المعرض التجاري الحادي عشر للدول الإسلامية في دكار في جمهورية السنغال من ٢١ إلى ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠٠٧، كما ينظم المعرضين التجاريين الثاني عشر والثالث عشر في جمهورية العراق، وجمهورية غينيا عامي ٢٠٠٨،و ٢٠١٠ على التوالي.

٢- سينظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة المعرض السياحي الثاني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في بيروت في جمهورية لبنان في الفترة من ٢٢-٢٤ يونيو/حزيران ٢٠٠٧ ومن المزمع أن يقام المعرض السياحي الثالث في مصر عام ٢٠٠٩.

قرارات

١- **تدعو** كلاً من الجمهورية العراقية وجمهورية غينيا للتأكيد على استضافتهما للمعرض التجاري للدول الإسلامية الثاني عشر والثالث عشر، على التوالي، وذلك في موعد سابق على الجلسة الثالثة والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك، المزمع انعقادها في مايو/أيار ٢٠٠٧، بما يسمح للمركز الإسلامي لتنمية التجارة بتنظيم المعارض طبقًا لما هو مخطط له.

٢- **تحث** الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على المشاركة بفعالية في المعرض التجاري الحادي عشر للدول الإسلامية المزمع عقده في السنغال من ٢١ إلى ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧.

٣- **تحث** الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على المشاركة بفعالية في المعرضين الثاني والثالث للسياحة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المزمع عقدهما في لبنان ومصر على التوالي. وترحب بالعرض الذي تقدمت به سوريا لاستضافة المعرض السياحي الرابع للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٤- **تطلب** من المركز الإسلامي لتنمية التجارة عقد المزيد من المعارض التجارية القطاعية، والاستعانة بالخبرات المهنية في هذه الأنشطة.

٥- **تطلب** من المركز الإسلامي لتنمية التجارة إعداد تقارير منتظمة عن سير العمل في المعارض التجارية في الدول الإسلامية وكذا معارض السياحة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمعارض المتخصصة الأخرى وتقديم هذه التقارير في دورات الكومسيك والمحافل ذات الصلة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٤- تقرير لجنة المفاوضات التجارية الخاص بإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (البند ٦ من جدول الأعمال)

أطلعت أمانة لجنة المفاوضات التجارية الدورة بالتحضيرات للجولة الثانية للمفاوضات المعنية بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

معلومات مرجعية

١- اختتمت الجولة الأولى للمفاوضات التجارية تحت مظلة اتفاقية الإطار الخاصة بإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي عام ٢٠٠٥. وأعدت لجنة المفاوضات التجارية بروتوكول خطة التعريفات التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (بريتاس)، وأقرته الدورة الحادية والعشرين للكومسيك وفتحت باب التوقيع/المصادقة عليه أمام الدول الأعضاء.

٢. من المقرر اختيار ثلاثة مراكز تميز في كل من أفريقيا والدول العربية والدول الآسيوية بغية تنسيق البحث وتعزيزه لتنمية قطاع القطن.

القرارات

١. **تأخذ علمًا** بتدشين ماليزيا مجموعة من برامج الأعمال الخاصة بتخفيف حدة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، تشمل ما يلي:

- برنامج بناء القدرات في مجال صناعة زيت النخيل في سيراليون.
- برنامج بناء القدرات في معالجة منتجات المانجو وتصديرها في غينيا.
- تبادل الخبرات في مجال تيسير التجارة والاستثمار وتنمية الموارد البشرية.

٢. **تلاحظ** التقارير المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية حول بناء القدرات للتخفيف من حدة الفقر، بالإضافة إلى التقارير المقدمة من الحكومة التركية والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول الاجتماع الثالث لفرق الخبراء بشأن تعزيز كفاءة الإنتاج والتنافسية الدولية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنتجة للقطن ومشروع خطة العمل الخمسية التي اعتمدها الاجتماع لتقديمها إلى الكومسيك.

٣. **كما تأخذ علمًا** بالأنشطة التالية التي تستشرفها خطة العمل المعتمدة في الاجتماع الثالث لفرق الخبراء على وجه الخصوص.

٤. **تعتمد** خطة العمل الخاصة بإستراتيجية تنمية التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنتجة للقطن (٢٠٠١-٢٠٠٧)، التي تم اعتمادها في الاجتماع الثالث لفرق الخبراء بشأن تعزيز كفاءة الإنتاج والتنافسية الدولية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنتجة للقطن والذي عقد في أنطاليا، تركيا، من ٩ إلى ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦.

٥. **تحث** الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المشاركة على القيام بدور فعال لتنفيذ خطة العمل في الوقت المحدد لها.

٦. **تطلب** من الدول الأعضاء المعنية تعيين جهات الاتصال لتنفيذ خطة العمل.

٧. **تزجي الشكر** إلى حكومات كل من بوركينا فاسو وتركيا، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية لمساهمتهم في إعداد برنامج القطن الخمسي لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

التعريفات التفضيلية الخاص بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمصادقة عليه في أقرب وقت ممكن.

٣- **تدعو** الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى اتفاقية الإطار الخاصة بإنشاء نظام الأفضليات التجارية كي تشارك في المفاوضات، وترحب بزيادة العضوية في لجنة المفاوضات التجارية إلى ١٨ عضواً.

٤- **تشدد** على أن اتفاقية الإطار الخاصة بإنشاء نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وبروتوكول خطة التعريفات الجمركية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يشكلان الأساس لتحقيق الهدف الرامي إلى وصول نسبة التجارة البينية في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى ٢٠% كما ورد في برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٥- **تحث** الدول الأعضاء على التوقيع والمصادقة على اتفاقية الإطار والبريتاس في أقرب وقت ممكن، بغية التعجيل بإنشاء نظام الأفضليات التجارية.

٦- **تطلب** من لجنة المفاوضات التجارية أن تختتم الجولة الثانية من المفاوضات التجارية خلال فترة الإثني عشر شهرًا المحددة، ورفع تقريرها للكومسيك في دورتها الثالثة والعشرين.

٧- **ترحب** بالدعم المالى الذى قدمه البنك الإسلامى للتنمية لتنظيم الجولة الثانية للمفاوضات التجارية لإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى.

٨-**تأخذ علماً** بالأمور التى تشغل جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق ببعض مواد البريتاس وتقترح عليها إمكانية الرجوع إلى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى لمعرفة الرأى القانونى فى هذا الشأن.

٥- المسائل المتعلقة بنشاطات منظمة التجارة العالمية (البند ٧ من جدول الأعمال)

رفع كل من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة التقارير الرقابية حول أنشطة منظمة التجارة العالمية.

معلومات مرجعية

١- قام البنك الإسلامي للتنمية مؤخرًا بتنظيم ندوة في دكار، السنغال من ١٠ إلى ١٢ يوليو/تموز ٢٠٠٦، حول الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة

بالتجارة (تريبس) التابعة لمنظمة التجارة العالمية، وأثارها على الحصول على الأدوية.

٢- تم تنظيم الدورة التدريبية الحادية عشرة حول السياسة التجارية باللغة الإنجليزية في اسطنبول، الجمهورية التركية من ١٩ يونيو/حزيران إلى ٧ يوليو/تموز ٢٠٠٦.

٣- قام البنك الإسلامي للتنمية بتنظيم حلقة تطبيقية في الكويت بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية حول اتفاقية الـ(تريبس) تحضرها الدول العربية في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦.

أنشطة مستقبلية

١. من المقرر أن ينظم البنك الإسلامي للتنمية ندوة باللغة الإنجليزية حول تجارة التكنولوجيا ونقلها، في إسلام أباد، باكستان، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦.

٢. من المقرر أيضًا أن ينظم البنك الإسلامي للتنمية الدورة التدريبية الثانية عشرة حول سياسة التجارة باللغة العربية في المغرب، في الفترة من ١٥ يناير/كانون الثاني إلى ٢ فبراير/شباط ٢٠٠٧.

القرارات

١. **تأخذ علمًا** بالتأزم الراهن في مفاوضات منظمة التجارة العالمية و**تحث** الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، عند استئناف مفاوضات منظمة التجارة العالمية، بالمشاركة في تلك المفاوضات بفعالية بحيث تؤثر في العمليات المتعلقة بالقضايا التي تعد ذات أهمية قصوى بالنسبة لاقتصادياتها، ولاسيما تلك القضايا المتصلة بالزراعة بما في ذلك القطن، والمنتجات الصناعية، والخدمات، علاوةً على بعض القضايا الأخرى.

٢. **تحث** الدول الأعضاء ممن لهم بالفعل عضوية في منظمة التجارة العالمية لدعم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي تسعى للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والمنتديات ذات الصلة التي تنظمها.

٣. **تدعو** البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة وغيرهما من المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى الاستمرار في تقديم المعونة الفنية إلى الدول الأعضاء في سياق المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

٤. **تناشد** كل من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة لشحذ جهودهما وتنسيقها بغية تعزيز القدرات الإنسانية والمؤسسية في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر

الإسلامي من أجل تيسير اندماجها الكامل في النظام التجاري متعدد الأطراف على أساس من المساواة والعدالة. وفي هذا الصدد، **تطلب** من كل من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة تنسيق مواقف الدول الأعضاء داخل إطار منظمة التجارة العالمية بهدف إرساء أرضية مشتركة للمفاوضات.

٥. **تعهد إلى** كل من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة بمراقبة المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية ورفع تقرير بشأنها إلى الدورات السنوية للكومسيك وغيرها من المنتديات المعنية.

٦- التعاون فيما بين بورصات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (البند رقم ٨ من جدول الأعمال)

معلومات مرجعية

١-انعقد اجتماع المائدة المستديرة حول "تعزيز التعاون فيما بين بورصات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" في اسطنبول في الفترة من ٢٨ إلى ٢٩ مارس/آذار ٢٠٠٥.

٢-أخذت الدورة الحادية والعشرون للكومسيك علمًا بإنشاء منتدى تحت مسمى "منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، وكذا إنشاء لجنتي عمل، هما "اللجنة الفنية" و"لجنة تكنولوجيا المعلومات" كمحصلة لاجتماع المائدة المستديرة المذكور.

القرارات

١- **تطلب من** منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مواصلة جهوده للتوصل إلى النتائج المرجوة في اجتماعه المقبل في ٢٠٠٧.

٢- **تطالب** الدول الأعضاء بموافاة بورصاتها بمعلومات حول "منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، بالإضافة إلى الترويج لهذا المنتدى ودعوة البورصات المذكورة للانضمام إليه وإلى اللجان.

٣- **تهيب** بالدول الأعضاء للاتصال ببورصاتها وتشجيعها على المبادرة باستضافة اجتماع المائدة المستديرة الثاني لـ"منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" في ٢٠٠٧.

٤- **تطلب من** الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تقوم، بالاشتراك مع بورصة اسطنبول و مركز أنقرة و المركز الإسلامي لتنمية التجارة و البنك الإسلامي للتنمية،

بمتابعة المستجدات الطارئة على هذا الموضوع ورفع تقرير بشأنها إلى الكومسيك في دورتها المقبلة.

٧- برنامج بناء القدرات للتخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (البند ٩ من جدول الأعمال)

معلومات مرجعية

١. انعقد منتدى حول توسيع التجارة والاستثمار في قطاع القطن في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في أواجادوجو، بوركينا فاسو، من ١٨ إلى ١٩ أبريل/نيسان ٢٠٠٥.

٢. انعقد الاجتماع الأول لفرق الخبراء بشأن تعزيز كفاءة الإنتاج والتنافسية الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنتجة للقطن في جدة، المملكة العربية السعودية ، من ٨ إلى ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥.

٣. انعقد الاجتماع الثاني لفرق الخبراء بشأن تعزيز كفاءة الإنتاج والتنافسية الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنتجة للقطن في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ مارس/آذار ٢٠٠٦ في إزمير، تركيا.

٤. انعقد الاجتماع الرابع لكبار المسئولين في اللجنة التوجيهية حول برنامج بناء القدرات في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في بندر سيري بجوان، بروناى دار السلام في ٢٩-٣٠ مارس/آذار ٢٠٠٦.

٥. تم توقيع مذكرة التفاهم بين الحكومة التركية والبنك الإسلامي للتنمية في مايو/أيار ٢٠٠٦ فيما يتصل بالتعاون الخاص بالإستراتيجية التركية لتنمية أفريقيا.

٦. انعقد الاجتماع الثالث لفرق الخبراء حول تعزيز كفاءة الإنتاج والتنافسية الدولية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنتجة للقطن في الفترة من ٩ إلى ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦ في أنطاليا/تركيا. وتم في هذا الاجتماع تنقيح مشروع خطة العمل واعتمادها لتقديمها أمام دورة الكومسيك.

أنشطة مستقبلية

١. خطة العمل المحدد لها مدة خمس سنوات من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١ سوف تقوم بمراجعة لخطة العمل الخاصة بإستراتيجية تنمية التعاون فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنتجة للقطن في ٢٠٠٩، أي في منتصف المدة.

٢. من المقرر اختيار ثلاثة مراكز تميز في كل من أفريقيا والدول العربية والدول الآسيوية بغية تنسيق البحث وتعزيزه لتنمية قطاع القطن.

القرارات

١. **تأخذ علمًا** بتدشين ماليزيا مجموعة من برامج الأعمال الخاصة بتخفيف حدة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، تشمل ما يلي:

- برنامج بناء القدرات في مجال صناعة زيت النخيل في سيراليون.
- برنامج بناء القدرات في معالجة منتجات المانجو وتصديرها في غينيا.
- تبادل الخبرات في مجال تيسير التجارة والاستثمار وتنمية الموارد البشرية.

٢. **تلاحظ** التقارير المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية حول بناء القدرات للتخفيف من حدة الفقر، بالإضافة إلى التقارير المقدمة من الحكومة التركية والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول الاجتماع الثالث لفرق الخبراء بشأن تعزيز كفاءة الإنتاج والتنافسية الدولية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنتجة للقطن ومشروع خطة العمل الخمسية التي اعتمدها الاجتماع لتقديمها إلى الكومسيك.

٣. **كما تأخذ علمًا** بالأنشطة التالية التي تستشرفها خطة العمل المعتمدة في الاجتماع الثالث لفرق الخبراء على وجه الخصوص.

٤. **تعتمد** خطة العمل الخاصة بإستراتيجية تنمية التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنتجة للقطن (٢٠٠١-٢٠٠٧)، التي تم اعتمادها في الاجتماع الثالث لفرق الخبراء بشأن تعزيز كفاءة الإنتاج والتنافسية الدولية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنتجة للقطن والذي عقد في أنطاليا، تركيا، من ٩ إلى ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦.

٥. **تحث** الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المشاركة على القيام بدور فعال لتنفيذ خطة العمل في الوقت المحدد لها.

٦. **تطلب** من الدول الأعضاء المعنية تعيين جهات الاتصال لتنفيذ خطة العمل.

٧. **تزجي الشكر** إلى حكومات كل من بوركينا فاسو وتركيا، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية لمساهمتهم في إعداد برنامج القطن الخمسي لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٨. **تدعو** الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز أنقرة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة إلى تنظيم منتدى للاستثمار بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية يضم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنتجة للقطن، والمؤسسات المالية، وصناعات النسيج، ومراكز البحث، بغية الخروج بمشروعات ومقترحات ملموسة لتنفيذ برنامج القطن الخمسي لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٩. **ترحب** بعرض الجمهورية التركية لاستضافة منتدى استثمار القطن.

١٠. **كما تطلب** من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تقوم بالاشتراك مع كل من البنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة بمراقبة عملية تنفيذ خطة العمل ورفع تقرير بشأنها إلى الكومسيك في دوراتها السنوية وغيرها من منتديات منظمة المؤتمر الإسلامي المعنية.

٨- تبادل وجهات النظر حول "بناء القدرات بشأن تيسير التجارة والاستثمار فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" (بند ١٠ من جدول الأعمال)

رفع البنك الإسلامي للتنمية تقريرًا إلى الدورة بشأن الحلقة التطبيقية التي نظمها البنك الإسلامي للتنمية بالاشتراك مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن تيسير التجارة والاستثمار فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في جدة، فى المملكة العربية السعودية في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ يونيو/حزيران ٢٠٠٦.

كما قدم مركز أنقرة تقريرًا حول تقييم جلسات الكومسيك الخاصة بتبادل وجهات النظر بغية اكتشاف آلية أكثر كفاءة تهدف إلى تحقيق نتائج لخدمة هذه الجلسات.

معلومات مرجعية

١. قررت الكومسيك في دورتها الحادية والعشرين أن يكون "بناء القدرات بشأن تيسير التجارة والاستثمار" هو الموضوع الذي يتم بشأنه تبادل وجهات النظر في دورتها الثانية والعشرين، كما طلبت من البنك الإسلامي للتنمية تنظيم حلقة تطبيقية بشأن هذا الموضوع بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الدولية الأخرى، وذلك قبل الدورة الثانية والعشرين للكومسيك، ورفع تقرير بذلك إلى الدورة.

٢. قام البنك الإسلامي للتنمية بتنظيم حلقة تطبيقية حول هذا الموضوع بالاشتراك مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في جدة من ٢٦ إلى ٢٨ يونيو/حزيران، حيث تم اعتماد مجموعة من التوصيات ليتم تقديمها إلى الكومسيك في دورتها الثانية والعشرين.

القرارات

١- **أخذت علمًا** بالتوصيات التي خرجت بها الحلقة التطبيقية المنعقدة حول "بناء القدرات لتيسير التجارة والاستثمار فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي". وفيما يلي عرض موجز لبعض هذه التوصيات:

- ينبغي أن تكون السياسات الرامية إلى زيادة معدل التنافسية في مجال قدرات الإنتاج القومي متعددة الأبعاد بحيث تركز على كل من صعيدي المؤسسة (الاستغلال الأمثل للموارد، التوجه نحو النمو، الكفاءة التنظيمية والمدخلات التكنولوجية) والسوق (نوعية الأسواق الإقليمية وحجمها، تعزيز القدرات التصديرية). كما يتضح دور الحكومة من خلال تنفيذ سياسات متماسكة، وإيجاد بيئة مشجعة على التصدير وشراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص علاوةً على إيجاد مستوىً جيد من المشتريات الحكومية.

- ثمة حاجة إلى دعم الجمعيات المهنية، وتيسير إجراءات تأسيس الشركات، وتحديث نظام الجمارك، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكفاءة، إلى جانب استخدام التجارة الإلكترونية وتطوير خدمات التأمين.

- ينبغي على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التعامل مع الحواجز الجمركية وغير الجمركية وذلك عن طريق الانضمام إلى اتفاقية الإطار بشأن نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي وبروتوكول خطة التعريفات التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (البريتاس).

- يجب على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي النظر في تبني مواقف مشتركة، حيثما أمكن ذلك، في المداولات الخاصة بالتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر.

كما تُوصى الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بما يلي:

- تعزيز التعاون بشأن تيسير النقل متعدد الوسائل، والتجارة، والعبور.

- تيسير حرية الحركة بالنسبة لمجتمع الأعمال داخل الدول الإسلامية وذلك عن طريق إصدار تأشيرات متعددة الدخول.
- التشجيع على إيجاد روابط أوثق بين الشركات والجامعات والمؤسسات البحثية.
- تعزيز قدرات البورصات وكفاءتها وفتحها أمام المستثمرين الأجانب.
- تدعيم برامج تعزيز القدرات والقيام بأنشطة للتدريب والتوعية وذلك بالاشتراك مع المنظمات الدولية المعنية مثل مركز تيسير التجارة والأعمال الإلكترونية التابع للأمم المتحدة و منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للجمارك ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلخ.
- الدخول كطرف في المعاهدات الدولية المتصلة بتيسير النقل والتجارة.
- تشكيل "مجموعة عمل" لمتابعة التوصيات المذكورة.

٢- **تناشد** الدول الأعضاء بمحاولة تنفيذ توصيات الحلقة التطبيقية وذلك عن طريق إبداء إرادة والتزام سياسي رفيع المستوى يتسم بالقوة والثبات.

٣- **تأخذ علمًا** بالنتائج والمقترحات ذات الصلة الواردة في الورقة المقدمة من مركز أنقرة بشأن اكتشاف آلية أكثر كفاءة لجلسات تبادل وجهات النظر تهدف إلى تحقيق نتائج. فيما يلي عرض موجز لبعض المقترحات والنتائج المشار إليها:

- تعيين مؤسسة لتكون نقطة الاتصال لحشد الخبرات التراكمية والذاكرة المؤسسية؛
- اختيار موضوع عن طريق عمل استبيانات وعقد جلسات لشحذ الأفكار فيما بين الدول الأعضاء.
- وكذا انتقاء موضوعات تتوافق مع وتسترشد بوثائق منظمة المؤتمر الإسلامي الأساسية فيما يتصل بالتعاون الاقتصادي، على سبيل المثال خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي، وبرنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالإضافة إلى الوثائق المتفق عليها دوليًا مثل الأهداف الإنمائية للألفية.
- ضمان مشاركة المنظمات الدولية الأخرى التي تمتلك الخبرة المطلوبة والخلفية التقنية بخصوص هذا الشأن.

- الاضطلاع بتوزيع الوثائق والتقارير المعدة بإحكام حول الموضوع الذي يتم اختياره ليكون محور المناقشات في كل سنة على الدول الأعضاء في الوقت المناسب للنظر فيها وذلك قبل انعقاد دورة الكومسيك.

- استحداث آلية لمتابعة التوصيات التي خرج بها اجتماع جلسة تبادل الآراء.

٤- **تعين** مركز أنقرة لتولي المسئولية الكاملة كمؤسسة اتصال، آخذة في الاعتبار النتائج المذكورة، كما تطلب من مركز أنقرة أن يقوم بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بإعداد وثيقة شروط مرجعية حول الآلية الجديدة للإعداد لجلسات تبادل وجهات النظر وإقامتها، وتقديم تلك الوثيقة إلى الكومسيك في دورتها القادمة ليتم الموافقة عليها.

٥- **تقرر** اختيار "التمويل المتناهي الصغر والتخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء" موضوعًا لجلسة تبادل وجهات النظر في الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك؛ **وتطلب** من مركز أنقرة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات التابعة لها وغيرها من المنظمات الدولية المعنية لتنظيم حلقة تطبيقية حول هذا الموضوع، وذلك قبل انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك ورفع تقرير بشأنها إلى دورة الكومسيك المقبلة.

٦- **تأخذ علمًا** بالمقترحات التالية لاعتبارها موضوعات من الممكن مناقشتها في جلسات تبادل وجهات النظر التي تعقد خلال دورات الكومسيك التالية.

- الدعم الخارجي والدول الأعضاء الأقل نموًا.

- تفعيل التجارة والاستثمار في قطاع القطن في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

- التنافسية.

٧- **تشجع** الدول الأعضاء على اقتراح موضوعات أخرى لتناولها في جلسات تبادل الآراء المستقبلية التي تعقد في إطار الكومسيك.

٨- **تشكر** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على العرض المقدم بشأن برامج بناء القدرات التجارية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واتفاقية التعاون المبرمة بين كل من البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حول تعزيز التجارة والاستثمار؛ وكذا **تدعو** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى تقديم عروض ملموسة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء في مجالي التجارة والاستثمار.

٩- **تطلب** من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بالتعاون الوثيق مع مكتب تنسيق الكومسيك، تطوير برامج تعاون مع منظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعة، بما يتماشى مع برنامج العمل العشري الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي بالتنسيق بين منظمتي المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة، وذلك للاستفادة من برامج منظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعة بشأن بناء القدرات التجارية وتعزيز الاستثمار والتكنولوجيا وذلك بهدف توثيق التعاون فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٩- تقرير لجنة الدورة:

١- **تأخذ علماً** بتقرير لجنة الدورة (OIC/COMCEC/SC-06/REP) وتعتمد التوصيات التي شملها التقرير.

٢- **تجدد دعوتها** للدول الأعضاء لاتخاذ الإجراءات المطلوبة حتى تشارك بشكل أكبر في أنشطة الأجهزة الفرعية لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات المتخصصة والتابعة له.

٣- **تطلب من** لجنة الدورة أن تنظر في إلغاء المشاريع التي لم يتم إحراز أي تقدم بصددها.

١٠- مسائل تنظيمية

١- **تقرر** انعقاد الاجتماع الثالث والعشرين للجنة المتابعة من ٢٢ إلى ٢٤ مايو/أيار ٢٠٠٧ والدورة الثالثة والعشرين للكومسيك من ١٣ إلى ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧ في اسطنبول.

٢- **تدعو** الدول الأعضاء إلى موافاة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بتقارير تعكس خبراتهم بشأن موضوع تبادل الآراء وذلك قبل انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك بوقت كاف.

٣- **تطلب** من لجنة المتابعة، في اجتماعها الثالث والعشرين، صياغة مشروع جدول الأعمال الخاص بالدورة الثالثة والعشرين للكومسيك، وتوصي بموضوعات بديلة يتم تبادل وجهات النظر بشأنها في أثناء دورات الكومسيك اللاحقة.

٤- **تطلب** من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إبلاغ الدول الأعضاء بموعد انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك، والاجتماع الثالث والعشرين للجنة المتابعة وأن تقوم بتوزيع الوثائق ذات الصلة عليهم وذلك من خلال القنوات الدبلوماسية والمواقع الالكترونية والبريد الالكتروني.

٥- **تلاحظ** العرض الذي قدمه مركز أنقرة المعني بالمنتدى العالمي الثاني التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حو ل الإحصائيات، والمعرفة والسياسات التي تركز على قياس وتعزيز تقدم المجتمعات، والذي من المزمع عقده في الفترة من ٢٧-٣٠ يوليو/حزيران ٢٠٠٧، وتحث الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على المشاركة بفعالية في هذا الحدث الهام.

٦- **تطلب** من مركز أنقرة أن يشارك، في حدود اختصاصه، في تنظيم المنتدى الاقتصادي العالمي الثاني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واجتماعاته الإقليمية التحضيرية في إفريقيا والشرق الأوسط بأن يصبح عضواً في اللجنة التنظيمية للمنتدى المذكور؛ وذلك بهدف الإسهام في المسائل التنظيمية ذات الصلة، وإعداد الدراسات والأوراق البحثية، والمشاركة في المناقشات العامة ومناقشات الموائد المستديرة التي تنظم ضمن فعاليات المنتدى. ويكفل مركز أنقرة مشاركة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على نحو فاعل في وقائع المنتدى بتوفير الإسهامات المالية بتحمل تكلفة تذاكر سفر المشاركين في المنتدى من الدول الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة. وفي هذا الصدد، وجهت الدعوة إلى البنك الإسلامي للتنمية للمساهمة في تحمل هذه النفقات.

١١ – شكر وتقدير

تعرب عن شكرها وتقديرها للدول الأعضاء، ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي وجميع الشركاء المتعاونين الذين قاموا بأداء الأنشطة الوارد ذكرها في هذه القرارات أو الذين قدموا أية إسهامات في تلك الأنشطة.

المرفق
(٩)

الاصل : بالانجليزية

الـــقـــرار (٢)
بشأن المسائل المتعلقة بتقديم المساعدة الاقتصادية إلى بعض البلدان
(اسطنبول، ٢١-٢٤ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٦)

إن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المـؤتمر الاســلامي (الكومــسيك)، المنعقدة في دورتها الثانية والعشرين في اسطنبول من ٢١-٢٤ نــوفمبر / تــشرين الثــاني ٢٠٠٦،

تطلب من الدول الأعضاء إرسال تقارير مفصلة إلى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى حول المساعدات المقدمة للدول الأخرى الأعضاء فى المنظمة كى يتم تجميعها ورفعها إلــى الدورات السنوية للكومسيك لمتابعة القرارات التى اعتمدت بموجب القرار (٢).

أ - تدابير اقتصادية لدعم دولة فلسطين

إذ تذكر بالقرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية بشأن دعم الشعب الفلسطيني؛

وإذ تذكر أيضا بالقرارات السابقة التي اتخذتها اللجنة الدائمة في دوراتها السابقة وفي اجتماعاتها الوزارية واجتماعات اللجان الأخرى؛

وإذ تذكر إيضاً بقرارات المؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثين لوزراء الخاجية لدعم دولة فلسطين؛

وإذ تدين الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الشعب الفلسطيني واحتلال الأراضي الفلسطينية، منتهكة بذلك قرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة والمعترف بها دولياً، وتطالب بوقف جميع أشكال العدوان وانتهاك المقدسات الإسلامية والمسيحية، وتطالب بالوقف الفوري للحصار المالي المفروض على السلطة الوطنية الفلسطينية،كما تطالب بالانسحاب الفوري لقوات الاحتلال الاسرائيلية من كافة الأراضي الفلسطينية، ووقف الاعتداءات على الشعب الفلسطيني، والإصرار على فرض إقامة الجدار العازل على الأراضي الفلسطينية، رغم المعارضة الدولية الشديدة لذلك؛

وإذ تلاحظ الدور الذي تضطلع به السلطة الوطنية الفلسطينية في كل مدنها وقراها ومخيماتها، بما فيها القدس الشرقية، من أجل تحسين الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني وإعادة بناء

الاقتصاد الوطني؛

١- **تناشد** اللجنة الرباعية إرسال قوات لحفظ السلام لضمان تنفيذ خطة الخريطة الاسترشادية.

٢ - **تعرب عن تقديرها العميق** للمساعدة المقدمة من بعض الدول الأعضاء والأجهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي .

٣ - **تشيد** بالجهود التي تبذلها السلطة الوطنية الفلسطينية في الأرض الفلسطينية، وفي مخيماتها من أجل إعادة بناء ما دمره الاحتلال الإسرائيلي، وبالصمود الفلسطيني في مواجهة آلة الحرب الإسرائيلية **وتحث** الدول الأعضاء والجهات الأخرى ذات الصلة بمضاعفة جهودها ومساعداتها لإعادة بناء الاقتصاد الوطني وتطويره ودعمه.

٤ - **تعرب عن تقديرها البالغ** للمساعدات المقدمة من بعض الدول الأعضاء إلى الشعب الفلسطيني من أجل بناء اقتصاده الوطني. **تحث** الدول الأعضاء والأجهزة ذات الصلة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى الإسراع بتقديم المساعدات المطلوبة والمقررة لمساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني لبناء اقتصاده الوطني، والعمل على دعم مؤسساته الوطنية، خاصة بعد أن تعرضت البنية التحتية لهذه المؤسسات إلى التدمير الشامل من قِبَل قوات الاحتلال الاسرائيلي.

٥ - **تؤكد مجدداً** القرارات السابقة التي تهدف إلى تقديم كل أشكال الدعم والعون والمساعدة الاقتصادية والفنية والمادية والمعنوية لدعم الشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية وإعطاء الأفضلية للمنتجات الفلسطينية في الاستيراد والإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.

٦ - **تحث** رجال الأعمال والمستثمرين في الدول الأعضاء على الإسهام في تنفيذ المشروعات الاقتصادية والصناعية والزراعية ومشاريع الإسكان في الأراضي الفلسطينية من أجل بناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني ودعم السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها الوطنية في تنفيذ برامجها الإنمائية في المرحلة القادمة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

٧ - **تهيب بالدول** الأعضاء توفير فرص عمل للأيدي العاملة الفلسطينية ، نظراً للظروف القاسية التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي على الواقع المعيشي للشعب الفلسطيني. وذلك لدعم الوضع الاقتصادي والاجتماعي للشعب الفلسطيني والقضاء على البطالة.

٨ - **تحث** أيضاً الدول الأعضاء على عقد اتفاقات ثنائية مع منظمة التحرير الفلسطينية وسلطتها

الوطنية في المجالات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية للنهوض بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للشعب الفلسطيني.

٩ - **تحث** جميع الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى المبادرة إلى تقديم معونات عاجلة سعياً إلى إقامة اقتصاد وطني فلسطيني قوي ومستقل.

١٠ -**تـــدعو** الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى مواصلة الجهود اللازمة لتنفيذ القرارات السابقة التي تم اعتمادها دعماً لدولة فلسطين، وتقديم تقرير سير العمل إلى الكومسيك في دورتها القادمة بشأن ما تم تنفيذه من هذه القرارات.

ب – مساعدة لبنان

إن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي، الكومسيك،

إذ تذكـــر بالقرار رقم ١٠/١٣ –ا ق (ق.ا.) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي.

وإذ تستذكر القرار (٣٣/٨-أق) الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

وإذ تستذكر كذلك الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، وما تسببت فيه من أضرار وخسائر في الأرواح والممتلكات، وانعكاسات ذلك على الأوضاع السياسية والاقتصادية في لبنان.

وإذ تقدر الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية لتحقيق الأمن والاستقرار، وبسط سلطتها، وإعادة الإعمار، وتوفير احتياجات المواطنين اللبنانيين في المناطق التي كانت واقعة تحت نير الاحتلال الإسرائيلي.

وإذ تأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي يواجهها المواطنون اللبنانيون المقيمون في المناطق التي كانت تحتلها إسرائيل والمناطق المجاورة.

وبعد أن اطلعت على تقرير الأمين العام بهذا الشأن:

١- **تعرب** عن تقديرها للدول الإسلامية والعربية للمساعدات المقدمة في إطار مؤتمر المانحين (باريس٢) وتدعوها إلى مواصلة دعم جهود الحكومة اللبنانية في هذا الصدد.

٢- **تعرب** عن تقديرها للمساعدات المقدمة من الأجهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر

الإسلامي.

٣- **تدين** الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان وآخرها خلال الصيف الفائت ، وكذلك استمرار إسرائيل في الامتناع عن الانسحاب من أجزاء من الأراضي اللبنانية، بما فيها مزارع شبعا ، إلى ما وراء الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً.

٤- **تدين** إسرائيل لرفضها تسليم خرائط شاملة للألغام الأرضية التي زرعتها في مناطق مختلفة من الجنوب والبقاع الغربي والتي تشكل خطراً بالغاً على حياة المدنيين ، وتدين أيضا إسرائيل لاحتجاز معتقلين لبنانيين في سجونها .

٥- **تدعو** المجتمع الدولي إلى دعم قوات اليونيفيل لتحقيق مهمتها، وإلى حث إسرائيل على الالتزام الصارم بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ والقرارات الدولية ذات الصلة.

٦- **تؤكد** مساندة لبنان في حقه السيادي في ممارسة خياراته السياسية ضمن الأصول والمؤسسات الدستورية آخذة بعين الاعتبار حقه في إقامة علاقات مع الدول الشقيقة والصديقة على أساس الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال ، ولمصالحه الوطنية ، وحسن الجوار، والمساواة، والندية.

٧- **تعتبر** أن الكشف عن الحقيقة في جريمة الاغتيال الإرهابية التي ذهب ضحيتها رئيس الوزراء رفيق الحريري ورفاقه ، ومعاقبة المجرمين أياً كانوا ، وأينما كانوا، يُساهم في ترسيخ الأمن والاستقرار في لبنان والمنطقة ، وترى أن إنشاء المحكمة الدولية الخاصة بها يؤدي إلى هذا الهدف.

٨- **تُؤكد** من جديد توصياتها السابقة الخاصة بضرورة تقديم مساعدات مالية وعينية وإنسانية متنوعة إلى لبنان في ضوء احتياجاته في المجالات الاقتصادية والتقنية والتدريب. وتكرر الدعوة إلى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وسائر المنظمات الدولية والإقليمية للتحرك بشكل عاجل وفعال للمساهمة في إعادة إعمار ما دمره الاحتلال الإسرائيلي والتجاوب مع الدعوة لعقد مؤتمر للدول المانحة لهذا الغرض.

٩- **تدعو** الدول الأعضاء إلى تقديم تسهيلات إستثنائية لدخول الإنتاج اللبناني إلى أسواقها دون أية عوائق دعماً لاقتصاده الذي يعتبر الركيزة الأساسية لصموده وتصديه للعدوان الإسرائيلي.

١٠- **تطلب** من الأمين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة القادمة للكومسيك.

ج - مساعدات اقتصادية لجمهورية ألبـــــانيـــا

إذ تذكر بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، (18/10-EC)، والمؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثين لوزراء الخارجية ، والدورة الحادية والعشرين للكومسيك؛

١ - **تعرب عن تقديرها** العميق للمساعدة المقدمة من بعض الدول الأعضاء ومن الأجهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي،

٢ - **تعرب أيضا** عن مساندتها القوية لشعب ألبانيا الذي يواجه صعوبات اقتصادية كبرى في المرحلة الحالية لانتقاله إلى اقتصاد السوق.

٣ - **تحث** الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات الإسلامية والمنظمات الدولية على تقديم مساعدة اقتصادية سخية إلى ألبانيا، حتى تتمكن حكومة ألبانيا من تنفيذ برنامجها الإنمائي بنجاح.

٤- **تطلب** من الأمين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة الكومسيك المقبلة.

د - مساعدة الاقتصادية لجمهورية كوت ديفوار

إذ تستذكر القرار ذا الصلة الذى أقره المؤتمر الإسلامى الثالث والثلاثين لوزراء الخارجية والمنعقد فى باكو بأذربيجان فى يونيو/ حزيران ٢٠٠٦؛

وإذ تنظر على وجه الخصوص فى القرار القاضى بإنشاء صندوق خاص للمساعدة فى جهود إعادة الإعمار فى كوت ديفوار؛

وإذ تنظر أيضاً إلى الدور الذى لعبته جمهورية كوت ديفوار فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى لإحلال السلام والأمن فى بعض الدول الأعضاء وتحقيق الاستقرار الاقتصادي فى المنطقة دون الإقليمية؛

١ - **تعرب** عن دعمها وتضامنها مع كوت ديفوار، حكومةً وشعباً؛

٢ - **تطلب** من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى أن تتخذ التدابير المناسبة لإنشاء هذا الصندوق الخاص على وجه السرعة للتمكن من نزع السلاح وتسريح الجنود من الجيش وإعادة إدماج المقاتلين السابقين فى النسيج الاجتماعى والاقتصادي، بالإضافة إلى بناء كوت ديفوار فى مرحلة ما بعد الإعمار؛

٣ – **تناشد** الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمجتمع الدولي لتوفير الدعم القوى مالياً واقتصادياً لجمهورية كوت ديفوار لتمكينها من التعامل مع الصعوبات الراهنة التي تواجهها؛

٤ – **تطلب** من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي تشكيل مجموعة اتصال بشأن كوت ديفوار في أسرع وقت ممكن، كما ورد في القرار المذكور آنفاً الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثين لوزراء الخارجية؛

٥ – **كما تطلب** من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن يقوم بزيارة عاجلة إلى جمهورية كوت ديفوار، كما ورد في القرار السابق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثين لوزراء الخارجية؛

٦ – **تطلب** من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي متابعة الأمر ورفع تقرير بشأنه أمام الاجتماع التالي للكومسيك.

هـ – تدابير اقتصادية لدعم أوغندا

إذ تذكر بالقرارات الصادرة في هذا الشأن عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، (20/10-EC) والمؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثين لوزراء الخارجية والدورة الحادية والعشرين للكومسيك؛

١ – **تدعو** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية والمنظمات الدولية إلى تقديم المساعدات المالية والاقتصادية العاجلة إلى أوغندا لمساعدتها على مواجهة مشكلة اللاجئين ومايترتب عليها من تبعات، فضلاً عن تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢– **تحث** الدول الاعضاء ، والمؤسسات والمنظمات الإسلامية على تقديم المساعدات العاجلة لشعب أوغندا الشمالية .

٣ – **تطلب** من الأمين العام الاتصال بحكومة أوغندا لمتابعة هذه المسألة بشكل عاجل .

و – تدابير اقتصادية لدعم دولة أفغانستان الإسلامية

إذ تذكر بالقرارات السابقة الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، (19/10-EC) والمؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثين لوزراء الخارجية، والدورة الحادية والعشرين للكومسيك؛

وإذ تذكر أيضاً بالبيان الختامي الصادر عن الاجتماع الاستثنائي التاسع للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية الذي انعقد بالدوحة في العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠١ ؛

وإذ تلاحظ الوضع البالغ الخطورة السائد في دولة أفغانستان الإسلامية؛

١- **تقـر** بأن دولة أفغانستان الإسلامية كانت على حافة مأساة انسانية خطيرة، وبأن الكارثة الإنسانية المحدقة بها تستدعى اتخاذ تدابير إغاثة فورية وعاجلة.

٢- **تحث** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية على تقديم مساعدات عاجلة وأساسية إلى شعب دولة أفغانستان الإسلامية.

٣- **تشيد** بالدول الأعضاء التي قدمت مساعدات إلى شعب دولة أفغانستان الإسلامية.

٤- **تعرب عن تقديرها العميق** لقرار الدورة التاسعة الاستثنائية للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية بإنشاء صندوق لمساعدة الشعب الأفغاني، وتدعو إلى الإسراع بإنشاء هذا الصندوق.

٥- **تعرب عن امتنانها وتقديرها** للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لما قدمته من مساهمة سخية لصندوق منظمة المؤتمر الإسلامي الذي أنشئ مؤخراً لصالح اللاجئين الأفغان لمساعدتهم على العودة إلى بلادهم من بلدان مجاورة وبلدان أخرى.

٦- **تطلب** من الأمين العام أن يتابع هذا الموضوع ويقدم تقريرا بشأنه إلى الدورة القادمة للكومسيك.

ز - تدابير اقتصادية لدعم جمهورية الصـــومـــال

إذ تذكر بالقرارات السابقة الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، (15/10-EC) والمؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثين لوزراء الخارجية والدورة الحادية والعشرين للكومسيك؛

١ - **تعرب عن تقديرها** للمساعدة المقدمة من بعض الدول الأعضاء ومن الأجهزة ذات الصلة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٢ - **تهيب** بالدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أن تبادر إلى تقديم العون المادي وغيره من أشكال العون إلى الصومال بشكل عاجل.

٣ - **تشيد** بالدول الأعضاء التي قدمت العون والمساعدات إلى شعب الصومال.

٤- **تطلب** من الأمين العام أن يتابع هذا الموضوع ويقدم تقريراً بشأنه إلى الدورة القادمة للكومسيك .

ح - مساعدات اقتصادية لدعم جمهورية قيـــرغيـــزيـــا

إذ تذكر بالقرار الصادر في هذا الشأن عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، (22/10-EC)

والمؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثين لوزراء الخارجية والدورة الحادية والعشرين للكومسيك؛

وإذ تعرب عن تفهمها للوضع القائم في جمهورية قيرغيزيا ، بعد أن نالت استقلالها وسيادتها؛

وإذ تأخذ في الاعتبار الصعوبات الاقتصادية المتعلقة بفترة الانتقال إلى اقتصاد السوق الحرة؛

١ - **تعرب عن تقديرها العميق** للمساعدة المقدمة من بعض الدول الأعضاء ومن الأجهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٢ - **تناشد** جميع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الإسلامية تقديم مساعدات سخية لجمهورية قيرغيزيا من أجل التغلب على الصعاب الاقتصادية التي تواجهها، سواء على أساس ثنائي أو من خلال منظمات متعددة الأطراف أو إقليمية، لتمكينها من تنفيذ برنامجها الاقتصادي.

٣ - **تناشد أيضاً** البنك الإسلامي للتنمية زيادة مساعدته المالية والفنية إلى جمهورية قيرغيزيا.

٤ - **تطلب** من الأمين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة القادمة للكومسيك.

ط ــ تدابير اقتصادية لدعم جمهورية أذربيجـــــان

إذ تذكّر بالقرارات الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، (21/10-EC) والمؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثين لوزراء الخارجية والدورة الحادية والعشرين للكومسيك بشأن دعم ومساعدة جمهورية أذربيجان؛

وإذ تشير إلى القرارات الصادرة بهذا الشأن عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

١- **تدين بشدة** العدوان المستمر على جمهورية أذربيجان من جانب جمهورية أرمينيا، والذي أدى إلى احتلال خُمس أراضيها وإلى تحويل مليون مواطن أذربيجاني إلى لاجئين ومشردين.

٢- **تؤكد مجدداً** تأييدها لسيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها، وتعرب عن تضامن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تضامناً كاملاً مع حكومة أذربيجان وشعبها في هذه المرحلة الخطيرة والحرجة من تاريخها.

٣- **تؤكد** ضرورة أن تقوم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بتعزيز تضامنها الملموس مع حكومة أذربيجان وشعبها.

٤- **تعرب عن ترحيبها** وتقديرها للمساعدات التي تقدمها الدول الأعضاء والهيئات ذات الصلة

التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

٥- **تناشد** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية أن توفر لحكومة أذربيجان المساعدات الاقتصادية والإنسانية الماسة بغية تخفيف وطأة المعاناة عن شعب أذربيجان.

٦- **تدعو** المنظمات الدولية إلى الاستمرار في منح المساعدات الإنسانية والاقتصادية لجمهورية أذربيجان.

٧- **ترجو** من الأمين العام متابعة الموضوع وتقديم تقرير عنه إلى الدورة التالية للكومسيك.

ي - تدابير اقتصادية لدعم البوسنة والهرسك

إذ تسترشد بمبادئ وأهداف ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي التي تؤكد وحدة الهدف والمصير لشعوب الأمة الإسلامية وتعهدها بتعزيز السلم والأمن الدوليين؛

وإذ تذكر بالقرارات السابقة الصادرة عن المنظمة، والمعبرة عن تضامن أعضائها الكامل مع حكومة البوسنة والهرسك وشعبها؛

وإذ تأخذ في اعتبارها أيضاً القرارات الصادرة عن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دورتيه غير العاديتين المعقودتين في اسطنبول وجدة بشأن الوضع في البوسنة والهرسك، واللتين أعقبهما الاجتماع الوزاري الخاص الذي عقد في إسلام آباد، والمؤتمرات الإسلامية من الحادي والعشرين إلى الثالث والثلاثين لوزراء الخارجية والقمة العاشرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، (14/10-EC) والدورة الحادية والعشرين للكومسيك؛

وإذ تعرب عن تقديرها للعمل الذي قامت به مجموعة حشد المساعدات للبوسنة والهرسك، التي أنشئت في عام ١٩٩٥ خلال الاجتماع الذي عقدته منظمة المؤتمر الاسلامي، في كوالالمبور لمجموعة الاتصال المؤلفة من وزراء الخارجية ووزراء الدفاع، سعياً إلى تقديم مساعدات إنسانية واقتصادية لمشروعات بعينها لإعادة التعمير والبناء في البوسنة والهرسك؛

١ - **تعرب عن تقديرها العميق** للمساعدة المقدمة من الدول الأعضاء ومن الأجهزة ذات الصلة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، كما تؤكد أيضاً أهمية مواصلة الأنشطة التي يقوم بها فريق تعبئة المساعدات المعني بالبوسنة والتابع للمنظمة، وتأخذ علماً مع التقدير بالبرنامج الخاص للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة لمساعدة القطاع الخاص في البوسنة والهرسك.

٢- **ترحب** بما قدمته الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من مساهمات خلال مؤتمر المانحين من أجل إعمار البوسنه والهرسك الذي انعقد في بروكسل في إبريل/

نيسان ١٩٩٦، التي تشجع الدول الأعضاء في المنظمة على مواصلة جهودها للإسهام المالي حتى إتمام عملية عودة اللاجئين طبقاً لقرار مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الدوحة في مايو/ آيار ٢٠٠١. وتشيد بالجهود التي تبذلها لجنة إعمار البوسنه والهرسك التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في هذا الشأن.

٣ - **تناشد** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية وغيرها من المانحين تقديم تبرعات سخية ووضع برامج معونة مالية، تيسر المبادرة بتنفيذ برنامج البنك الإسلامي للتنمية لتقديم مساعدات إنسانية إلى حكومة جمهورية البوسنة والهرسك وشعبها، بغية المساهمة في إعادة تعمير البلاد.

٤ - **تعرب عن تقديرها** للمساعدة المقدمة من الدول الأعضاء في المنظمة وللجهود الحميدة التي تبذلها الهيئات الإسلامية وغيرها من الهيئات الإنسانية الأخرى في سبيل إغاثة ومساعدة ضحايا الحرب في البوسنة والهرسك.

٥ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يبادر إلى اتخاذ تدابير فعالة لإعادة إعمار البوسنة والهرسك.

٦ - **تطالب بإلحاح** بصون وحماية سيادة البوسنه والهرسك وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي في إطار حدودها المعترف بها دولياً، وتساند حكومة البوسنه والهرسك من أجل مواصلة العمل انطلاقاً من هذا الأساس الوطيد، سعياً لإيجاد حل عادل ودائم يكون حافزاً لاستعادة شعبها للثقة حتى يمكنه مواصلة الحياة كمجتمع متعدد الأعراق والثقافات والديانات.

٧ - **تطلب** من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي هي في نفس الوقت أعضاء في مجلس تنفيذ السلام للبوسنة والهرسك ولجنة التنسيق التابعة له أن تعمل على توجيه أكبر قدر ممكن من المساعدات الدولية من أجل إعمار البوسنه والهرسك، وبخاصة في المناطق التي يعيش فيها البوسنيون المسلمون.

٨- **تطلب** من الأمين العام أن يتابع هذا الموضوع وأن يقدم تقريرا عنه للدورة المقبلة للكومسيك .

ك – تقديم المساعدات لجمهورية غينـــيا

إذ تذكر بالقرارات السابقة الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، (16/10-EC) والمؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثين لوزراء الخارجية والدورة الحادية والعشرين للكومسيك؛

وإذ تضع في اعتبارها الدور الذي تنهض به جمهورية غينيا في إطار منظمة المؤتمر الاسلامي، سعياً إلى إقرار السلام وإعادة الاستقرار في بعض الدول الأعضاء؛

وإذ تأخذ في الحسبان الأعداد الغفيرة من اللاجئين التي تتدفق إلى جمهورية غينيا من ليبيريا وسيراليون، الأمر الذي يمثل عبئاً شديد الوطأة على اقتصاد جمهورية غينيا؛

وإذ يساورها القلق العميق إزاء الاعتداءات المتكررة التي تتعرض لها جمهورية غينيا على امتداد حدودها مع سيراليون وليبيريا والتي أسفرت عن خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات وأدت إلى عمليات نزوح سكانية واسعة النطاق في داخل أراضي غينيا ذاتها؛

وإذ تأخذ في الاعتبار الإعلان الصادر في ١٣ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠ عن مجلس الأمن والذي أدان فيه هذه الاعتداءات؛

وإذ تأخذ في الاعتبار البيان الختامي الصادر في ١٣ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠ عن الاجتماع التنسيقي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في المؤتمر الاسلامي، وهو البيان الذي أدان فيه الوزراء هذه الاعتداءات وأعربوا عن تضامنهم مع جمهورية غينيا؛

وإذ تأخذ في الحسبان حاجة جمهورية غينيا لاعادة تعمير البلاد وكفالة سُبل العيش للسكان المشردين، وعودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية؛

إذ تلاحظ مع الارتياح أن بعثة مشتركة من منظمة المؤتمر الإسلامي / البنك الإسلامي للتنمية قد تفقدت المناطق التي أضيرت من جراء هجمات المتمردين، بهدف تقدير حجم الخسائر والدمار اللذين نجما عن هذه الهجمات وإعداد برنامج للإعمار.

١- **تعرب** عن تأييدها وتضامنها مع شعب غينيا وحكومتها؛

٢- **تدعو** المجتمع الدولي والبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى تقديم مساعدات مالية ومادية كبيرة إلى جمهورية غينيا، لتمكينها من مواجهة الأوضاع الصعبة الناشئة عما تتعرض له من اعتداءات وعن وجود مئات الألوف من اللاجئين، معظمهم من المسلمين، على أراضيها.

٣- **تناشد** البنك الإسلامي للتنمية زيادة ما يقدمه من مساعدات سواء كانت في صورة إعانات مالية أو قروض بشروط ميسرة إلى جمهورية غينيا، لتمكينها من إقامة البنى التحتية الاجتماعية اللازمة لصالح السكان المشردين واللاجئين، ومن العمل على الحد من التدهور البيئي الناجم عن وجود هذه الأعداد الغفيرة من البشر.

٤- **ترجو** الأمين العام متابعة هذه المسألة وتقديم تقرير بشأنها إلى الدورة المقبلة للكومسيك.

ل – تقديم المساعدات إلى جمهورية سـيراليـــون

إذ تذكر بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، (17/10-EC) والمؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثين لوزراء الخاجية والدورة الحادية والعشرين للكومسيك ؛

١ – **تناشد** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، التي كانت سيراليون دوماً عضواً فاعلا من أعضائها ، أن تبادر إلى تقديم مساعدات مالية ومادية كبيرة إلى هذا البلد الذي يعاني من ويلات الحرب والذي عانى شعبه من أبشع أعمال العنف، وذلك بغية تمكين شعبها من إعادة بناء البنية الأساسية والقيام بعملية إعادة التأهيل والإعمار التي تدعو الحاجة لها وكذلك إعادة توطين حوالي مليون ونصف المليون من المواطنين العائدين والمشردين.

٢– **تناشد** الدول الأعضاء الذين لم يتكرموا بتقديم مساعداتهم لصندوق التمويل التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي من أجل إعادة التأهيل والإعمار الاقتصادي لسيراليون، أن يتفضلوا بالقيام بذلك، من أجل دفع جهود إعادة الإعمار التي تتبناها حاليا حكومة جمهورية سيراليون.

٣ – **تطلب** من الأمين العام بذل مساعيه الحميدة للإسراع بالعملية المعتمدة الخاصة بالمشاريع التي تم تحديدها من أجل سيراليون.

٤ – **تطلب أيضا** من الأمين العام متابعة هذا الموضوع، وتقديم تقرير عنه إلى الدورة القادمة للكومسيك .

م – تقديم المساعدات إلى الشعب الكشـــمـــيري

وإذ تذكر بالقرار ذي الصلة الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، (23/10-EC) والمؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثين لوزراء الخاجية، والدورة الحادية والعشرين للكومسيك.

إذ تلاحظ أن شعب جامو وكشمير في المناطق التي تحتلها الهند من كشمير لم يزل يعاني من جراء استمرار الفظائع والقمع، اللذين تفاقما بصورة شديدة مما ترتب عليه مصاعب اقتصادية؛

١– **تـــقـــر** بالحاجة إلى تقديم مساعدات اقتصادية فورية من أجل رفع المعاناة عن المشردين الكشميريين الأبرياء.

٢– **تـــناشد** جميع الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية وبخاصة صندوق التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية تقديم مساعدات فورية للشعب الكشميري الذي يتعرض للمعاناة.

٣– **تناشد** أيضاً كافة الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية تقديم منح دراسية للطلبة الكشميريين

في مختلف الجامعات والمؤسسات في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي .

٤- **تطلب** من الأمين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة المقبلة للكومسيك.

ن – تقديم مساعدات اقتصادية إلى الجمهوريـــة اليمنـــية

إذ تذكر بالقرارات ذات الصلة السابقة الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، (-24/10 EC) والمؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثين لوزراء الخارجية والدورة الحادية والعشرين للكومسيك ؛

وإذ تأخذ في الاعتبار الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الجمهورية اليمنية الناجمة عن الأعباء المترتبة على إعادة توحيد اليمن، والخسائر الكبيرة التي سببتها محاولة الانفصال الفاشلة في يونيو/ حزيران ١٩٩٤، وكذلك السيول المدمرة التي اجتاحت الجمهورية اليمنية في عام ١٩٩٦ ؛

وتقديرا منها للجهود التي تبذلها، والنجاحات التي حققتها الحكومة اليمنية في تنفيذ البرنامج الشامل للإصلاح الإداري والمالي ؛

واذ تأخذ في الاعتبار الأعباء الثقيلة التي تتحملها الحكومة اليمنية لإيواء مجموعات اللاجئين من الدول الإفريقية المجاورة لها؛

وإذ تذكر بأن اليمن إحدى الدول الأقل نمواً؛

١ - **تعرب** عن تقديرها لجهود الحكومة اليمنية في سبيل تجاوز الصعوبات الاقتصادية وتنفيذ برنامج الإصلاح الإداري والمالي الشامل وما حققته من نجاح في ذلك الصدد.

٢ - **تعرب عن تقديرها أيضا** للمساعدة المقدمة من بعض الدول الأعضاء، ومن الأجهزة المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي .

٣ - **تجدد** الدعوة للدول الأعضاء وسائر المنظمات الدولية والإقليمية لتقديم كافة أنواع المساعدات الاقتصادية للحكومة اليمنية لدعم جهودها الرامية إلى تنفيذ برنامج الإصلاح الإداري والمالي الشامل وتجاوز الدمار الذي خلفته الفيضانات التي اجتاحت اليمن في هذا العام، والتخفيف من الأعباء الثقيلة التي نتجت عن إيواء أعداد غفيرة من اللاجئين من الدول الإفريقية المجاورة له.

٤ – **تطلب** من الأمين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير عنه إلى الدورة المقبلة للكومسيك.

س – تقديم مساعدات اقتصادية إلى طاجيكســـــتان

إذ تذكّــر بالقرارات الصادرة في هذا الشأن عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، (27/10-EC) الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثين لوزراء الخارجية والدورة الحادية والعشرين للكومسيك،

وإذ تأخذ في الاعتبار المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك التزام الدول الاعضاء بتعزيز السلم والأمن الدوليين ؛

وإذ تشعر بقلق عميق من الأوضاع الحرجة التي تعانيها طاجيكستان من جراء الحرب الأهلية الدموية الدائرة فيها منذ ست سنوات، والتي أدت إلى مصرع وإصابة وتشريد آلاف من السكان فضلاً عن تدمير البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ؛

واذ تأخذ علما بعودة نحو مائتي ألف من اللاجئين الطاجيك إلى وطنهم ، الأمر الذي يستلزم تقديم دعم مالي وتقني كبير إليهم ؛

وإذ تذكّــر بتقرير برنامج الأغذية العالمي الذي جاء به أن ما يقدر بـــ ٢٥ في المائة من سكان طاجيكستان يحتاجون احتياجا ماسا إلى معونة غذائية ؛

واذ تلاحظ بقلق التفشي الملحوظ لأمراض معدية من بينها السل والإسهال التي يروح ضحيتها على الأخص الرضع والأطفال والنساء ؛

١ – **تعرب عن تقديرها** البالغ لما قدمته بعض الدول الأعضاء من مساعدات .

٢ – **تناشد** جميع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الإسلامية إلى الإسهام بسخاء في محاولات التغلب على الصعوبات الاقتصادية التي تواجه طاجيكستان، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال المنظمات متعددة الأطراف والإقليمية لتمكين طاجيكستان من تنفيذ برامجها الإصلاحية.

٣ – **تحث** البنك الإسلامي للتنمية على زيادة مساعدته المالية والتقنية إلى طاجيكستان.

٤ – **تطلب** من الأمين العام أن يتابع هذا الموضوع وأن يقدم تقريراً بشأنه الى الكومسيك في دورتها التالية .

ع – المساعدة الاقتصادية لغينيا بيســـــاو

إذ تذكر بالقرارات السابقة الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشروالمؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثين لوزراء الخاجية، والدورة الحادية والعشرين للكومسيك؛

وإذ تلاحظ الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي وقعت مؤخراً في غينيا بيساو، وما نجم عنها من آثار اقتصادية متمثلة في خسائر كبيرة في الحاصلات الزراعية ومنتجات التصدير، وما أدت إليه من تشريد لأعداد غفيرة من السكان، وتدمير مادي للمرافق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية مثل المدارس والمستوصفات والمستشفيات والأحياء السكنية ، وغيرها؛

١ – **تحث الدول** الأعضاء والمجتمع الدولي على تقديم الغوث العاجل لغينيا بيساو بما يسهل إعادة دمج السكان في المشاركة في الحياة الاقتصادية.

٢ – **تناشد** الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تشارك في تمويل برنامج إعادة التأهيل والإنعاش الاقتصادي في غينيا بيساو.

٣ – **تطلب من** الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير في هذا الشأن الى الدورة المقبلة للكومسيك.

ف – تقديم مساعدات إلى الدول المتضررة من الجفاف والكوارث الطبيعيـــــة

إذ تذكر بالقرارات الصادرة في هذا الشأن عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، (10/10-EC) والمؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثين لوزراء الخاجية والدورة الحادية والعشرين للكومسيك؛

وإذ تلاحظ بقلق الوضع الخطير الناتج عن الجفاف والكوارث الطبيعية، وآثارها الضارة على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في البنى التحتية الزراعية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى الخدمات والمرافق العامة؛

وإذ تلاحظ بارتياح جهود بعض الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية، التي قدمت وما زالت تقدم مساعدات فنية ومالية وكذلك عون غذائي للدول الأعضاء المتضررة من الجفاف والكوارث الطبيعية؛

وإذ تدرك تمام الإدراك أن الدول الأعضاء المنكوبة التي ينتمي معظمها إلى فئة الدول الأقل نمواً لا يسعها أن تتحمل وحدها العبء المتزايد لحملات مكافحة الجفاف والتصحر، وكذلك تنفيذ المشاريع الرئيسية ذات الصلة؛

١– **تعرب عن امتنانها** للدول الأعضاء التي منحت ولاتزال تمنح المساعدة وتوفر العون الغذائي للدول الأعضاء المتضررة بالجفاف والكوارث الطبيعية.

٢– **تعرب أيضاً عن امتنانها** للبنك الإسلامي للتنمية لاستمراره في مساعدة الدول الأعضاء المتضررة من الجفاف والكوارث الطبيعية وتشجعه على مواصلة تقديم مساعدته في هذا الميدان.

٣- **تناشد** أيضاً المجتمع الدولي بتقديم مساعدات للدول الأعضاء المنكوبة بالجفاف والكوارث الطبيعية.

٤- **تدعو** الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي إلى تقديم مساعدة عاجلة للدول الإسلامية الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية للتنمية وحملة مكافحة الجفاف (إيجاد) وفي اللجنة الحكومية الدولية الدائمة لمكافحة الجفاف في منطقة السهل الإفريقي (سيلس)، وذلك لتمكينها من التغلب على الأوضاع الصعبة التي تتهددها منذ أمد طويل.

٥- **تحيط علماً مع التقدير** باجتماع البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإقليمية والوطنية الذي دعت إليه دولة الكويت بمقر البنك الإسلامي للتنمية في يونيو/ حزيران ١٩٩٨ للنظر في الآليات المناسبة لتمويل البرامج الجديدة.

٦- **ترحب** بالمساهمة التي قدمتها دولة الكويت بقيمة ثلاثين مليون دولار أمريكي في شكل قروض إنمائية ميسرة، وكذلك بمساهمة البنك الإسلامي للتنمية بقيمة عشرين مليون دولار أمريكي لصالح البرنامج الجديد.

٧- **تعرب عن تقديرها** أيضاً للمملكة العربية السعودية لشروعها في تنفيذ برنامجها الجديد لمكافحة الجفاف والتصحر في بلدان السهل الإفريقي.

٨- **وتعرب** عن تقديرها أيضاً للجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى لما تقدمه من دعم ومعونات للدول الإسلامية لتحسين بنيتها التحتية، وتخفيف حدة الفقر والجفاف والكوارث الطبيعية وتحسين الأوضاع الصحية والاجتماعية والثقافية من خلال المنح والقروض الميسرة والمساعدات العينية.

٩- **تطلب** من الأمين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير عنه إلى الدورة المقبلة للكومسيك.

ص – تقديم مساعدات لدول الساحل الأفـريقـــي المتضررة من التصحر والجفاف وغزو الجراد

إذ أخذت علماً بالقرار رقم (27/7-IS) ، الصادر عن القمة الإسلامية السابعة بشأن التضامن الإسلامي مع شعوب السهل الأفريقي؛

وإذ تضع في الاعتبار ضرورة التعجيل بتنفيذ برنامج منظمة المؤتمر الإسلامي/ اللجنة الحكومية المشتركة لمكافحة الجفاف في الساحل الأفريقي/ البنك الإسلامي للتنمية لفائدة شعوب الساحل الأفريقي، الذي قد ينهار إن لم ينفذ في أسرع وقت ممكن؛

وإذ تذكر بالقرارات السابقة الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر والمؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثين لوزراء الخارجية والدورة الحادية والعشرين للكومسيك؛

١- **تعرب** عن تقديرها العميق للمساعدة المقدمة من بعض الدول الأعضاء والأجهزة ذات الصلة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٢- **تهيب** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية إلى منح مساعدات خاصة وعاجلة لتمكين دول الساحل الأفريقي من مواجهة الوضع الحرج الناتج عن نقص الحبوب، وتضرر المراعي نتيجة لقلة الأمطار واجتياح أسراب الجراد المهاجر.

٣- **تعرب** عن تقديرها للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وللجنة الحكومية المشتركة لمكافحة الجفاف في الساحل الأفريقي (سيلس) وللبنك الإسلامي للتنمية على الجهود التي بذلوها من أجل إعداد واستكمال برنامج منظمة المؤتمر الإسلامي/ سيلس/ البنك الإسلامي للتنمية لصالح شعوب الساحل الأفريقي.

٤- **تؤكد** مجدداً ضرورة إيلاء الاهتمام الكامل واللازم للتنفيذ السريع للبرنامج الخاص المشترك بين منظمة المؤتمر الإسلامي/ السيلس/ البنك الإسلامي للتنمية لصالح شعوب الساحل الأفريقي.

٥- **توجه نداء** ملحاً إلى الدول الأعضاء لتقديم مساهمات سخية وجوهرية لتمويل البرنامج المشترك لمنظمة المؤتمر الإسلامي/ السيلس/ البنك الإسلامي للتنمية لفائدة شعوب الساحل الأفريقي، وذلك تحقيقاً لتجسيد تضامن العالم الإسلامي مع هذه الشعوب وتخفيف معاناتهم والمساهمة في تأمين تنمية متواصلة في منطقة الساحل الأفريقي.

٦- **تأخذ علماً**، مع التقدير، بانعقاد اجتماع الدول المانحة والمؤسسات التمويلية القطرية منها والإقليمية، والذي عقدته دولة الكويت خلال شهر يونية/ حزيران ١٩٩٨ لبحث الآليات المناسبة لتمويل البرنامج الجديد.

٧- **ترحب** بمساهمة دولة الكويت بمبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكي كقروض إنمائية ميسرة، وكذلك مساهمة البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي للبرنامج الجديد.

٨- **تلاحظ أيضاً**، مع التقدير، بدء المملكة العربية السعودية في تنفيذ المرحلة الثالثة من برنامجها لصالح دول الساحل الأفريقي لمكافحة الجفاف والتصحر.

٩- **تحث** الدول الأعضاء على الإعلان عن مساهماتها في البرنامج الجديد لدول الساحل الأفريقي.

١٠- **تطلب** من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي متابعة الموضوع، وتقديم تقرير إلى الدورة المقبلة للكومسيك.

ق – المساعدة الاقتصادية لجمهورية موزمبيق

إذ لاحظت مع الارتياح بأن الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أجريت في موزمبيق في يومي ١-٢ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٤، قد تمت بسلام، واتسمت بالشفافية ، مما هيأ الظروف المواتية لدعم العملية الديمقراطية والمضي قدماً في تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية؛

وإذ أعربت عن تقديرها للجهود التي بذلتها حكومة موزمبيق في تنفيذ برنامج للقضاء على الفقر والتنمية والاقتصادية؛

١- **تناشد** البنك الإسلامي للتنمية وجميع المؤسسات الإسلامية والمجتمع الدولي بصفة عامة الاستمرار في تقديم مساعدتهم، لضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية للموزمبيق.

٢- **تحث** البلدان المتقدمة على إسقاط الدين الخارجي المستحق على موزمبيق في ضوء الجهود التي تبذلها حالياً للقضاء على الفقر.

٣- **تدعو** جميع الدول الأعضاء إلى الاستمرار في تقديم الدعم اللازم لتنفيذ برنامج إعادة إعمار موزمبيق.

٤- **تعبر** عن عميق تقديرها للمساعدة المقدمة من بعض الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٥- **تحث** المجتمع الدولي على تقديم المساعدة اللازمة لوضع آليات قومية وشبه إقليمية وإقليمية دولية لمنع الكوارث والاستعداد لها وإدارتها بما في ذلك أنظمة الإنذار المبكر.

٦- **تطلب** من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة القادمة للكومسيك.

ر – تقديم مساعدات اقتصادية إلى جمهورية السودان

إذ تذكر بالقرارات السابقة لمؤتمر القمة الإسلامي، واجتماعات وزراء الخارجية، في دوراتهم السابقة بشأن دعم السودان؛

١- **تعرب** عن القلق العميق لما يعانيه السودان من آثار الحرب المدمرة المفروضة عليه، وتدفق اللاجئين والنازحين من جراء النزاعات والكوارث الطبيعية والجفاف والتصحر والفيضانات .

٢ – **تشيد** بالتطورات الايجابية التي حدثت في جمهورية السودان، والتي أفضت إلى توقيع اتفاقية السلام الشامل في يناير ٢٠٠٥ ، كما ترحب بتكوين حكومة الوحدة الوطنية وبتوقيع اتفاق أبوجا للسلام في دارفور وتهيب ببقية الفصائل التي لم تنضم بعد لاتفاقية السلام للاسراع بذلك، كما ترحب بتوقيع اتفاق أسمرة لإنهاء المشكلة في شرق السودان وتؤكد مساعدتها للسودان لبناء السلام والتنمية من أجل وحدة السودان وإستقراره ,

٣ – **تشيد** بتجاوب البنك الاسلامي مع برنامج المساعدات العاجلة الذي بدأ تنفيذه، وتناشد بقية الدول والمؤسسات تقديم المساعدات العاجلة لدعم البرنامج لإزالة آثار الحرب والجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية، وآثارها على البنية التحتية والهياكل الاجتماعية والاقتصادية.

٤ – **تطلب** من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير بشأنه الى الكومسيك بدورتها القادمة.

ش – مشروع قرار بشأن تقديم مساعدة اقتصادية عاجلة إلى تشاد

إذ تنظر إلى الوجود المكثف للاجئين على أراضي تشاد من ناحية وإلى استمرار صعوبة الأوضاع التي يعيش فيها المشردون من سكان تشاد من ناحية أخرى.

إذ تأخذ في الاعتبار مبادئ ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي وأهدافه وتعهد الدول الأعضاء بتدعيم السلم والأمن الدوليين.

١ - **تدعو** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية والمنظمات الدولية إلى تقديم المساعدات المالية والاقتصادية العاجلة إلى تشـــاد لمساعدتها في مواجهة المشاكل المتعددة للمشردين واللاجئين الموجودين على أراضيها وفي تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية.

٢- **تناشد** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية والمنظمات الإنسانية تقديم المساعدة المناسبة لسكان شرق تشاد.

٣- **تطلب** إلى الأمين العام تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأن هذه المسألة إلى دورة الكومسيك القادمة.

==========

==========

المرفق
(١٠)

الأصل: بالانجليزية

تقرير وتوصيات حلقة العمل حول بناء القدرات

في مجال تيسيرالتجارة والاستثمار للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي

تقرير وتوصيات حلقة العمل

أولاً: الخلفية

قررت اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك) في دورتها الحادية والعشرين التي انعقدت في اسطنبول في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٥، أن يكون " بناء القدرات في مجال تسهيل التجارة والاستثمار" موضوع تبادل الآراء في الدورة الثانية والعشرين للكومسيك المزمع عقدها في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٦. وقد كلف البنك الإسلامي للتنمية بتنظيم حلقة عمل حول هذا الموضوع بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وأي منظمة دولية أخرى، قبل الدورة الثانية والعشرين للكومسيك، وموافاتها بتوصيات حلقة العمل.

ثانياً: الأهداف:

تتمثل الأهداف الرئيسة لحلقة العمل فيما يلي:

١. تعزيز التجارة والاستثمار وتشجيعهما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال بناء القدرات اللازمة لذلك.
٢. رفع مستوى الوعي لدى البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بأهمية بناء القدرات لتسهيل التجارة والاستثمار.
٣. إتاحة الفرصة للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لتبادل الآراء والأفكار والخبرات حول بناء القدرات في مجال تيسير التجارة والاستثمار.
٤. تقييم متطلبات بناء القدرات في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وتحديد المجالات ذات الأهمية ومناقشة الطرق والوسائل الممكنة لتعزيز قدراتها.
٥. طرح عدد من التوصيات على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لاتخاذ خطوات ملموسة على كل من المستوى الوطني والإقليمي ومستوى منظمة المؤتمر الإسلامي.

وقد حضر فعالية حلقة العمل ممثلو البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التالية:

- المملكة العربية السعودية.
- الجمهورية التركية.
- ماليزيا.
- الجمهورية التونسية.
- جمهورية قيرقيزيا.
- جمهورية بنغلاديش الشعبية.

- جمهورية باكستان الإسلامية.
- جمهورية مصر العربية.
- دولة الإمارات العربية المتحدة.
- جمهورية إندونيسيا.
- المملكة الأردنية الهاشمية.
- جمهورية طاجيكستان.
- دولة الكويت.
- جمهورية كازاخستان.
- جمهورية أذربيجان.

وشارك في فعالية حلقة العمل ممثلو منظمة المؤتمر الإسلامي وبعض الهيئات المتخصصة التابعة للمنظمة والمنبثقة عنها، وهي:
- مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
- اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري(الكومسيك)
- المركز الإسلامي لتنمية التجارة
- مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية
- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة
- الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا

كما شارك في أعمال الحلقة ممثلو المنظمات الدولية التالية بوصفهم خبراء في هذا المجال:
- المنظمة العالمية للجمارك
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا
- مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (أونكتاد)

ثالثاً: الجلسة الافتتاحية

بعد تلاوة آيات من الذكر الحكيم، تلا الأستاذ حُميد العتيبي، ممثل منظمة المؤتمر الإسلامي، على المشاركين رسالة معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي، الأمين العالم لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وقد شكر معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي في رسالته البنك الإسلامي للتنمية على تنظيم هذه الحلقة. وأشاد بالدور المحوري الذي تضطلع به الكومسيك في النهوض بالتجارة وتعزيز الروابط الاقتصادية بين البلدان الأعضاء في المنظمة، وبالدور الرئيس الذي يقوم به البنك الإسلامي في تنمية التبادلات التجارية ومشاريع الاستثمار المشتركة بين البلدان الأعضاء. وبين أن التجارة إحدى الوسائل الرئيسة لإرساء علاقات اقتصادية واجتماعية قوية، وأنها مصدر هام للتنمية الاقتصادية ونقل المعرفة والمهارات. واتفق ذلك مع الإدراك بأن الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي انعقدت في مكة المكرمة في ديسمبر ٢٠٠٥، كلفت الكومسيك باتخاذ تدابير لزيادة التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد أتاحت الحلقة فرصة مناسبة للدول الأعضاء لتبادل الآراء والتجارب وتحديد الطرق المثلى لبناء القدرات وتسهيل التجارة بينها. وأعرب عن أمله في أن تتوصل الحلقة إلى توصيات ملموسة لزيادة التبادلات التجارية وفرص الاستثمار بين البلدان الأعضاء في المنظمة.

كما أشار سعادة السفير الدكتور أسد عمر، المندوب الدائم لجمهورية أفغانستان لدى الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى بجنيف في كلمته الافتتاحية إلى أهمية بناء القدرات في إنتاج السلع وتبادلها في الأسواق . وقال إنه من الضروري التمكن من تبادل السلع والخدمات في الأسواق المحلية أو عبر الحدود. وبعد ذكر أوجه القصور التي تشترك فيها معظم البلدان الأعضاء في المنظمة، حثها على بناء قدراتها حتى تشارك في النظام العالمي للتجارة من أجل تعزيز قدرة اقتصادها على التنافس. و أضاف قائلا إنه لما كانت عملية التنمية آخذة في الارتكاز أكثر فأكثر على المعرفة، فإن بناء القدرات المتصلة بالتجارة ضروري لتحسين فهم القضايا ذات الصلة ووضع الطرق المناسبة للتمكن من المشاركة الفاعلة في النظام التجاري. وقال إن الهدف من الاجتماع هو مساعدة الدول الأعضاء في المنظمة، ليس على تعزيز التجارة بينها فحسب،بل أيضاً على المشاركة في التجارة الدولية حتى تتمكن جميع البلدان من الاستفادة بغض النظر عن حجمها أو ثرواتها أو أهميتها السياسية. وفي الختام أكد أن عملية وضع القوانين الخاصة بالتجارة كان لها، وسيكون لها، أثر هام على القدرات التجارية لجميع البلدان الأعضاء في المنظمة وعملية التنمية.

كما رحب معالي الدكتور أحمد محمد علي، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، في كلمته الافتتاحية، بالمشاركين في هذه الحلقة الهامة. وبين أن البنك نظم هذه الحلقة تنفيذا للتكليف الذي أناطته به الكومسيك في دورتها الحادية والعشرين التي انعقدت في إسطنبول في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٥م. وقد تشرف البنك باستضافة هذا الحدث الذي جاء في إطار ما يبذله لتعزيز بناء القدرات في البلدان الاعضاء في المنظمة في مجال تسهيل التجارة والاستثمار. كما نوه بالدور الذي يقوم به البنك في مساعدة الدول الأعضاء على بناء قدراتها المؤسسية والبشرية المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية.

وقد أشار إلى أن الاقتصاد العالمي يواجه تحديات كبيرة في المرحلة الحالية لعولمة التجارة وتحريرها. فالبلدان النامية، ومنها البلدان الأعضاء في المنظمة، بحاجة إلى تعزيز قدراتها التنافسية حتى تشترك في جني ثمار الوصول إلى الأسواق والمنافسة بفعالية في اقتصاد معولم. لذلك يعد تسهيل التجارة والاستثمار عنصراً هاماً في تمكين دولنا الأعضاء من تحقيق نمو اقتصادي جيد، والتصدي لتحديات الفقر. فمن شأن بناء القدرات في البلدان الأعضاء في المنظمة، خاصة أقلها نموا، في مجال التجارة والاستثمار، أن يساهم مساهمة كبرى في تهيئة مناخ موات في استقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة وزيادة قدراتها الإنتاجية.

رابعاً: مداولات حلقة العمل

استمرت جلسات حلقة العمل لثلاثة أيام. وترأسها في اليومين الأولين سعادة السفير الدكتور أسد عمر، المندوب الدائم لجمهورية أفغانستان لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف. هذا، في حين ترأس الجلسات التي عقدت في اليوم الأخير من الحلقة سعادة السفير مختار دجيومالييف ، سفير كازاخستان مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف.

وفي ما يلي موجز لأهم ما تضمنته الأوراق التي قدمها الخبراء الدوليون وممثلو المؤسسات التابعة للمنظمة من نقاط.

أ) الأوراق التي قدمت من قبل الخبراء الدوليون :

١ - *مفهوم بناء القدرات والحاجة اليه بوصفه وسيلة للتنمية من أجل تسهيل التجارة والاستثمار*

قدمتها سعادة السفيرة/ أمينة جواهر محمد
الممثلة الدائمة لجمهورية كينيا لدى منظمة التجارة العالمية

أبرز ما تناقشه هذه الورقة، على المستوى التصوري، هو أهمية تسهيل التجارة في البيئة التجارية العالمية المتغيرة وما تمثله للبلدان النامية من تحديات.

ويناقش الجزء التمهيدي من الورقة الحاجة إلى بناء القدرات وتسهيل التجارة والاستثمار ومدى تأثيرها على اقتصادات البلدان النامية بشكل عام و البلدان الأعضاء في المنظمة بشكل خاص. أما من حيث القيود، فأبرزت الورقة أن أكبر عائق يقف أمام التمتع بكامل مزايا التجارة هو عدم القدرة على استخدام الفرص التي يتيحها فتح أسواق إلى جانب أحكام معاملة تقييد وتمييز خاصة (Special & Differential) للبلدان النامية. فالعوائق التي تُواجه من حيث تخلف البنيات التحتية أو عدم وجودها أو من حيث فجوة المعلومات التجارية، تجعل كل ما حصل عليه من تنازلات عبر المفاوضات عديمة الجدوى. وفي هذا السياق، ترجح الورقة القول بأنه يجب فهم أهمية بناء القدرات بوصفها أداة لتسهيل التجارة والاستثمار وتعزيز التنمية.

وبالإضافة إلى ذلك، تشير الورقة إلى أن الدول تدرك الأهمية البالغة لتسهيل التجارة في زيادة القدرة التنافسية وتعزيز التجارة و دعم فوائد العولمة. ومن وجهة نظر البلدان النامية، يبين الشروع في عملية جادة لتسهيل التجارة لبقية العالم أن بلدا ما منفتح ومستعد للأعمال. كما يمكن المؤسسات التجارية في بلد ما من القيام بأعمال تجارية داخلية وخارجية بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية والشفافية ويساهم بذلك في خلق الثروات وتعزيز التنمية.

وفيما يخص مجالات اهتمام البلدان النامية، تبين الورقة بعض الأبعاد المختارة لتسهيل التجارة ومدى مساعدة الجهود الثنائية ومتعددة الأطراف والإقليمية في التعامل مع متطلبات تسهيل التجارة ومطالبها.

وفي الختام، تلفت الورقة الانتباه إلى المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية حول تسهيل التجارة وحاجة البلدان النامية إلى المساعدات الفنية وبناء القدرات.

٢- بناء القدرات وسيلة لتعزيز الإنتاج

قدمها سعادة الدكتور/ أسد عمر
المندوب الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة
ومنظمات دولية أخرى في جنيف.

تناقش الورقة أبعاد الإنتاج ذات الصلة بتسهيل التجارة والاستثمار. وتصنف الورقة الجوانب المتصلة بالإنتاج إلى طيف من المواضيع. أولاً، تناقش الورقة قضايا تتعلق بالقدرة الإنتاجية وكيف أثبتت التجارب أن خلق منتجات جديدة وعمليات جديدة وأساليب تنظيمية وفرص تعلم، أهميتها الكبيرة تاريخياً. وسلط الضوء على وسائل إنتاج مختلفة في هذا الجزء من الورقة.

وتطرق الجزء الثاني من هذه الورقة إلى القدرة التقنية. فأكد على الأهمية البالغة للتقنية في عمليات الإنتاج. كما أبرزت الحاجة إلى توسيع مفهوم التقنية بوصفها وسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية.

كما تركز الورقة على الحاجة إلى بناء القدرات الوطنية في البلدان الأعضاء في المنظمة. وتتضمن إحصاء للمشاكل التي تواجهها هذه البلدان ، وتقدم اقتراحات محددة للبلدان الأعضاء في المنظمة من أجل تعزيز قدراتها الإنتاجية لتسهيل التجارة .

٣- الأبعاد المؤسسية لبناء القدرات ومتطلبات البنيات الأساسية لتسهيل التجارة والاستثمار

قدمها السيد/ خليل حمداني
الموظف المسؤول، قسم الاستثمار، والتكنولوجيا وتنمية المشاريع، الأونكتاد

تركز الورقة على الحاجة إلى تطوير أطر للمؤسسات والبنيات التحتية في البلدان النامية لجعل قدراتها الإنتاجية تنافسية وأنظمتها الخاصة بالاستثمار أكثر جاذبية.

ويتناول الجزء الأول من الورقة، بشكل مكثف، مواضيع تتصل بعوائق القدرات وتقترح طرقاً وسبلاً لمعالجتها.

أما الجزء الأخير من الورقة، فيناقش إطار سياسات الاستثمار بالتفصيل. و يتناول مواضيع تتعلق بضمانات الاستثمار وحوافزه. كما تستعرض الاتجاهات العالمية للاستثمارات الخارجية المباشرة وتتضمن اقتراحات لزيادة جاذبية هذه الاستثمارات وتوجيهات بشأن القطاعات المحتملة للاستثمارات الخارجية المباشرة وتوضح مزايا الاستثمار في البنيات التحتية.

كما تتضمن الورقة دراسة للعلاقة بين السياسات الصناعية وكيفية استخدامها لاستقطاب الاستثمار. وتركز على أهمية التعاون الإقليمي بوصفه إستراتيجية للتنافس في الأسواق العالمية.

وأخيراً، تستعرض الورقة دور تدفقات التقنية والدعم الدولي للبلدان النامية من خلال برامج الدعم عن طريق التبرعات في مختلف أوجه التنمية المؤسسية والبنيوية التحتية.

٤- الجوانب المالية لبناء القدرات

قدمها السيد/ مايكا فيبسالاينين (Mr. Mika Vepsalainen)
أمين مركز الأمم المتحدة لتسهيل الإدارة والتجارة والنقل
للجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة.

تدرس هذه الورقة بعض الآثار الهامة التي يمكن أن يحدثها تسهيل التجارة على تدفقات التجارة وموارد الحكومة والاستثمار الخارجي المباشر. وتركز على الجوانب المالية لتسهيل التجارة.

وتبدأ الورقة بتحديد مواضيع تسهيل التجارة ومكاسبها. وتبين بالتفصيل ما يتحقق من مكاسب للحكومات والقطاع الخاص من خلال تحسين الكفاءة و إدخال الآليات و كفاءة الموانئ وتوحيد إجراءات الجمارك وتبسيطها.

ويرتكز التحليل الوارد في الورقة على عدد من المصادر، منها البيانات التجريبية وتجارب الدول. كما تحدد مصادر تمويل تسهيل التجارة وتوضح كيف يمكن لتسهيل التجارة وحدها أن يصبح بذاته طريقة لتوفير الموارد من خلال تقليص تكلفة القيام بالأعمال.

كما تناقش الورقة كيف دلت التجارب على أن التكاليف الإضافية تمثل عائقاً تجارياً وغير تجاري. فالورقة ترجح القول بأن عنصر الادخار في ما أمضي من وقت على أمور لوجستية، يفقد الأعمال قدرتها التنافسية. ويتضمن الجزء الأخير من الورقة بعض التوصيات العملية التي يرجى منها تحسين تدابير تسهيل التجارة.

٥- الموارد البشرية بصفتها أحد أركان بناء القدرات

قدمها السيد/ يوشيرو بابا (Mr. Yoshiro Baba)
موظف فني، دائرة بناء القدرات، منظمة الجمارك العالمية

تناقش هذه الورقة وتصف، بالتفصيل، دور منظمة الجمارك العالمية وتفصل القول في جهودها في تنمية الموارد البشرية لتسهيل التجارة، كما تبحث الوسائل التي صممتها منظمة الجمارك العالمية وطورتها بالتعاون مع دولها الأعضاء لتعجيل التخليص الجمركي وتيسيره.

وتركز الورقة على قضايا النزاهة و تستعرض بشكل مكثف تدابير استئصال الفساد من خلال وسائل دولية.

كما تفحص الورقة بعمق إستراتيجية الموارد البشرية عموماً وجهود منظمة الجمارك العالمية لبناء موارد بشرية بوصفها أداة لتسهيل التجارة.

وتتناول الورقة الجزء الخاص بالتدريب في جهود منظمة الجمارك العالمية في وضع وتحديث معايير بناء القدرات وأدواتها. كما تبين المنهجية التي صممتها المنظمة واعتمدتها في تنفيذ برامجها التدريبية للمواضيع المتعلقة بالجمارك.

ويرد في خاتمة الورقة عدد من العناصر في شكل أفكار للمناقشة لتكون منهجا لبناء القدرات في تسهيل التجارة.

٦ – *مصادر بناء القدرات: المستوى البيني الوطني والإقليمي والدولي للوكالات*
قدمها السيد/ مايكا فيبسالاينين (Mr. Mika Vepsalinen)

تستعرض هذه الورقة مصادر بناء القدرات على المستوى البيني والإقليمي والدولي للوكالات. وتناقش بالتفصيل المصادر التي يمكن للحكومات الوطنية أن تطرقها لطلب الدعم لبرامجها الخاصة ببناء القدرات في تسهيل التجارة .

وتتضمن الورقة توجيهات وتحدد بعض المبادرات الدولية والإقليمية باعتبارها برامج دعم ممكنة و ميدانية وبما أن تسهيل التجارة يشترك فيها عدد من الوكالات الحكومية، فهي تعقد أعمال هذه البرامج، خاصة تكامل الآليات البينية للوكالات لتطبيق برامج الدعم هذه بنجاح إلا أن الورقة تبحث هذه العوائق ومختلف الجهود والمساعي الوطنية والإقليمية والدولية للتعامل مع هذه القضايا. وتعرض الورقة أمثلة لمختلف المشاريع الدولية والإقليمية والوطنية الحالية لتسهيل التجارة.

ويعرض الجزء الأخير من الورقة مختلف المشاكل التي تواجهها برامج بناء القدرات الوطنية. كما ترد فيه توصيات عملية بشأن طريقة التعامل مع مشكلة بناء القدرات لتسهيل التجارة. كذلك يركز في الجزء الأخير من الورقة على برامج الدعم وبعض النشاطات العملية التي تنفذها اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

ب) الأوراق التي قدمتها المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي

- ***المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات***

أفاد السيد صادق محمد ممثل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ، المشاركين ، في معرض عرضه لبرنامج التعاون الفني في مجال ترويج الاستثمار ، بأن البرنامج المذكور يُعد إحدى مبادرات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الهادفة إلى تعزيز ودعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في المجموعة (٥٦ دولة) في مجال التنمية ، وذلك من خلال برنامج متكامل لترويج الاستثمار الأجنبي والتعاون الفني . وتمشياً مع الاهتمام الذي يوليه البنك الإسلامي للتنمية لتنمية القطاع الخاص ، يهدف البرنامج المذكور أساساً إلى تحسين مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء . ولن يتحقق ذلك إلا بتطبيق برامج ترمي إلى تحسين بيئة الاستثمار في الدول الأعضاء، مما يتيح تدفق المعلومات عن فرص الاستثمار في تلك الدول ، إلى جانب بناء قدرات الوكالات المعنية بتعزيز الاستثمار وترويجه ، وتعزيز قدرات المؤسسات الحكومية ذات الصلة . ويشمل برنامج ترويج الاستثمار والتعاون الفني إجراء دراسات الجدوى المتعلقة بإمكانيات الاستثمار المتاحة في قطاعات معينة في الدول الأعضاء ، ويشمل أيضاً إعداد وثائق المشروعات في القطاعات الحيوية ، وعقد مؤتمرات لتعزيز قدرات وكالات ترويج

الاستثمار ، وتطوير موقع على شبكة الانترنيت يتضمن أحدث المعلومات والبيانات عن فرص الاستثمار في هذه الدول.

وسيقوم البرنامج المذكور ، من خلال الشراكة الاستراتيجية مع بعض المؤسسات الدولية ، كالوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار (MIGA)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) ، والاتحاد العالمي لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA) بتلبية الحاجات الخاصة للدول الأعضاء بغية تحسين مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر وتنشيطه في هذه الدول .

ولمجموعة البنك الإسلامي للتنمية ثروة غنية من المعرفة في مجال تحديات التنمية التي تواجه الدول الأعضاء الست والخمسين . وتتيح المجموعة خدمات عديدة في مختلف مراحل عملية الاستثمار ، ابتداءً من التمويل (المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وعمليات البنك) ومروراً بالتأمين (المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات) وانتهاءً بمرحلة تقييم الأثر التنموي . ويهدف البرنامج إلى إضافة هذه الخبرة إلى خبرة شركائنا الدوليين لإسداء المشورة البناءة ، ولتقديم المساعدة تلبية للحاجات الخاصة للدول الأعضاء كل على حده .

- ***إدارة تمويل وتنمية التجارة، البنك الإسلامي للتنمية***

أشار السيد نجيب حسين ممثل ادارة تنمية وتنويل التجارة، إلى أن البنك يعمل بنشاط في تعزيز تدفق التجارة بين بلدانه الأعضاء من خلال برامج متنوعة لتمويل التجارة وتعزيزها. فبرامج البنك الإسلامي لتمويل التجارة تستخدم صيغاً موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها مثل المضاربة والبيع بالأقساط. وتمول هذه البرامج عمليات عبر الحدود مع إيلاء أولوية لبلدانه الأعضاء. ويمكن للبنك الإسلامي أن يمول متطلبات الواردات لجميع الكيانات الاقتصادية في بلدانه الأعضاء مثل المشاريع الحكومية التي تمتلكها الدولة والشركات الخاصة الكبرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتكون آلية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال خط التمويل المقدم للبنوك المحلية.

ونوه بأن المشاريع الأساسية للبنك الإسلامي في تمويل التجارة هي عمليات تمويل تجارة الواردات وبرنامج تمويل الصادرات وبرنامج تمويل صادرات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وبرنامج التعاون والتعزيز التجاري. وتتصل البرامج الثلاثة الأولى بتمويل التجارة، بينما يتصل الأخير بتعزيز التجارة. ويسمى الكيان التجاري الجديد المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وقد أقر إنشاؤها خلال الاجتماع الأخير لمجلس محافظي لبنك الذي انعقد في الكويت في مايو ٢٠٠٦تحت مظلة مجموعة البنك الإسلامي وستتولى قريبا جميع نشاطات البنك الإسلامي المتصلة بتمويل التجارة.

كما ذكر أن إجمالي المبالغ التي اعتمدها البنك الإسلامي منذ إنشائه حتى نهاية ١٤٢٦هـ قد وصل إلى ٢٤ بليون دولار أمريكي منها ١٩,٢ بليون دولار أمريكي في إطار برنامج تمويل الصادرات وبرنامج تمويل صادرات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، و ٣,٨ بليون دولار في إطار نوافذ أخرى. وكانت ٧٥% من هذه الاعتمادات لتمويل التجارة البينية.

وأفاد أنه سعيا لتحقيق الهدف الإستراتيجي المتمثل في زيادة التجارة بين البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي يقدم البنك حوافز في شكل هامش ربح أقل وفترة سداد أطول للواردات من البلدان الأعضاء. إلى جانب ذلك، مثل برنامج البنك الإسلامي لتمويل التجارة المذكور أعلاه أداة لتسهيل تدفقات التجارة من خلال خدمة الأهداف التالية: إضافة قيمة إلى خطابات الاعتماد من بنوك البلدان الأعضاء وتقليص تكاليف المعاملة و شبكة المصارف المراسلة ومعرفة السوق والتمويل المهيكل للتجارة وحشد الأموال.

إلا أن البنك الإسلامي يدرك أن المبالغ التي قدمها والتي يعتزم تقديمها في المستقبل لا يمكن أن تستوفي جميع متطلبات الكيانات المستوردة في البلدان الأعضاء في المستقبل. فالاعتمادات التي بلغ متوسطها ١,٧ بليون دولار في السنوات الخمس الأخيرة لا تمثل سوى جزء من إجمالي التجارة السنوية لبلدان المنظمة والتي تقدر بـ ١,٥٠٠بليون دولار أمريكي. وهذا يعني أن البنك الإسلامي لا يمكن أن يكون المؤسسة الوحيدة المسؤولة عن تعزيز تدفقات التجارة بين البلدان الأعضاء. فمن الواضح أن دور البنك الإسلامي في زيادة التجارة البينية لا يعدو كونه محركا ومحفزا. ويتعين على البلدان الأعضاء أن تعزز تجارتها خاصة على مستوى قدراتها التصديرية. بالإضافة إلى ذلك، وحتى تتم زيادة التجارة البينية، تحتاج البلدان الأعضاء كذلك للتعامل الإيجابي مع قضايا الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

وفي الختام، ذكر أن البنك الإسلامي لا يدعي القدرة على حل جميع المشاكل التي تواجه التجارة البينية أو على تمويل جميع العمليات التجارية البينية. لكنه يستطيع بصفته مؤسسة تنموية يمتلكها ستة وخمسون بلدا عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي، أن ينهض بدور هام بانتقاله من موفر للأموال إلى حاشد للأموال. لكن زيادة التجارة البينية لن تنجح إلا إذا قامت البلدان الأعضاء نفسها بجهود حثيثة لتعزيز التجارة بينها.

- ***اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)***

بين ممثل الكومسيك السيد متيني جنكول أنه لا شك في أن لموضوع بناء القدرات لتسهيل التجارة والاستثمار أهمية كبيرة في التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدان الأعضاء في المنظمة. فمعظم بلدان المنظمة من البلدان النامية والأقل نموا وقدرتها على تسهيل التجارة والاستثمار ضعيفة أو ضعيفة جداً.

وأكد أن بلدان المنظمة بحاجة ماسة إلى تسهيل التجارة والاستثمار بينها، إذ إن المستويات الحالية للتبادلات التجارية بينها بعيدة عن مستوى التعاون المرغوب فيه أو المحتمل للتعاون. فالتعاون في هذا المجال يقتضي تحقيق وعي البلدان الأعضاء وزيادته. ومن شأن النهوض بالتجارة الثنائية والمتعددة فيما بينها أن يفضي إلى التنمية الاقتصادية التي من شأنها أن تزيد قدراتها التنافسية.

وقال أنه لا بد من بناء التزام سياسي من البلدان الأعضاء لوضع سياسات لتسهيل التجارة والاستثمار. وهو يرى أن هذين هما الشرطان الأساسيان لتسهيل التجارة والاستثمار.

واقترح أن تزيد الكومسيك من الأهمية التي توليها لتسهيل التجارة والاستثمار في برامجها المخصصة لبناء القدرات. وأوضح أن قضية التخفيف من حدة الفقر في البلدان الأقل نموا

ومنخفضة الدخل ما زالت مدرجة في جداول أعمال مختلف مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية الإسلامية من أجل القضاء على الفقر فيها بحلول العقد المقبل.

- ***المركز الإسلامي لتنمية التجارة***

أشار ممثل المركز السيد امادو سيرى سال إلى أن تبسيط وتوحيد إجراءات التجارة الدولية، بما في ذلك "النشاطات والأساليب والإجراءات الخاصة بجمع وعرض و إرسال ومعالجة البيانات المطلوبة في حركة السلع في التجارة الدولية" شرط أساسي لتسهيل التجارة. وقال إن مباحثات جولة الدوحة بشأن تسهيل التجارة شملت حرية العبور والرسوم والإجراءات المتصلة بالاستيراد والتصدير وشفافية ضوابط التجارة- المتصلة بشكل أساسي بإجراءات الحدود مثل الجمارك وإجراءات الموانئ ، وإجراءات النقل. وأضاف قائلا إن الزيادة المطردة في حجم التجارة وتعقيداتها في السنوات الأخيرة أحدثت تغييرا كبيرا في مناخ التشغيل لدى أسرة التجارة الدولية. كما أبرزت الأثر السلبي للإجراءات الحدودية التي تفتقر إلى الكفاءة، على الحكومات والأعمال، وبالتالي على العميل والاقتصاد برمته. وقد واجهت الحكومات التهريب والتزوير ومشاكل الأمن الوطني، التي أدت إلى هجرة الضباط الحكوميين، بينما دفعت الأعمال ثمن بطء توصيل السلع وعدم القدرة على توقعه وإجراءات الجمارك المكلفة، بل خسرت بعض فرص الأعمال. وتؤدي كل هذه التكاليف في النهاية إلى غلاء أسعار السلع على المستهلك. وهذه التكاليف "الخفية" للتجارة شديدة الارتفاع – إذ تصل إلى ١٥% من قيمة البضائع المعروضة للتجارة في بعض الحالات- كما تظهر بعض الدراسات في كثير من البلدان. ويمكن أن تكون مزايا الرعاية الناتجة عن إجراءات جمركية تتسم بقدر أكبر من الكفاءة، بدرجة عالية مماثلة لدرجة تلك الناجمة عن تقليص التعريفات. ويمثل ذلك مشكلة لجميع الأمم التي تشتغل بالتجارة. وقد شكلت عملية تبسيط التجارة وتيسيرها – ما يعرف بتسهيل التجارة ، عنصرا أساسيا في أجندة الدوحة للتنمية للمفاوضات متعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية. وكان لتسهيل التجارة أهمية خاصة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي: فقد أظهرت الدراسات أن لها فرصة في تحقيق أكبر المكاسب من تحقيق المزيد من الكفاءة في إجراءات التجارة، بالرغم من أن تحقيقها قد يشكل تحديا لهذه الاقتصادات أكثر مما يشكله للعالم المتقدم. لكن حتى التخفيض المتواضع في تكلفة العمليات التجارية من شأنه أن يحدث أثرا إيجابيا على التجارة لكل من العالم المتقدم والنامي.

- ***مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية***

بين ممثل المركز السيد نبيل دبور أنه إلى جانب اتساع الرقعة الجغرافية التي تقع فيها مجموعة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، تتسم المجموعة بتنوع كبير من حيث السكان والبنيات الاقتصادية والأنظمة السياسية والتنمية الاقتصادية والثروات الطبيعية والعلاقات الدولية والأولويات التنموية.

وفي الواقع، كان لهذا الوسط المختلط أثرا كبيرا على مختلف جهودها التعاونية الاقتصادية التي بذلت حتى الآن في إطار المنظمة حيث لم يتحقق سوى تقدم ضئيل ظهر في نتائج ملموسة سجلت بالفعل خاصة في مجال التجارة والاستثمار البينيين في إطار المنظمة.

في هذا الإطار، واجه كثير من دول المنظمة، خاصة أقلها نمواً، إلى جانب مشاكل هيكل الإنتاج، عوائق مؤسسية وتقنية وبشرية كبيرة. فما زال نقص البنيات التحتية التجارية والاستثمارية الملائمة، من قبيل النقل المباشر والمتطور وشبكات الاتصال والمعلومات، تعيق تدفقات التجارة والاستثمار بين هذه البلاد من جهة وبينها وبين بقية العالم من جهة أخرى. ولم يكن من الممكن تجاوز هذه المشاكل وغيرها دون بذل جهود كبيرة لتحسين ما يشار له بـ" بناء القدرات " للتنمية الاقتصادية بشكل عام ولتعزيز الاستثمار بشكل خاص.

ونظرا لهذه الأوضاع، أشار إلى أن الورقة محاولة لتقييم السجلات الأخيرة وأداء التجارة والاستثمار في بلدان المنظمة والتركيز على العقبات الأساسية التي مازالت تعيق جهودها لرفع مستوياتها في التجارة والاستثمار على كل من المستوى الوطني والمستوى البيني في إطار المنظمة. وركزت بشكل أساسي على دور بناء القدرات في تعزيز التجارة والاستثمار في هذه البلدان.

كما أشار إلى أن الفصل الثاني من الورقة تقدم عرضاً حديثاً لواجهة التجارة في بلدان المنظمة. وبعد استعراض الهيكل العام للإنتاج والتجارة، حللت الورقة أداء التجارة واتجاهها في هذه البلاد مع تركيز خاص على التجارة البينية في إطار المنظمة.

كذلك، تضمن الفصل الثالث عرضا لواجهة الاستثمار، المحلي والخارجي في بلدان المنظمة بلدان المنظمة. وبحثت الوضع الحالي للاستثمار البيني في إطار المنظمة. من حيث تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة على بلدان المنظمة ومنها وأداء هذه البلدان وقدراتها في هذا المجال.

كما سلط الفصل الرابع الضوء على مجمل نشاطات التعاون الاقتصادي في إطار المنظمة وركز على العوائق ودور بناء القدرات في تعزيز التجارة والاستثمار البينيين في إطار المنظمة. وأخيرا، تضمن الفصل الخامس بعض الملاحظات الختامية وعددا من التوصيات الخاصة بالسياسات ذات الصلة بالموضوع.

- ***الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة***

ركز ممثل الغرفة الإسلامية السيد ازهر ابن حسن في عرضه على التجارة باعتبارها وسيلة للتنمية الاقتصادية. فالتجارة تمثل حاليا ٣٠% من إجمالي الناتج المحلي على المستوى العالمي وقدر نموها حتى سنة ٢٠٢٠ بنسبة ٥٠%. وقد كانت عملية تسهيل التجارة مفيدة في جميع البيئات ويمكن أن توفر بلايين الدولارات لكل من القطاع العام والخاص كما بينت ذلك تجارب البلدان المتقدمة.

تواجه بلدان المنظمة حاليا تحديات تجارية كثيرة تتطلب الاهتمام بما يلي :

أ) تمويل التجارة. وهو في صدارة القائمة، إذ أن التجارة لا يمكن أن تقوم لها قائمة دون تمويل كاف. وعليه، يوصى بدعم تسهيل التجارة من خلال وضع ضوابط لتمويل التجارة وإنشاء مؤسسات تتيح مزيداً من أدوات تمويل التجارة، بما فيها أنظمة الاعتماد المستندي وأنظمة الدفع الإلكتروني وضمانات تأمين ائتمان الصادرات.

ب) تسهيل حرية الحركة لمجتمع الأعمال في البلاد الإسلامية، من خلال إصدار تأشيرات لعدة سفرات، حتى يتيسر لرجال الأعمال الحقيقيين السفر من بلد لآخر.

لكن تنفيذ أي نظام يقتضي إدراك أن ثمة تكلفة مرتبطة دوماً بتغيير الوضع الراهن. وهذه التكلفة ستتحملها كل من الحكومة والمنظمات الممولة والشركات. لذلك، كان من المهم إشراك مجتمع الأعمال في مرحلة مبكرة في تنمية عملية تسهيل التجارة لتأسيس الشرعية والملكية من أجل منح العملية أكبر قدر ممكن من الفعالية واليسر.

بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لمناهج إقليمية وشراكات إستراتيجية لتكميل التدابير الوطنية. فالنهج الإقليمي يمكن أن يكون وسيلة ذات كفاءة في تنسيق الأعمال وتحديد الأولويات واستعراض التقدم المنجز وحشد الموارد وتخصيص الأموال ورصد مستويات المساهمة، فيما يتصل بحل المشاكل المشتركة.

وفي إطار السعي في استقطاب الاستثمار الخارجي، الذي أصبح مرادفاً للتوظيف ونقل التقنية ونمو الصادرات، يتعين على البلدان الإسلامية تحرير ضوابطها الخاصة بالاستثمار واتخاذ الخطوات اللازمة لتسهيل التجارة. ومن شأن ذلك أن يفتح اقتصاداتها و يتيح للقطاع الخاص فرص تعزيز الاستثمار.

ومن الملائم وضع نهج شامل على المدى الطويل. أما على المدى المتوسط، فهنالك حاجة إلى وضع أولويات للنشاطات بطريقة عقلانية.

- ***الجامعة الإسلامية للتكنولجيا***

أشار ممثل الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا الدكتور زهر الكبير في عرضه إلى أن التجارة والاستثمار يمثلان الآليتين الأساسيتين اللتين ولدت من خلالهما قوى السوق العالمية (مثل المنافسة وتنمية الموارد البشرية ونقل التقانة والابتكارات التقنية) نموا في البلدان المتقدمة والنامية. وكان للتوسع التجاري أهمية خاصة للبلدان التي كان الطلب المحلي فيها أضعف من أن يكون قادرا على دعم التوسع السريع في الإنتاج والتوظيف وموارد الدخل. وقد ذهب البعض إلى القول بأن المشاركة في نظام التجارة العالمية القائم على أحكام، قد حقق مزيدا من المزايا كالاستقرار الاجتماعي (وهو عامل لدرء الصراعات) وحسن تدبير الشأن والإصلاحات القانونية والمؤسسية وتهيئة بيئة مواتية لتعبئة التمويل الخاص و توليد نمو اقتصادي. ثم حلل العقبات الداخلية التي تواجه البلدان النامية، والتي انبثقت بشكل أساسي عن:

- افتقار الحكومات إلى القدرة على المشاركة في النظام الدولي والتفاوض من أجل معاملة أفضل.
- افتقار الحكومات إلى القدرة على صياغة وتنفيذ سياسات وطنية ملائمة لتهيئة بيئة اقتصادية مواتية للاستثمار والإنتاج والتجارة.
- افتقار الشركات إلى القدرة على إنتاج وبيع سلع وخدمات ذات جودة بمقاييس دولية وعدم الحصول على معلومات وخدمات من شأنها أن تزيد من قدرته التنافسية.

والواقع أنه يجب أن تتركز جهود بناء القدرات على هذه العوامل المقيدة. ويمكن طلب مساعدات فنية ومالية من البلدان المانحة، إن اقتضتها الضرورة، لإزالة العقبات.

ومن غير المعقول تطوير قدرات للتجارة والاستثمار دون إيلاء اعتبار ملائم لتنمية الموارد البشرية. فنجاح بناء القدرات يرتكز على نوعية الناس المشاركين في هذه الجهود.

ويعد تطوير قدرات أفراد يضطلعون بهذه الكثرة من المهارات المختلفة مهمة ضخمة. تتطلب مشاركة جميع أصحاب الشأن.

ويتعين على الدول الأعضاء في المنظمة استكشاف هذا النوع من المصادر الابتكارية لتمويل مشاريع بنية تحتية وبناء قدرات في الدول الأعضاء المحتاجة.

التوصيـــــات

توصل المشاركون في حلقة العمل إلى التوصيات التالية:

أ- التوصيات الخاصة بالسياسات:

١. يقتضي نجاح مبادرات بناء القدرات عزيمة والتزاماً سياسيين متواصلين على مستوى عال.

٢. يجب أن تتوافق مبادرات تسهيل التجارة مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الأخرى للسياسات الوطنية.

٣. يجب أن يكمل مبادرات تسهيل التجارة نهج شامل يتضمن إدارة الموارد البشرية وتنميتها

ب- تعزيز القدرة الإنتاجية:

٤. يجب أن تكون السياسات المصممة لزيادة القدرة التنافسية لطاقات الإنتاج الوطنية متعددة الأبعاد مع التركيز على كل من مستوى الشركة (تحقيق الحد الأمثل من استخدام الموارد وتوجيه النمو، والكفاءة التنظيمية والمدخلات التقنية)، ومستوى السوق (نوع الأسواق الإقليمية وحجمها وتعزيز القدرة التصديرية). كذلك يجب التركيز على دور الحكومة من خلال تنفيذ سياسات متسقة وتهيئة بيئية مواتية للتصدير وتحديد قطاعات الأسواق وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص والمشتريات العامة (وهي أداة هامة لتحفيز الإنتاج).

٥. لا بد لتعزيز القدرة الإنتاجية من الإقرار بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بوصفها المحل الهندسي الأساسي للنشاطات الإنتاجية ويجب منحها الدور الريادي لاستكشاف فرص جديدة للتصدير.

٦. لا بد لتعزيز القدرة الإنتاجية من وضع إطار متسق للسياسات (تحرير الضرائب، المناطق التجارية الحرة واتفاقات التجارة الإقليمية. ويجب أن يتضمن هذا الإطار تعديلات مرنة زمنيا وبرامج تصدير واستيراد ومراكز تدريب ومراكز لترقية التقنية ومختبرات.

٧. لا بد لتعزيز قدرة جانب الإمداد، من دعم الاتحادات المهنية وتبسيط إنشاء المشاريع(الترخيص) وتنفيذ لوائح قانونية وإنشاء مراكز تحكيم. وتشمل تدابير هامة

أخرى تحديث الجمارك واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية وتطوير خدمات التأمين.

٨. يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في التدابير التي تهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج في البلاد غير الساحلية، ارتفاع تكلفة التجارة في السلع والخدمات.

٩. يقتضي تحقيق الفعالية في برامج الدعم الدولي المصممة لبناء القدرة الإنتاجية اتباع الخطوط التوجيهية التالية:

أ. استراتيجيات وطنية شاملة لبناء القدرات، مع ما يقابلها من برامج دعم من المانحين.

ب. اتحاد للشركاء لتمويل تنمية تقنية المعلومات والاتصالات

ج. صندوق التحدي للمشاريع لدعم مبادرات القطاع الخاص التي تساهم في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطوير تنظيم المشاريع.

د. تطوير مراكز تفوق للعلوم والتقنية.

هـ. تمويل مشاريع التعليم والصحة.

و. توسيع نطاق دعم التجارة.

ج- تنمية المؤسسات والبنيات التحتية

١٠. على المستوى الوطني، لا بد من توضيح وتحديد أهداف بناء القدرات واحتياجاته، إذ من شأنها أن تمد مجتمع المانحين الدولي والمستثمرين المحليين والخارجيين المحتملين بارشادت مفيدة لتقديم الدعم.

١١. يتطلب بناء القدرة لتسهيل التجارة مشاركة فعالة من ممثلي جميع الأطراف المعنية بما في ذلك الأعمال التجارية والوكالات الحكومية والأوساط الأكاديمية لتأمين تعزيز التعاون والاتساق فيما بينهم (اتحاد لأطراف معنية متعددة).

١٢. لما كانت البلدان الأعضاء في المنظمة تختلف من حيث مستويات القدرات والموارد، فإن استجابة الدعم ستتفاوت. وذلك لابد من تفصيل مشاريع بناء القدرات وفقا للاحتياجات الخاصة بكل بلد. ولا من تفادي الحلول المفصلة لتناسب الجميع في آن واحد، لأنها لن تكون ملاءمة.

١٣. يعتبر النهج الشامل لمتطلبات بناء القدرات المتصلة بالتجارة للبلدان الأعضاء الطريق الوحيد لضمان قدرتها على زيادة مشاركتها في التجارة الدولية. لذلك يتعين توفير موارد ملائمة لدعم البنيات، خاصة في مجال كل من الصحة والتعليم.

١٤. لا ينبغي يقتصر تركيز بناء القدرات على القضايا المتعلقة بالوصول إلى السوق فحسب، مثل البنيات المادية الأساسية وتقويم سياسات التجارة، بل يجب التركيز كذلك على بناء القدرة على الإنتاج وضمان الالتزام بمنتجات ذات مقاييس دولية مطلوبة في الأسواق الدولية وما يتصل بها من إرشادات ملائمة.

١٥. على المستوى العمودي للسياسات، يجب أن تستهدف تدابير بناء القدرات الصناعات الفردية أو مجموعة صناعات أو شركات فردية . وسيدعم ذلك القدرة التنافسية.

١٦. يمكن للتعاون في مجال النقل متعدد الأشكال، وتسهيل التجارة والعبور أن يؤدي إلى مزايا هامة لجميع بلدان المنطقة. كما يمكن أن يساهم ذلك في بناء الثقة في المنطقة.

١٧. يجب أن تتعامل البلدان الأعضاء في المنظمة مع الحواجز الجمركية وغير الجمركية من خلال الانضمام إلى الاتفاقية الإطارية حول نظام التجارة التفضيلية بين البلدان الأعضاء في المنظمة وبرتوكول برنامج التعرفة التفضيلية –منظمة المؤتمر الإسلامي (بريتاس).

١٨. يقتضي تمكين بلدان المنظمة من الاستفادة من المشاركة في التجارة العالمية وتعزيز نصيبها من فرص التجارة التي يتيحها تحرير التجارة، تطوير قدراتها التنافسية من خلال إدخال الإصلاحات التشريعية اللازمة وإنشاء هياكل إدارية جديدة وتطوير أجهزة تنظيمية سليمة وتعزيز مهارات ومعرفة مسؤولي الجمارك والتجارة ومجتمع الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة..إلخ ...

د- إدارة الموارد البشرية وتنميتها

١٩. من شأن التشخيص الدقيق لاحتياجات بناء القدرات وتطوير الإجراءات الخاصة بكل بلد، أن يساعد كثيراً في تخصيص الموارد البشرية والمالية الملائمة لمبادرات بناء القدرات.

٢٠. طلب المساعدات الفنية اللازمة لبناء القدرات على المستويين الإقليمي والوطني وعلى مستوى المنظمة، بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية.

٢١. يمكن تسهيل حرية حركة مجتمع الأعمال داخل البلدان الإسلامية من خلال إصدار تأشيرات لسفرات متعددة، حتى يسهل على رجال الأعمال والخبراء الفنيين الحقيقيين السفر من بلد لآخر.

٢٢. تدعى بلدان المنظمة إلى تنشيط تعاونها وتنسيقها وتعزيزهما مع المنظمات الدولية ومجتمعات المانحين، في تطوير الموارد البشرية خاصة.

هـ- تهيئة بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمارات الخارجية المباشرة

٢٣. يمكن للكومسيك أن تقر بأهمية المناخ المواتي للاستثمار. ويتعين على مؤسسات المنظمة المعنية أن تبذل جهوداً لكي تبين للمجموعة الدولية ، خصوصاً المستثمرين الخارجيين، المناخ المواتي للاستثمار في البلدان الأعضاء في المنظمة.

٢٤. على مستوى السياسات، لا بد من إدخال سياسات للتمويل والتعليم والصحة والتقنية والتنافس والبيئة والتوظيف وتنظيم المشاريع. ويتطلب ذلك تنسيقا ومشاركة من المعنيين بالأمر من خلال وضع السياسات وتنفيذها.

٢٥. يجب أن يستفاد في السياسات الصناعية من المناطق الصناعية متى كان ذلك ملائماً. وكذلك يجب وضع نهج منتظم في تعزيز القطاعات لاستقطاب الاستثمار.

٢٦. لا يمكن أن تكون الاستثمارات الخارجية المباشرة محركاً لتوسيع نطاق التصدير إلا إذا توسعت قدرات المنتجين المحليين في الوقت نفسه. ومن ثم لا بد من:

أ) تعزيز القدرة التنافسية للشركات المحلية، خصوصاً المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ب) تشجيع توثيق العلاقات بين الشركات والجامعات ومؤسسات البحث.

ج) تحسين التدريب والتعليم الفني وتنمية الموارد الفنية.

٢٧. لتمويل التجارة أهمية بالغة في تسهيل التجارة، إذ أن التجارة لا يمكن أن تقوم من دون تمويل ملائم. لذلك يوصى بدعم تسهيل التجارة من خلال تطوير ضوابط تمويل التجارة والمؤسسات التي تزيد توفير أدوات تمويل التجارة بما فيها أنظمة الاعتماد المستندي وأنظمة الدفع الإلكتروني وضمانات تأمين ائتمان الصادرات.

٢٨. يتعين على البلدان الأعضاء في المنظمة اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قدرات أسواق الأوراق المالية وفعاليتها، وفتحها أمام المستثمر الخارجي من خلال التقليل من تكاليف العمليات إلى الحد الأدنى وتعزيز عمليات الإدراج الخاصة بالجودة (مخرجات الجودة) وإقامة أطر تنظيمية وإشرافية فعالة وتحقيق مستوى مقبول من الشفافية ومعايير الإفصاح.

٢٩. يتعين على البلدان الأعضاء في المنظمة دراسة فرص الاستثمار في إطار مجتمع المنظمة، وخصوصاً في أقل البلدان نمواً.

٣٠. يتعين على الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة تحديد الحواجز التي تعترض تسهيل التجارة والاستثمار.

و- توصيات عامة

٣١. يتعين على بلاد المنظمة المساهمة في مناقشة تقديم العون للتجارة في منظمة التجارة العالمية من خلال تحديد احتياجاتها ذات الأولوية وتقديم مقترحاتها.

٣٢. يتعين على بلاد المنظمة دراسة مواقف مشتركة، متى كان ذلك ممكناً، في المناقشات الدولية حول التجارة والاستثمارات الخارجية المباشرة. ويجب أن تشجع توثيق التعاون والتنسيق بين بلدان الجنوب، من بين أمور أخرى، وذلك من خلال استخدام الخبرات الكبيرة الموجود في البلدان الأعضاء في المنظمة الأكثر تقدما.

٣٣. يجب على الكومسيك دراسة اتخاذ تدابير للتدريب والقيام بنشاطات توعية بالتعاون مع المنظمات التي تتعامل مع أمور تسهيل التجارة مثل مركز الأمم المتحدة لتسهيل الإدارة والتجارة والنقل ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلخ...

٣٤. يمكن للكومسيك دراسة إنشاء "فريق عمل" للإشراف على تنفيذ التوصيات المنبثقة عن هذه الحلقة " بناء القدرات في تسهيل التجارة والاستثمار".

٣٥. يجب أن تدعو الكومسيك جميع الدول الأعضاء في المنظمة إلى أن تصبح طرفاً في المعاهدات الدولية الخاصة بتسهيل النقل والتجارة، وخصوصاً تلك التي وضعت بإشراف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز الأمم المتحدة لتسهيل الإدارة والتجارة ومنظمة الجمارك العالمية والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة الطيران المدني الدولي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

المرفق
(١١)

الأصل: بالانجليزية

تقرير الاجتماع التاسع للجنة
الدورة الثانية والعشرين للكومسيك
(اسطنبول، ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٦)

١- عقد الاجتماع التاسع للجنة الدورة في ٢٠ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٦، قبل انعقاد الدورة الثانية والعشرين للكومسيك (٢١-٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٦).

٢- وقد ترأس الاجتماع سعادة الاستاذ/ فروح تيغلي رئيس مكتب تنسيق الكومسيك بالإنابة.

٣- حضر الاجتماع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك ، بالاضافة الى المؤسسات التالية التابعة للمنظمة:

- مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الاسلامية (مركز أنقرة)
- المركز الإسلامي لتنمية التجارة
- البنك الإسلامي للتنمية
- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة

كما حضر الاجتماع بعض المؤسسات التركية صاحبة المشروعات.

وفي بداية الأجتماع ، أطلعت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي اللجنة على آ خر التطورات التي جرت بشأن انعقاد الاجتماع الثالث لفرق الخبراء لمناقشة المسائل المتعلقة بالقطن، وكذا انعقاد الاجتماع الثالث لفرق الخبراء حول السياحة ، والمزمع عقدهما في تركيا عام ٢٠٠٧. وقد جرى توزيع خطة العمل الخاصة باستراتيجية تنمية التعاون بين البلدان المتندة للقطن للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١١.

٤- اعتمد الاجتماع بنود جدول الأعمال التالية للنظر فيها:

أ- استعراض مشروعات التعاون المقترحة ضمن خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي،

ب-استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي أقرته الدورة الاستثنائية الثالثة للمنظمة التي عقدت على مدى يومي ٧، و٨ ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٥.

ج- ما يستجد من أعمال.

تحت البند ١ من جدول الأعمال:

٥ – قدم مكتب تنسيق الكومسيك عرضاً حول التطورات الأخيرة فيما يتعلق بعروض المشروعات. وبعد ذلك قام أصحاب مقترحات المشروعات ومنسقوها بتقديم العروض الخاصة بهم.

٦ – اتخذت اللجنة القرارات التالية بشأن المشروعات:

- فيما يخص مشروع : "التعاون الفني بين مكاتب براءة الاختراع في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، رحبت اللجنة بالتوقيع على مذكرة التفاهم بين المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومكتب البراءات التابع للجمهورية التركية. وأخذت علما بالجلسة الثالثة للجنة المشروع التي عقدت في جنيف في ٢٧ سبتمبر/ أيلول٢٠٠٦ على هامش الجميعة العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، كما رحبت اللجنة أيضا ببدء المؤتمر في تنفيذ المشروع . ومن المزمع انعقاد هذا المؤتمر فيما بين مكاتب البراءات التابعة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في تركيا في الفترة بين ١٤-١٦ ديسمبر/ كانون الأول٢٠٠٦. وقد أعلن مكتب البراءات أن ٢٥ دولة من الدول الأعضاء والمنظمة العالمية للملكية الفكرية قد أكدوا على مشاركتهم في هذا المؤتمر . وقد ناشدت اللجنة كذلك كافة الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية في هذا الحدث المذكور. وبغية التبكير بتنفيذ هذا المشروع ، طُلب إلى منسق المشروع (المركز الإسلامي لتنمية التجارة)، ومالكه التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية الذي أبدي اهتمامه ، من حيث المبدأ ، بالنظر في مشاركته في تمويل هذا المشروع.
- فيما يخص مشروع " إقامة شبكات الحضّانات في البلدان الإسلامية"، أطلعت كل من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والمنظمة التركية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة (KOSGEB) اللجنة على بعض التغييرات التي تم ادخالها على المشروع لكي يكون أكثر تماشيا مع الوضع الحالي للحضّانات في الدول الأعضاء. وكذا أحيطت اللجنة علماً بتعديل اسم المشروع ليصبح " التدريب في مجال إدارة الحضّانات بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي". كما جرت بعض الاتصالات بين الأطراف التي أبدت اهتمامها في بعض الدول الأعضاء ولجنة المشروع . ومن المزمع أن تعقد لجنة المشروع اجتماعاً لها في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٦ ، أو يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٧. وقد حثت اللجنة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ، والمنظمة التركية لتنمية الصناعات

الصغيرة والمتوسطة (KOSGEB) على الانتهاء من إعداد وثيق المشروع ، ودعت كلاً منهما إلى توزيع العرض الخاص بالمشروع إلى الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية ، وأية مؤسسات مالية أخرى مهتمة بهذا المشروع. كما دعت اللجنة أيضا كلاً من الغرفة و(KOSGEB) إلى إيجاد الوسائل والسبل الممكنة للتواصل مع نقاط الإتصال في البلدان التي لديها خبرات في هذا المجال وذلك من أقرب وقت ممكن. وأن ترفع تقريرا بشأن مايجرى من تطورات في هذا الأمر إلى مكتب تنسيق الكومسيك.

- وفيما يخص مشروع " التعاون في مجال التطوير الفني: شركة طيران تربوفان الإقليمية للطيران المتوسط المدى"، الذي تقدمت به مؤسسة توساش التركية لصناعات الطيران. أطلع مكتب تنسيق الكومسيك اللجنة بقيام الشركة بإرسال وثيقة مفصلة بالمشروع إلى البنك الإسلامي للتنمية سعياً منها إلى الحصول على دعمه.

وبعد دراسة الوثيقة سيقوم البنك الإسلامي للتنمية بتمويل بعض جوانب المشروع مع مراعاة بعض الشروط. وعلاوة على ذلبك بناء على طلب اللجنة الثامنة للدورة فقد تمت ترجمة العرض الخاص بالمشروع إلى اللغة العربية وإرساله إلى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لتوزيعه على الدول الأعضاء المهتمة بالمشروع ، بيد أنه لم تبد أي دولة اهتماماً بالمشروع. وأعربت اللجنة عن أملها أنه بحلول موعد انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك في عام ٢٠٠٧ قد تبدي بعض الدول الأعضاء اهتمامها بهذا المشروع . ومالم تبدِ أي دولة اهتمامها فسوف تنظر لجنة الدورة في إلغاء المشروع.

- وبالنسبة لمشروع " تطبيقات رسم الخرائط القائم على التصوير منخفض التكلفة لمراقبة التغيرات الطبيعية والأنثروبوجينية التي تحدث لسواحل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" ، قام صاحب المشروع، المجلس التركي للبحث العلمي والفني (TUBITAK) بإطلاع اللجنة على اتصاله بالجامعة الإسلامية للتكنولوجيا ، وإعداد خطة عمل خاصة بالمشروع والاتفاق على الميزانية التي سترصد له ، وستقوم الجامعة بوصفها منسق المشروع بإرسال مجموعة كاملة من الوثائق الخاصة بالمشروع إلى البنك الإسلامي للتنمية الذي أبدى اهتمامه بالبدء في تنفيذ المشروع.

- بالنسبة لمشروع "أسواق الذهب العالمية وإمكانيات التعاون بين الدول الإسلامية"، فقد قام مركز أنقرة، بصفته منسق المشروع، بإحاطة اللجنة علمًا بأن العرض الخاص بالمشروع قد تم توزيعه على الدول الأعضاء. ولقد تَلاحظ لدى اللجنة أن بورصة ذهب اسطنبول

(مالك المشروع) قد قامت بالفعل بإعداد خطة عمل بغية التركيز على بعض الدول الأعضاء ممن لديهم أسواق للذهب بحيث تجذب اهتمامهم بهذا المشروع. كما **حثت** اللجنة الدول الأعضاء على المشاركة في المشروع بهدف إنجازه؛ وكذا **طلبت من** مركز أنقرة أن يقوم بتحديد نقاط الاتصال في البلدان التي يتوقع أن تنشأ فيها أسواق للذهب ورفع تقرير بشأن التطورات والمستجدات في هذا الشأن إلى مكتب تنسيق الكومسيك.

- بالنسبة لمشروع "تأسيس شركة إقليمية متخصصة في تنظيم المعارض التجارية"، فقد طلب المركز الإسلامي لتنمية التجارة حذف هذا المشروع من القائمة حيث قامت كل من الدول الأعضاء بالفعل بتأسيس شركات وطنية للمعارض.
- فيما يتصل بمشروع "إنشاء صالات عرض دائمة وتنظيم معرض دائم للبضائع الافتراضية على الموقع الالكتروني الخاص بالمركز الإسلامي لتنمية التجارة"، فقد طلب المركز الإسلامي لتنمية التجارة من اللجنة حذف المشروع، حيث إنها قد قامت بالفعل بممارسة هذا النشاط كجزء من نشاطها الروتيني المعتاد.
- بالنسبة لمشروع "تكوين شبكة لتكنولوجيا الطاقة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، فقد أحيطت اللجنة علمًا بأن مالك المشروع، وهو الإدارة العامة لمسح موارد الطاقة الكهربية وإدارة التنمية، قد قام بإعداد وصف للمشروع طبقًا للتصميم الذي وضعته الكومسيك. وكذا **عينت** اللجنة الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا منسقًا للمشروع. علاوةً على ذلك، **طلبت** اللجنة من كل من المنسق ومالك المشروع توزيع عرض المشروع على الدول الأعضاء بالإضافة إلى بذل الجهود اللازمة لجذب اهتمامهم بالمشروع.
- قدم اتحاد تشغيل كابلات التلفزيون ووسائل الاتصال عبر القمر الصناعي (ترك سات) مشروعين هما "مركز الرصد والتحكم عبر القمر الصناعي (ساتماك)" ومشروع القمر الصناعي "Low Earth Orbit". ولقد أخطرت ترك سات اللجنة بأنها قامت بالإطلاع على عرض المشروع وأرسلته إلى الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة للنظر فيه. وأبلغت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بأنها قامت بدراسة المشروع وبأنه من المقرر أن تقوم بإخطار كل من مكتب تنسيق الكومسيك وترك سات بذلك في نهاية عام ٢٠٠٦. كما صرحت ترك سات بأنها قامت بالتواصل مع بنقاط الاتصال في بعض الدول

الأعضاء سعيًا منها إلى اجتذاب اهتمامهم بهذا المشروع. **طلبت** اللجنة من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بالنظر في قيامها بدور المنسق لهذا المشروع.

- يشترك البنك الإسلامي لتنمية التجارة ومركز أنقرة في تنسيق المشروع الذي يحمل عنوان "تكوين شبكة من المتنزهات عبر الحدود والمحميات في غرب إفريقيا" والذي تم تقديم عرض بشأنه في اجتماع فريق الخبراء المعني بتنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال السياحة الذي عقد في طهران في الفترة من ١-١٤ يوليو/تموز ٢٠٠٥. وفي هذا السياق، أبلغ المركز الإسلامي لتنمية التجارة أن لجنة المشروع عقدت أول اجتماعاتها في الدار البيضاء في يوليو/تموز ٢٠٠٦. وأثناء هذا الاجتماع، تم توقيع مذكرة تفاهم بين الأطراف المتعاقدة توضح خطة عمل المشروع. وعقدت اللجنة اجتماعها الثاني في باكو-أذربيجان يوم ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦ حيث اعتمدت التقارير الخاصة بخطة عمل المشروع.

٧- أحاط مكتب تنسيق الكومسيك اللجنة علماً أن المملكة الأردنية الهاشمية قد أرسلت بالفعل عرضاً لمشروع عنوانه "نظام معلومات الآثار" من خلال الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وافقت اللجنة على إضافة هذا المشروع إلى قائمة مشروعات الكومسيك وعينت مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية منسقاً للمشروع.

٨- وبعد تقديم العروض حول كل المشروعات، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء التقدم البطئ في تنفيذ أغلب هذه المشروعات، رغم الجهود المتضافرة التي يبذلها كل من رعاة المشروع ومنسقيه. وتمت الإشارة إلى أن هذا يُعزى إلى عدم إبداء الاهتمام الكافي من جانب الدول الأعضاء. ومن ثم، طلبت اللجنة من الدول الأعضاء عن طريق كبار المسئولين فيها اتباع النهج الاستباقي، ودعت جهات الاتصال فيها للتواصل مع أصحاب كل من المشروعات ومنسقيها بأسرع وقت ممكن كي يتسنى تنفيذها. كما سعت اللجنة أيضاً إلى الحصول على موافقة كبار المسئولين لإلغاء المشروعات التي لم تبدِ أي من الدول اهتماماً بها بحلول موعد انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك.

تحت البند الثاني من جدول الأعمال:

قدمت الأمانة العامة للمنظمة المؤتمر الإسلامي عرضاً موجزاً حول المساعي المبذولة في هذا الشأن ، كما أخذت اللجنة علماً بالجهود التي بذلتها المؤسسات التابعة للمنظمة المؤتمر الإسلامي نحو تنفيذ برنامج العمل العشري للمنظمة، ولاحظت اللجنة أنه نظراً لأن هذا البند

يمثل بنداً منفصلاً على جدول أعمال اجتماع كبار الموظفين ، فسوف تقدم المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي عروضها حول الجهود التي بذلتها من أجل تنفيذ برنامج العمل العشري.

تحت البند الثاني من جدول الأعمال:

اختتمت اللجنة الاجتماع بتوجيه الشكر والتقدير لكل المشاركين.

قائمة بعروض المشروعات

رقم	مقترحات/ أفكار المشروعات	الدولة/ المؤسسة صاحبة الاقتراح	البلد المعني	المنسق
١	التعاون الفني فيما بين مكاتب براءات الاختراع في الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	تركيا	كازاخستان، سوريا، المغرب، بنجلاديش، باكستان واليمن	المركز الاسلامي لتنمية التجارة
٢	التدريب في مجال إدراة الحضانات بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	تركيا	-	الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة
٣	التعاون في مجال التطور التقني : شركة طيران تربوفان الاقليمية للطيران متوسط المدى	تركيا	كازاخستان	-
٤	"تطبيقات نظام رسم الخرائط القائم على التصوير منخفض التكلفة، لمراقبة التغيرات الطبيعية والأنثروبوجينية التي تحدث لسواحل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"	تركيا	تركيا/ بنجلادش	الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا
٥	بورصات الذهب العالمية وإمكانيات التعاون فيما بين البلدان الاسلامية	تركيا		مركز أنقرة
٦	إنشاء شركات إقليمية متخصصة في تنظيم المعارض والأسواق التجارية	المركز الاسلامي لتنمية التجارة	بوركينا فاصو	المركز الإسلامي لتنمية التجارة
٧	إقامة قاعات عرض دائمة وتنظيم معرض دائم للبضائع الافتراضية على الموقع الإلكتروني للمركز الإسلامي لتنمية التجارة	المركز الاسلامي لتنمية التجارة		المركز الإسلامي لتنمية التجارة
٨	إنشاء شبكة تكنولوجيا الطاقة	تركيا		الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا
٩	مركز للتحكم في الأقمار الصناعية ومراقبتها	تركيا	تركيا	
١٠	القمر الصناعي Low Earth Orbit	تركيا	تركيا	
١١	إنشاء شبكة حدائق ومحميات عابرة للحدود في غرب أفريقيا	غينيا	جامبيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، السنغال، سيراليون	المركز الإسلامي لتنمية التجارة/ مركز أنقرة
١٢	التعاون الفني في مجال الحفاظ على التراث	الأردن		مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية

****

المرفق
(١٢)

الأصل بالإنجليزية:

كلمة معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلى
الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي
في مراسم اختتام الدورة الثانية والعشرين
للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
(كومسيك)
اسطنبول، الجمهورية التركية
٢٤ نوفمبر ٢٠٠٦

بســـــــــم الله الرحمن الرحيم

معالي الدكتور عبد اللطيف سينير،
نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة في جمهورية تركيا،

أصحاب المعالي الوزراء،
السادة المندوبون الموقرون،
حضرات السيدات والسادة،

ونحن نقترب من ختام هذه الدورة الثانية والعشرين لكومسيك، أود أن أغتنم هـذه الفرصـة لأشكر جميع الوزراء، رؤساء الوفود والمندوبين على الجهود المخلصة التي بذلوها لاتخـاذ عدد من القرارات الهامة.

معالي الرئيس،

اتخذنا في هذه الدورة قرارات هامة بشأن عملية تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي لتنمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء.

ويطيب لنا جميعا أن نرى، في غضون سنة واحدة، اختتام المفاوضات التجارية بنجاح بإعداد "مشروع برتوكول برنامج التعريفة التفضيلية (بريتاس) ولاحظنا بمزيد من الارتياح أن سـتة

بلدان أعضاء وقعت هذه الوثيقة الهامة. كما يطيب لنا أن نعلم أن بلداناً أعضاء أخرى أعلنت عزمها توقيع هذا البروتوكول في أسرع فرصة.

إن من شأن جميع هذه التطورات المساهمة في تهيئة مناخ موات لنا وتدعم آمالنا في زيادة التعاون الاقتصادي والتجاري بين شعوبنا الشقيقة. وفي هذا السياق، أود أن أذكر أنه يتعين على جميع الدول الأعضاء في المنظمة أن تبادر إلى المشاركة في هذا البرنامج. ونتيجة لذلك، ستتمكن أسرة المنظمة برمتها من الشروع في مناقشة وسائل وطرق إنشاء منطقة تجارة حرة بينها في المستقبل القريب. ويمثل ذلك أحد أهم أهداف كومسيك وبرنامج العمل العشري للمنظمة. لذلك، أناشد الدول الأعضاء التي لم توقع بعد أو تصدق هذا الاتفاق الإطاري وبريتاس، أن تبادر إلى ذلك.

لقد شعرنا بالاغتباط الشخصي للاختتام الناجح للجولة الأولى من المفاوضات التجارية التي جرت بين الدول المشاركة في إطار الاتفاقية الإطارية الخاصة بنظام التجارة التفضيلية بين الدول الأعضاء في المنظمة. وسيبدأ اليوم الاجتماع الأول من الجولة الثانية للجنة المفاوضات التجارية، في اسطنبول. و أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق عرفاني لجمهورية تركيا لنجاحها في تنظيم هذه المحادثات التجارية في أنطاليا، وللبنك الإسلامي لمساهمته في تمويل هذه الجولة. كما أود أن أعرب عن شكري لحكومة تركيا لاستضافة الجولة الثانية للمفاوضات التجارية.

ببداية المفاوضات التجارية الثانية نكون قد خطونا خطوات كبيرة في عملية طويلة وشاقة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء، مما من شأنه زيادة التجارة البينية في إطار المنظمة إلى ٢٠% خلا ل عشر سنوات كما جاء في برنامج العمل العشري.

قبل أن أختتم أود كذلك أن أعرب مرة أخرى عن شكري وتقديري لفخامة أحمد نجدت سيزار، رئيس جمهورية تركيا ورئيس كومسيك لجهوده القيمة التي يبذلها وللحكمة التي قاد بها مداولاتنا، خلال دورات كومسيك، إلى النجاح.

كما أود أن أشكر معالي الدكتور عبد اللطيف سينير، نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة في جمهورية تركيا، لحسن إدارته لهذه الدورة، نيابة عن رئيس جمهورية تركيا ولقيادته لها لهذه النهاية المرضية.

كذلك أرجو أن أعرب عن عميق عرفاني وتقديري لمعالي الوزراء والمندوبين الموقرين الذين ساهموا بتضحيات في نجاح هذه الدورة.

كما أعرب عن تقديري وتهنئتي لمكتب تنسيق كومسيك لما بذله من جهود قيمة لتنظيم عمل هذه الدورة بدقة، وأجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي الفرعية والمتخصصة والمنتمية لما قامت به من عمل شاق لإنجاح نشاطات كومسيك. ولا يفوتني أن أشكر المترجمين الفوريين والتحريريين ومن ساهم في نجاح مؤتمرنا.

وأود أن أؤكد لكم جميعا أن الأمانة العامة للمنظمة لن تألو جهدا لمتابعة قرارات كومسيك وتنفيذها.

وفي الختام، أدعو من الله العلي القدير أن يعيننا ويرشدنا لتحقيق رفاهة الأمة وازدهارها. وأرجو لكم العودة بالسلامة إلى بلادكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المرفق
(١٣)

الأصل: بالتركية

الكلمة الختامية لمعالى البروفيسور/ عبد اللطيف شنـــــــر،
نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة بالجمهورية التركية،

(اسطنبول، ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦)

أصحاب المعالى،
المندوبون الموقرون،

يطيب لى أن أعرب لكم فى مستهل كلمتى عن ارتياحي الكامل للاختتام الموفق للدورة الثانية والعشرين للكومسيك واستكمال كافة البنود التى أدرجت علـــى جـــدول أعمالهـــا. إن الـــدول الأعضاء فى الكومسيك تتمتع بإمكانات هامة تتمثل فى تعـــداد ســـكانها الـــذى يـــصل إلـــى ١,٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠ نسمة، ومساحتها التى تغطى ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ كم^{٢}، بالإضافة إلى الموارد الاقتصادية والاجتماعية الهامة التى تزخر بها.

لقد ناقشنا فى الدورة الثانية والعشرين للكومسيك التدابير اللازمة التى تمكننا من تفعيل هـــذه الإمكانات. أما فيما يتعلق بالبنود المدرجة على جدول الأعمال فإننا نشعر بالارتيـــاح الكبيـــر تجاه التقدم الذى تحقق على صعيد تنمية التجارة فيما بين البلـــدان الإســـلامية؛ حيـــث زادت معدلات التجارة البينية للدول الأعضاء فى المنظمة من ١٣,٥% عام ٢٠٠٣ إلى ١٤,٥% عام ٢٠٠٤ ولا يزال هذا الاتجاه آخذاً فى الزيادة.

ومن بين العوامل الهامة التى يتألف منها هذا الاتجاه تخصيص موارد كبيرة لتمويل التجـــارة فيما بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى. وقد قدم البنك الإسلامى للتنمية، فـــى هذا الصدد، مبلغ ٦,٧ مليار دولار لتمويل التجارة بين عامي ٢٠٠١ – ٢٠٠٦. وقد وقعـــت ٤٦ دولة على اتفاقية "تأسيس مؤسسة تمويل التجارة الإسلامية الدولية" وذلك فى فترة وجيزة والتى من المنتظر أن يتم تفعيلها عام ٢٠٠٧. وفى هذا المضمار، أود أن أكرر شكرى إلـــى البنك الإسلامى للتنمية على مساهمته الهامة فى هذا الشأن.

وكما هو معلوم، يعد ارتفاع نسبة التجارة البينية فى منظمة المؤتمر الإســـلامى إلـــى ٢٠% وذلك بحلول عام ٢٠١٥ من ضمن الأهداف الأساسية التى يطمح إلى تحقيقها برنامج العمـــل العشرى لمنظمة المؤتمر الإسلامى.

وأود أن أشدد على أن الانطلاقة التى حققتها التجارة البينية فى دول منظمة المؤتمر الإسلامى بفضل الدعم الذى وفرته فرص التمويل سالفة الذكر سوف تقتضى وضع تدابير جادة بخلاف التمويل لضمان استدامتها. كما يجدر بي فى هذا السياق التأكيد على أهمية بروتوكول خطة التعريفات التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى (بريتاس). ومن المقرر أن تبدأ الجولة الثانية لمحادثات التجارة التفضيلية فعالياتها اليوم بمشاركة وزراء التجارة بالدول الأعضاء فى لجنة المفاوضات التجارية. وإننى ليحدونى الأمل أن يتم التعجيل بعملية التوقيع على البريتاس والتصديق عليه بنهاية هذه الجولة، كما أتمنى أن تدخل هذه الاتفاقية الهامة حيز النفاذ فى أسرع وقتٍ ممكن. إن الاهتمام الكبير الذى توليه الدول الأعضاء لهذه المفاوضات يعزز من توقعاتها الإيجابية.

وفى هذا السياق، فإن استمرار استثمارات القطاع الخاص، وتطوير أنظمة الإنتاج وتحديثها، وضمان تنوع المنتجات، وتأسيس بنية تحتية مالية وإدارية، وضمان الجودة والاعتمادات كل ذلك يعد من العوامل المهمة. وإننى على ثقة بأن الهدف الذى نتطلع إلى بلوغه بالنسبة للتجارة البينية فى منظمة المؤتمر الإسلامى سوف يتمخض عن استحداث مجالات جديدة فى التجارة فيما بين بلداننا وفتح أسواق جديدة ستسير متوازية مع الزيادة العامة التى حققتها التجارة.

أصحاب المعالى،

المندوبون الموقرون،

لقد اُعتمدت خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامى بشأن التعاون فى مجال القطن وتم البدء فى تنفيذها. وفيما يتعلق بهذا المنتج، فإن الخطة تستشرف التعاون فى الكثير من المجالات مثل: التجارة ومراقبة الجودة والبحث والتطوير وتعزيز إنتاجية المنتج وجودته، ورفع القدرات وإنشاء المحالج.

تصل حصة الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى إلى ٢٨% من الإنتاج العالمي للقطن و٢٤% من استهلاكه. ولقد حققت الدول الأعضاء فى المنظمة ٣٦% من صادرات القطن العالمية بينما يصل نصيبها من واردات القطن إلى ٢٧%. ويشكل القطن أهم المدخلات فى قطاع المنسوجات فى الكثير من الدول الأعضاء، كما أنه يشكل عنصراً تصديرياً حيوياً فى البلدان التى لم يتطور فيها هذا القطاع بعد، وهو بمثابة أداة هامة للتخفيف من حدة الفقر. وأود ان اتوجه بالشكر إلى كل من ساهم فى إعداد الخطة وآمل أن تكون "خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامى بشأن التعاون فى مجال القطن" ذات فائدة لبلداننا الشقيقة.

أصحاب المعالى،

المندوبون الموقرون،

لقد زاد الطلب فى السنوات الأخيرة على المنتجات والخدمات المعلوماتية بمعدلات لا نظير لها فى مجالات أخرى. ويشكل قطاع تكنولوجيا المعلومات سوقاً كبيراً فى حد ذاته وأصبح من الشروط الأساسية والحتمية لتحقيق المنافسة نظراً لأثره المتزايد على الإنتاج والخدمات. ومن الحقائق المعروفة أن تلك التكنولوجيات تخفض بشكل كبير المصروفات الإدارية وتقوم بالإسراع من وتيرة الأمور.

ومن المعروف أيضاً أن الصعوبات التى تواجه التجارة تشمل مشكلات النقل والاختلافات فى إجراءات التجارة والتأمين المصرفي والفساد والعوائق البيروقراطية. وتلك الصعوبات تتسبب فى خسائر تتكبدها التجارة العالمية تتراوح ما بين ٧-١٠% فى المائة.

وإننى على ثقةٍ ويقين أن تكنولوجيا المعلومات سوف تسهم إسهاماً كبيراً فى حل المشكلات التى تطرأ فى مجال تنسيق إجراءات التجارة ووضع المعايير وتيسير إجراءات إصدار التأشيرات والتعجيل بإجراءات الجمارك والاعتمادات.

أصحاب المعالى،

المندوبون الموقرون،

أود أن أكرر أن تركيا سوف تواصل دعم التعاون مع البلدان الإسلامية التى يربطنا معها تاريخ وتراث حضاري ومعنوى مشترك ومشاعر أخوية صادقة.

وفى ختام كلمتى، لا يفوتنى أن أعرب عن عميق شكرى وتقديري لكافة الوفود المشاركة، وللسادة مندوبي الصحافة، وللأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى، ومركز أنقرة، والبنك الإسلامى للتنمية، ومركز الدار البيضاء، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظمة المؤتمر المؤتمر الإسلامى على إسهاماتهم القيمة.

كما يجدر بي كذلك أن أتوجه بالشكر لمكتب تنسيق الكومسيك وفريق العمل المعاون فيه، وإلى السادة المترجمين الفوريين، والمترجمين التحريريين على تفانيهم لإتمام العمل.

وإننى لآمل أن تكونوا قد استمتعتم بطيب الإقامة فى تركيا، متطلعاً إلى أن أراكم فى العام المقبل فى الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك، ومتمنياً لكم سلامة العودة إلى دياركم.